

عق

أسبوعية سياسية شاملة

الاثنين

1 ديسمبر 2025 م

9 جمادى الآخرة 1447 هـ

العدد 56

عربي

وجع يتعدّد... يأس بلا ضفاف...
خطى بلا نهاية...

عندما يكذب القائد

الدماء التي سالت، والبيوت التي تهدمت، والأسر التي سُردت، والمؤسسات التي انهارت. فالسودان لم يصل إلى هذه المرحلة بسبب خطأ واحد أو موقف طارئ، بل بسبب تراكم قرارات خاطئة كان البرهان شريكاً مباشراً فيها.

إن ما يثير القلق في مقال البرهان ليس فقط ما تضمنه من مغالطات، بل ما يكشفه من ذهنية ترى أن بالإمكان خداع العالم كما كان يخدع المجتمعات المحلية. لكنه ينسى أن زمن الرأي الواحد انتهى، وأن السودانيين اليوم أكثر وعياً من أن تنطلي عليهم مثل هذه الروايات. لقد عاش الناس الأحداث ورواها بأعينهم كيف تفككت الدولة، وكيف تحول الجيش إلى عدة جيوش، وكيف اتسعت رقعة النفوذ الفردي على حساب المؤسسية. لذلك فإن أي حديث عن "استعادة الدولة" لا معنى له إن لم يبدأ أولاً بالاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت، وليس بكتابة مقالات في الخارج لتسويق وهم البطولة الزائفة.

لسنا هنا لتصفية حسابات سياسية، فذلك ليس دور الصحافة ولا رسالتها. نحن هنا لنذكر فقط أن الحقيقة ليست طرفاً في صراع، بل هي أساس بناء الوطن. ومن واجبنا أن نقول إن السودان لن يخرج من أزمنته ما لم يعترف قاداته - كل قاداته - بمسؤولياتهم الكاملة، بلا استثناء ولا مناورة. الاعتراف ليس ضعفاً، بل بداية إصلاح. والصدق ليس ترفاً، بل شرط النجاة. نقول... حين يكذب القائد، تُصاب البلاد كلها بالعمى المؤقت. لكن الشعوب لا تعيش في العمى إلى الأبد. ستعود الحقيقة لتسطع، مهما طال الليل، وسيعرف السودانيون جيداً من أطفأ الضوء، ومن حاول أن يقودهم إلى النور.

ختاماً... لا نكتب اليوم بحثاً عن بطولات صحفية، ولا سعياً للانتصار في سجل سياسي عقيم، بل لأن الحزن الذي يلف هذا الوطن أثقل من أن يُحتمل بالصمت. نكتب ونعلم أن الكلمات مهما اشتدت لا تضاهي وجع أم فقدت أبناءها، ولا حرقة أسرة سُردت، ولا انكسار مدينة كانت تضج بالحياة ثم صارت ركماً. نكتب لأن الخراب لم يعد خبراً، بل صار هواءً يتنفسه السودانيون كل صباح، وصار الموت جاراً دائماً لا يغادر الأحياء.

اليوم، بينما يتبادل القادة الاتهامات، ويهرب كل منهم من مسؤولياته، يبقى الشعب وحده في مواجهة المصير. يبقى المدني الذي لا يحمل سلاحاً ولا يملك سوى صبره وقلبه، هو الضحية الأولى والأخيرة. وحين نرى البرهان يتحدث عن وطن يحاول "إنقاذه"، نتساءل: أي إنقاذ هذا، وقد غرق المركب بمن فيه؟ وكيف يمكن لمن أشعل الحريق أن يقدم نفسه رجل الإطفاء؟ إن أكثر ما يوجع في المشهد كله أن السودان كان يمكن أن ينجو لو تحلى قاداته بالقليل من الشجاعة والصدق. لكنهم اختاروا أن يتركوا البلاد معلقة في الهواء، بين حرب لا تتوقف، وسلطة تتنصل، ومستقبل يُسرق من بين أيدي الناس كل يوم. سنظل نكتب... لأن الكذب إذا لم يُواجه، تحول إلى موت آخر. ولعل الكلمات تكون شاهداً على زمن خان فيه القادة دم شعبيهم، ولم يبق للسودانيين سوى الحقيقة... والحسرة.

منذ صدور العدد الأول من أفق جديد، وضعنا في إدارة التحرير قاعدة ثابتة: الافتتاحية يجب أن تكون جسراً لا حاجزاً، ونداءاً للوحدة لا بياناً للفرقة، بلسماً يعين على الالتئام لا مشرباً يفتح الجراح. أردنا لها أن تكون صوت العقل في زمن الهياج، وأن تحمل هم الوطن لا هم الأجنحة، وأن تقود القارئ إلى أفق أرحب من الصراعات الصغيرة. غير أن اللحظة تفرض علينا أحياناً أن نغادر لغتنا المطمئنة إلى لغة المكاشفة، لا رغبة في الصدام، بل دفاعاً عن الحقيقة حين تُغتال، وعن الوعي حين يُزور. وللأسف، لم نجد مثلاً أبلغ على هذا من مقال الفريق عبد الفتاح البرهان المنشور في وول ستريت جورنال، والذي لا يمكن وصفه إلا بأنه محاولة سافرة لإعادة كتابة تاريخ قريب يعرفه السودانيون جيداً. لقد كذب القائد.

نقولها بوضوح لا يحتمل التأويل، لأن ما ورد في مقاله ليس اختلافاً في القراءة أو تبايناً في التحليل، بل تزويراً فاضحاً للوقائع وامتناعاً متعمداً عن تحمل المسؤولية. كذب البرهان حين ادعى أنه يمثل "الشرعية"، وهو أول من أطاح بها حين علّق الوثيقة الدستورية، وأنهى الشراكة الانتقالية، وفتح الباب واسعاً لانهايار مؤسسات الدولة. لقد كان البرهان بقراراته المتعجلة ومناوراته السياسية شريكاً رئيساً في دخول السودان إلى النفق الذي يبتلع اليوم مدنه وقراه.

كذب البرهان حين قدّم نفسه في مقاله بصفة رجل دولة حريص على الجيش ووحدة البلاد، بينما تاريخه في المؤسسة العسكرية يشهد على العكس. فقد كان من القيادات التي عملت داخل منظومة قوات حرس الحدود، تلك التي كانت إحدى أبرز أدوات النظام البائد في تشظية القوات المسلحة، واستنساخ مراكز قوى موازية. كما كان هو من ألغى المادة الخامسة من قانون قوات الدعم السريع، القرار الذي مكّن تلك القوة من استقلالية شبه كاملة، فتحوّلت مع الوقت إلى دولة داخل الدولة. وحتى اللحظة، لم يقدم البرهان تفسيراً واحداً لسبب اتخاذ ذلك القرار، ولماذا منح قوات الدعم السريع ما لم يمنحه لأي مؤسسة نظامية أخرى، ثم يعود اليوم ليتحدث عن خطرها وكان الأمر وقع من السماء لا من مكتبه.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك. كذب البرهان حين حاول أن يصور نفسه في مقاله كقائد تم جره إلى الحرب رغم إرادته، بينما يعلم العالم كله أن التوترات بين القوات المسلحة والدعم السريع لم تُعالج بالحكمة ولا بالتفاوض، بل تُركت لتتفاقم حتى لحظة الانفجار. وأي حديث عن تجنب الحرب يصبح بلا معنى إذا جاء ممن امتنع لسنوات عن الإصلاح، وأدار صراع النفوذ داخل الدولة بدل بناء مؤسساتها، وسمح للميليشيات والولاءات الشخصية بأن تتغلغل في مفاصل السلطة.

ما يحاول البرهان فعله اليوم هو "الهروب إلى الأمام". يريد أن يبرز نفسه بتجريم الآخرين، وأن يقدم رواية منقوصة للمجتمع الدولي، تغفيه من تبعات الحرب وتقدمه كقائد مضطر لا كصانع قرار. لكن هذه الرواية لا تصمد أمام حقائق



أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير

عثمان فضل الله



تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC
STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE
COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTRAL, KAMPALA,
CENTRAL DIVISION, BUKESA,
NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

تقرير

سودان بلا نقود ..

المقايضة تعود لتحكم الأسواق: فأُسْ
مقابل ذرة... وكُرسي مقابل الوقود

57-58

رياضة



الهلال يرفض السقوط...

الازرق يقتنص نقطة ثمينة
من معقل لوبوبو الكونغولي

94-95

الغلاف



عدالة

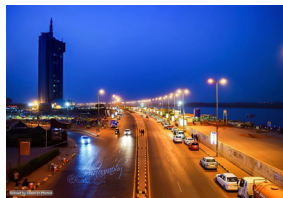
مأمون هباني .. الدولة تحاكم عجزها



7-9

أسرار

من قاعات برج الاتصالات.. إلى مقر الشركات



13-17

تحليل

البرهان والورقتان .. تضليل أم ارتباك وارتباك

36-39

تحليل

أسلحة كيميائية في السودان



44-50

تقرير

النيل الأبيض .. وجهة جديدة لنازحي دارفور وكردفان

4-6

تقرير

«أم صميعة».. نزوح جماعي



10-12

تقرير

مستشفيات تجاهد ضعف الإمكانات والأطراف تنتعش

25-35

تقرير

مزارعو السودان.. العودة تحت نيران الحرب



40-43

وجهات نظر

الفوضى المرتدة: كيف أشعل السودان حروب الجوار... ثم احترق بنيرانها؟

عثمان فضل الله 18-22

ورقة بلا صاحب وتصريح بلا ذاكرة

حيدر المكاشفي 23-24

صوت السلام يعلو على خطاب الحرب

وثام كمال الدين 51-53

دور القضاء في زمن الحرب والأزمات قراءة مقارنة ومقاربة سودانية

سامية الهاشمي 54-56

كامل إدريس: بين رمزية المنصب وغياب الفعل

أحمد الليثي 72-74

الذهب والنفط والسلع الزراعية: كيف خسر السودان 40 مليار دولار في عقد واحد؟

عمر سيد أحمد 75-78

السودان بين الحرب والسلام: تساؤلات مشروعة ومشاعر متضاربة

محمد الأمين عبد النبي 82-84

من أين أتى هؤلاء؟

إبراهيم هباني 85-86

تقرير

نتنياهو بين العفو والمحكمة: إسرائيل على حافة صراع دستوري

59-61

تقرير

وقفة ترامب بشأن الهجرة إلى «العالم الثالث» ماذا تعني بالنسبة لأفريقيا؟

62-65

تقرير

متاهة البارود.. وثائقي يحكي قصة مغامرون تمتلى بهم سوح الوطن

69-71



النيل الأبيض

وجهة جديدة لنازحي دارفور وكردفان

تشهد ولاية النيل الأبيض موجات نزوح متلاحقة قادمة من دارفور وشمال كردفان بفعل اتساع رقعة الحرب. ووفق شهادات ميدانية، فقد أصبحت كوستي والمناطق المجاورة عاجزة عن استيعاب التدفق المستمر للنازحين في ظل نقص الغذاء وتدهور الخدمات الأساسية، بينما تتزايد مؤشرات الجوع الحاد في أنحاء واسعة من البلاد.

ملخص

أعلنت مفوضية العون الإنساني استقبال نحو 16,500 نازح في الفترة الأخيرة، حيث جرى توزيعهم داخل منازل الأسر المضيفة في محليات كوستي والدويم وأم رمتة وربك. ونفذت منظمات الإغاثة تدخلات عاجلة، فيما تستند خطة 2026 إلى تحويل المساعدات إلى مشروعات خدمية وتنموية مستدامة لتحسين الخدمات وتمكين الأسر المتضررة من الاعتماد على الإنتاج بدل الإغاثة.

يروي نازحون معاناتهم خلال رحلات الهروب الطويلة وما تعرضوا له من انتهاكات قبل الوصول إلى مخيمات مثل «قوز السلام» التي تضم آلاف الأسر. ومع ضعف الإمكانيات، تتشارك العائلات ما يتوفر من احتياجات يومية وسط برد قاس ونقص في الأغذية والدواء، فيما تعمل الفرق الميدانية بلا توقف لتخفيف الوضع الإنساني المتدهور.

تتوالى التحذيرات الأممية من تفاقم أزمة النزوح والجوع، مع تأكيد المنظمة الدولية للهجرة أن السودان يشهد إحدى أسوأ أزمات النزوح في العالم. فقد نزح عشرات الآلاف من الفاشر وكردفان في أسابيع قليلة، في ظل تقارير عن عنف مروع ضد المدنيين، بينما يواجه نحو 30 مليون سوداني احتياجات إنسانية متصاعدة بسبب الحرب المستمرة منذ أبريل 2023.

وأوضحت المفوضة د. لمياء أحمد عبد الله، أن الوافدين جرى استيعابهم داخل منازل الأسر المضيفة في محليات «كوستي، والدويم، وأم رمتة، وربك» من دون إنشاء مخيمات جديدة.

وذكرت المفوضة أن منظمات الإغاثة نفذت تدخلات عاجلة شملت توزيع مساعدات غذائية ومنح نقدية، إلى جانب إجراء مسح ميداني لتحديد الاحتياجات الإنسانية الملحة ومواقع وجود النازحين.

وكشفت د. لمياء عن الخطوط العريضة لخطة عام 2026، التي تستند إلى نهج جديد يقوم على تحويل المساعدات الإنسانية إلى مشروعات خدمية وتنموية مستدامة، بما في ذلك تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة في المناطق المتضررة، إضافة إلى إطلاق مشروعات إنتاجية صغيرة تهدف إلى تمكين الأسر النازحة والمتأثرة بالحرب والحد من اعتمادها على الإغاثة.

وفي ظل الأوضاع المتردية تتواصل دعوات أممية لوقف دعم الأطراف المتحاربة وفتح الممرات الإنسانية دون قيود، في حين يبقى ملايين النازحين بين الأبيض والدبة وكوستي وغيرهما من المناطق في مواجهة يومية مع الجوع والخوف وغياب أفق الحل السلمي.

وفي 12 نوفمبر الجاري، حذرت المديرية العامة للمنظمة الدولية للهجرة، إيمي بوب، من أن حجم الاحتياج الإنساني في السودان كبير للغاية، مشيرة إلى أن أزمة النزوح الحالية وصلت إلى «نطاق هائل»، مع تزايد التقارير عن العنف المروع ضد المدنيين.

وسلّطت بوب، الضوء على الأوضاع المأساوية في مناطق النزاع الرئيسية، مؤكدة أن الأرقام تتزايد باستمرار: 90,000 شخص نزحوا من الفاشر وحدها خلال الأسبوعين ونصف الأسبوع الماضيين، وحوالي 50,000 شخص نزحوا إثر الأحداث التي وقعت في كردفان.

كما نقلت المديرية العامة شهادات النازحين الذين يفرون من مناطق القتال، حيث يواجهون مخاطر مروعة على طول الطريق. وقالت بوب: «الأشخاص الذين يخرجون من المنطقة يُبلغون عن انتشار واسع للعنف والاعتداءات الجنسية، وإطلاق النار على المدنيين. وصف الكثيرون مغادرة المنطقة ورؤية جثث القتلى على طول الطريق».

وأكدت بوب أن الهدف من وجودها هو «التأكد من حصول الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والأطفال، على الخدمات التي يحتاجونها»، وشددت على ضرورة التوصل إلى «حل سلمي وحل سياسي»

تصاعدت معدلات النزوح في السودان من مناطق دارفور وشمال كردفان إلى ولاية النيل الأبيض تحت ضغط اتساع رقعة الحرب والمواجهات العسكرية، في ظل أوضاع إنسانية متدهورة دفعت المزيد من الأسر إلى الهرب نحو مناطق أكثر أمناً ودفناً.

وأفادت مصادر ميدانية بمدينة كوستي «أفق جديد»، أن الوضع الإنساني متدهور والمشهد قاتم، وقدرة المجتمعات المحلية تراجعت على استيعاب أعداد النازحين المتدفقة وسط شح الغذاء والخدمات الأساسية.

كما أفاد شهود عيان «أفق جديد»، أن معسكرات النزوح بولاية النيل الأبيض تشهد معاناة يومية، بالتزامن مع تحذيرات أممية تؤكد أن أكثر من 21 مليون سوداني يواجهون الجوع الشديد، وأن مؤشرات المجاعة تتوسع في مناطق عدة تحت تأثير الحرب المدمرة.

وحسب الشهود، فإن استمرار النزوح فاقم الحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية ورفع مستوى العجز في الغذاء والدواء في معظم المناطق المتأثرة.

تقول النازحة، إيمان الرفاعي، التي وصلت إلى معسكر «قوز السلام» جنوب مدينة كوستي الذي يضم حوالي 10 آلاف نازح لـ «أفق جديد»: «واجهنا صعوبة كبيرة في رحلة نزوحنا الأليمة من ولاية شمال كردفان إلى النيل الأبيض».

وأضافت: «تعرضنا لانتهاكات لكننا نجونا ووصلنا إلى المخيم بحثاً عن الأمن والطعام، لكن البرد شديد، والحاجة ماسة لأغطية لتدفئة الأجساد المنهكة».

وتابعت بالقول: «ننتشارك ضروريات الحياة اليومية رغم الموارد التي لا تكفي. الوضع مؤلم لكنه أخف قدراً من المعاناة والمآسي التي واجهتنا هناك بسبب القتل والنهب والسلب».

وأبلغ ناشطون «أفق جديد»، أن «آلاف العائلات تصل إلى معسكرات النزوح منهكة وجائعة، وبعضها مصاب أو مريض، والفرق الميدانية تعمل بلا توقف في محاولة لتخفيف معاناتهم.

ونبه الناشطون إلى أن الأزمة تتجاوز قدرة إمكانية المنظمات الإنسانية المحلية وتتطلب مضاعفة الجهود لمواجهة الاحتياجات اليومية من الغذاء والدواء.

وأعلنت مفوضية العون الإنساني في ولاية النيل الأبيض، أن المنطقة استقبلت خلال الفترة الأخيرة نحو 16,500 نازح قادمين من ولايات دارفور وكردفان بسبب تصاعد أعمال العنف.



في المناطق المتأثرة بالاشتباكات نتيجة استمرار موجات النزوح واستهداف المناطق المدنية. وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريباً أسوأ أزمة جوع في العالم».

ويحتاج 30.4 مليون سوداني - 64% من السكان - إلى مساعدات إنسانية هذا العام، وكانت الأمم المتحدة تخطط لمساعدة قرابة 21 مليوناً منهم قبل أن تقلص العدد إلى 17.3 مليون شخص جراء نقص التمويل.

وتتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان نتيجة الحرب المستمرة بين الجيش والدعم السريع منذ أبريل 2023، التي أودت بحياة عشرات الآلاف وأجبرت نحو 13 مليون شخص على النزوح.

في نهاية المطاف. ورداً على سؤال حول تنسيق جهود الإغاثة بين وكالات الأمم المتحدة، أكدت المدير العامة أن هناك تحركاً قيادياً من المجتمع الإنساني: «هدفنا هو العمل المنسق؛ لضمان أن يكون حجم الاحتياجات معروفاً على نطاق واسع وتوافر الموارد اللازمة: المأوى، الغذاء، الدعم النفسي-الاجتماعي، وغير ذلك».

وأشارت بوب إلى وصول قيادات أممية رفيعة المستوى إلى السودان لتكثيف التنسيق، حيث وصل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، توم فليتشير، كما يتواجد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في السودان. وأضافت أن هذه الزيارات تهدف إلى «زيادة الوعي وضمان الدعم للمدنيين الفارين من العنف».

ويخشى مراقبون من تفاقم الأوضاع الإنسانية



مأمون هباني..

الدولة تحاكم عجزها

ملخص

تبدأ القصة بمشهد محكمة الدويم حيث يمثل الناظر مأمون هباني، شيخ تجاوز الثمانين، في قفص الاتهام بعدما كان رمزاً لقبيلته. يتقدم إلى القاعة منهكاً، محاطاً بجو ثقیل يوحي بأن العدالة غائبة، وأن القضية أكبر من مجرد إجراءات قضائية.

بعد عودة الجيش، وبدلاً من جبر ضرره، وُضع اسم الشيخ في قوائم المشتبه بهم، وكأن بقاءه في قريته جريمة. أُعيد إلى السجن مجدداً، ثم واجه احتمال حكم الإعدام رغم أن القانون يمنع ذلك لمن تجاوز الثمانين، في محاكمة تجاهلت شهادات الدفاع وملايسات اختطافه وكل ما تعرض له.

تعود مأساة الشيخ إلى يوم اجتياح قوات الدعم السريع لمنطقة أم رمتة، حيث خُطف وصُرب وأُهرق وسُجن، بينما فرّ أهله بحثاً عن النجاة. دفعت أسرته فدية ضخمة لتحريره، لكنه عاد مريضاً مكسوراً، دون أن تتدخل الدولة أو تُحقق في اختطافه أو تعذيبه.

تحولت قضية مأمون هباني إلى مرآة لحال السودان: دولة غائبة حين يحتاجها الناس، حاضرة فقط حين تُعاقب الضعفاء، وتترك ضحايا الميليشيات يواجهون المحاكم بدلاً من الجناة. صار الشيخ رمزاً لوطن فقد بوصلته، وطن يحاكم ضحاياه ويترك رموزه واقفين وحدهم في وجه الريح.



في صباح متعب من صباحات الدويم، كانت المحكمة تبدو كأنها مبنية على جرح قديم لا يريد أن يندمل، الجدران تقشر جلدها بصمت، والساحة من أمامها يغمرها غبارٌ خفيف يعلو كلما مرّت سيارة عسكرية. في الممر الضيق المؤدي إلى القاعة، وقف شيخٌ في الثمانين، منحني الظهر، متكئاً على عصاه كأنها آخر ما تبقى له من الدنيا، ذلك هو الناظر مأمون إدريس هباني؛ رجلٌ حمل لسنوات طويلة مسؤولية قبيلته، فإذا به اليوم يقف في قفص الاتهام بينما الذين غزو قريته في ذلكم الصباح يعاملون كما الأبطال.

دخوله القاعة كان أشبه بمرور الزمن نفسه، خطواته بطيئة لكن ثابتة، وملامحه صلبة رغم الوهن، في الصفوف الخلفية جلس من جلس، حابساً أنفاسه، كأن العالم كله معلق على ما ستنتطق به المحكمة بعد دقائق. كان الجو مشبعاً بما يشبه الرطوبة الثقيلة: رطوبة الخوف، رطوبة عدم اليقين، رطوبة الشعور بأن العدالة اليوم ليست هنا، وأن الحقيقة لا تنتظر في هذه الجدران.

العزلة الأولى

تبدأ مأساة الرجل من يوم بعيد لن ينسأه أهله: اليوم الذي اجتاحت فيه قوات الدعم السريع منطقة أم رمتة. كان الجميع يهربون، يحملون أطفالهم وذكرياتهم لكن الشيخ لم يهرب. لم يعرف يوماً كيف يترك الناس ويغادر. وقف في وسط فوضي السلاح وهو يظن — بشهامة النبلاء — أن كبر سنه سيحميه، وأن صفته كناظر قبيلة ستجنبه سوء المصير. لكنه خلع من مكانه كما تُنتزع شجرة من جذورها، اختطف، ضرب، أهين، وسُجن في معتقلات لا تريد الشمس أن تدخلها.

في أيامه تلك، كان الشيخ مكبلاً، تتساقط صحته كما تسقط أوراق شجيرات الحراز في موسم الأمطار، كانت الميليشيا تفاوض أهله على حياته كما لو كانت تباع وتشترى في رغيغ خبز. حتى دفعوا — مرغمين — ثلاثين مليار جنيه ليعيدوه حياً، عاد مريضاً، معطوباً، لا يقوى على حمل صوته

غياب الدولة

لم تسأل الدولة حينها أين كان الشيخ، ولا كيف عاش أيامه، ولا كيف دفع أهله مالاً يعجز عن جمعه تجار المدينة. لم تأت سيارة حكومية تسأله عن ألمه،

لم يُفتح بلاغ ضد خاطفيه، لم تتحرك نيابة أو وحدة مختصة، كانت السلطة غائبة — أو متغافلة — حين كان الرجل بحاجة إليها.

وهنا انغrust كلمات رئيس حزب الامة مبارك الفاضل مثل سهم في هذا الصمت حين كتب مستنكراً: «كيف يُترك شيخٌ مختطفٌ لأسابيع ولا تسأل الدولة عن مصيره؟ وأي دولة هذه التي تسلم أهلها للميليشيات وتعود لاحقاً لتحاكمهم؟». كانت تلك الكلمات أشبه بصفعة: السودان لم يحم كبار أهله، ولا صغارهم، ولا أي أحد وجد نفسه في طريق ميليشيا أقوى من الدولة نفسها.

العزلة الثانية

حين عاد الجيش إلى المنطقة بعد شهور، لم يأت بالطمأنينة ولا بجبر الضرر. جاء بالشكوك، وبالبلاعات، وبقوائم طويلة من «المشتبه بهم». وهناك، في تلك القوائم التي ضمت كل من بقي في منطقته وقت الاجتياح، سقط اسم الناظر، وكأن من لم يهرب صار متهماً، ومن دفع فدية لينقذ صار متعاوناً، ومن عاش قسوة الأسر صار مداناً لأنه لم يمت.

في لحظة واحدة، وجد الرجل نفسه داخل جدران سجن الدويم، محمولاً من جديد إلى عزلة أخرى، عزلة الدولة بعد عزلة الميليشيا، هكذا كتب المحامي بشارة إبراهيم، بحرقه من يعرف أن العدالة هنا

الصوت الأخير

حين وقف الشيخ في المحكمة، لم يكن واقفاً وحده. كان معه كل الذين فقدوا دولة تفككت، كل الذين حوصروا بين ميليشيا بلا قلب وسلطة بلا رحمة، كل الذين أعادوا أبناءهم من المخيمات، أو دفعوا ما يملكون من أجل إطلاق سراح قريب، أو وقفوا يتابعون أحكاماً لا تشبه القانون إلا بالاسم. لم يصرخ الشيخ، لم يطلب الرحمة، لم يحتج، بدا كأنما حياته كلها اختزلت في تلك اللحظة، وكأنه يريد أن يقول: "لقد عشتُ عمراً أطول من ظلمكم، وأعرف أنكم عابرون."

وطنٌ في هيئة شيخ

في النهاية، لا يمكن قراءة قضية الناظر مأمون بمعزل عن لحظة السودان الراهنة. بلدٌ تمرقه الحرب وتنهكه الصراعات ويتحرك فيه الناس من محكمة إلى مقبرة إلى معسكر نزوح. وحين تُحكم يد الدولة على رجل كهذا، فإن الرسالة ليست إليه بل إلينا جميعاً: أن هذا الوطن صار يحاكم نفسه، ويعاقب شيوخه، ويضرب رموزه، وينسى تاريخه. الناظر مأمون، الشيخ الذي أرهقه الخطف والسجن، لا يمثل نفسه، بل يمثل وطناً مشدوداً إلى مقصلة لا يعرف كيف ينزل عنها وطناً لم يعد يفرق بين أعدائه وأهله، بين من خذله ومن بقي واقفاً في وجه الريح

محكمة الضمير

الحكم على الشيخ ليس حكماً على رجل مسن، بل على ضمير أمة. فإن كان كبارها يُقادون إلى مرارات كتلك دون حماية ولا إنصاف، فكيف يكون حال صغارها؟ وإن كانت الدولة عاجزة عن الدفاع عن مواطن مسالم، ثم قوية عليه حين يضعف، فماذا تبقى من معنى الدولة؟ وإن كان هذا الوطن يعاقب ضحاياه بدل أن يجبر كسرهم، فإلى أي هاوية يمضي؟ إن مأمون إدريس هباني ليس فرداً في ميزان العدالة، بل رمزٌ لوطن واهن، يقف على حافة محكمة كبيرة اسمها السودان، ينتظر حكماً أخيراً تقول فيه الدولة ما إذا كانت لا تزال دولة، أم أنها — مثل الشيخ — أنهكت من الخطف والخذلان... وصارت تنتظر من يعيد لها روحها.

ليست سوى قشرة رقيقة تغطي حفرة من الظلم. قال إن القبيلة صمتت، وإن البعض تراجع، وإن الشيخ ترك وحيداً كما يُترك الغريق في منتصف النهر، كان نقده لاذعاً لأن الحقيقة كانت كذلك: مأمون هباني لم يجد من يقف معه بالشكل الذي يليق بمكانته.

فوق مقصلة القانون

مع اقتراب يوم المحكمة، انفتح الباب الواسع أمام احتمال كان يجب أن يكون مستحيلاً: حكم إعدام على رجل تجاوز الثمانين. القانون السوداني يقول بوضوح — كما ذكر رئيس الحركة الشعبية التيار الثوري ياسر عرمان — إن من بلغ هذا السن لا يُحكم عليه بهذه العقوبة. قال عرمان في مقاله: «لا يجوز بحكم القانون أو بحكم الإنسانية أن يُقاد رجل في مثل سن الناظر مأمون إلى حبل المشنقة. الحكم عليه إعداماً هو إعدامٌ للعدالة نفسها». لكن القانون في السودان الجديد صار مثل خيط رفيع، يُشد حين يريد أصحاب السلطة ويُرخي حين يشاؤون.

في ذلك اليوم، لم يكن الدفاع قادراً على استدعاء كل شهوده، ولم يُستمع لملابسات الخطف، ولا إلى آثار التعذيب، ولا إلى واقعة دفع الفدية، ولا إلى تقارير الأطباء. بدا وكأن الأهم ليس الحقيقة، بل تثبيت رواية جاهزة. رواية تصنع من الضحية متهماً، ومن الشيخ خائناً، ومن عجز الدولة «دليلاً» ضده.

مرآة الوطن

لم تعد قضية مأمون هباني مجرد ملف قضائي، تحولت إلى مرآة لبلاد تتأكل من أطرافها بلادٌ تهرب الدولة فيها عندما يدخل السلاح، ثم تعود لتعاقب من لم يستطع الهرب بلادٌ ترعى الميليشيات قبل المواطنين، وتخشى قوتها أكثر مما تخشى الله بلادٌ تحاكم كبارها وهي تسامح قتلةً معروفين يتحركون بلا خوف بلادٌ تتجاهل شيوخها، رموزها، سدناتها، وتستسلم لصوت التهديد أكثر من صوت العدالة. في هذه القضية، يظهر السودان كما وصفه كُتاب كُثر: دولة فقدت إترانها، وصارت ترفع يدها على من تستطيع الوصول إليه، لا على من يستحق العقاب، قضية الشيخ هي صورة مجسدة لانتهيار الخط الفاصل بين العدل والبطش، بين القانون والانتقام.



«أم صميمة»

نزوح جماعي

تشهد منطقة «أم صميمة» بولاية شمال كردفان انهياراً أمنياً وإنسانياً واسعاً بعد تمدد المعارك من دارفور إلى كردفان، ما أدى إلى نزوح جماعي نحو مدينة الأبيض والمناطق المجاورة. وتعود أهمية المنطقة إلى موقعها الإستراتيجي الرابط بين شمال وغرب كردفان، الأمر الذي جعلها ساحة صراع مباشر بين الجيش والدعم السريع.

ملخص

يروى مواطنون نازحون مشاهد قاسية من الانتهاكات، بينها القتل والنهب والاعتداءات، مؤكدين أن القرى أصبحت شبه خالية من سكانها. وتعتمد المخيمات على عيادات متنقلة محدودة، فيما تتزايد المخاوف مع دخول فصل الشتاء ونقص الإمدادات الحيوية. وتقدر منظمة الهجرة الدولية أعداد النازحين من كردفان بنحو 50 ألفاً خلال أسابيع قليلة.

يؤكد شهود عيان أن آلاف الأسر وصلت إلى الأبيض وقرى قريبة مثل «أب قعود» و«المسوكة» في ظل غياب شبه كامل للدعم الإنساني. ويعاني النازحون نقصاً حاداً في الغذاء والماء والمأوى، بينما تعجز مخيمات المدينة عن استيعاب الأعداد المتزايدة وسط تراجع خدمات الإيواء والصحة وارتفاع معدلات سوء التغذية.

تتصاعد التحذيرات الأممية من أن ما يحدث في شمال كردفان يعيد سيناريو دارفور، وسط استمرار تدفق السلاح والمقاتلين. ومع بلوغ عدد المحتاجين للمساعدات 30 مليون سوداني، وتحول الحرب إلى نزيف يومي للمدنيين، يلوح خطر تفاقم المجاعة واتساع موجات النزوح في ظل غياب أي أفق لحل سياسي قريب.



أفق جديد

ويسعى كل من الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» للسيطرة على مدينة الأبيض عاصمة الولاية، التي تمثل مركزاً لوجستياً واستراتيجياً يربط بين دارفور والخرطوم، وتضم مطاراً مهماً لتشغيل الطائرات الحربية.

وأبلغ شهود عيان «أفق جديد»، أن آلاف النازحين توجهوا إلى مدينة الأبيض وذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في ظل سيطرة قوات «الدعم السريع» على منطقة «أم صميمة» والقرى والبلدات المجاورة.

وحسب الشهود، فإن مجموعات كبيرة من النازحين وصلت إلى مناطق مجاورة مثل «أب

تعيش منطقة «أم صميمة» بولاية شمال كردفان أسوأ كارثة أمنية وإنسانية، في ظل العنف والنزوح الجماعي بسبب تصاعد المعارك العسكرية وتصاعد الانتهاكات بحق المدنيين ونقص الخدمات الضرورية من الغذاء والدواء.

وتعتبر بلدة «أم صميمة» منطقة إستراتيجية، إذ تربط بين ولايتي شمال وغرب كردفان، وتقع على بعد نحو 50 كيلومتراً غرب مدينة الأبيض.

مؤخراً؛ امتدت المواجهات من دارفور إلى ولايات كردفان المجاورة، وسط تقارير عن حشد عسكري كبير للطرفين المتقاتلين في مدن وقرى شمال كردفان.

قعود» و«المسوكة» بولاية شمال كردفان في ظل غياب واضح لأي دعم إنساني أو استجابة طارئة من السلطات أو المنظمات الإنسانية.

يقول المواطن فخر الدين العباس لـ«أفق جديد»: «يواجه النازحين أوضاعًا إنسانية صعبة وسط نقص حاد في الغذاء والماء والمأوى». ويضيف: «ولاية شمال كردفان تعاني هشاشة أمنية نتيجة الصراع الدائر ما يجعل المدنيين عرضة للمزيد من الانتهاكات وموجات نزوح كبيرة».

وأضاف: «مخيمات النزوح تعاني ازدحامًا شديدًا في مدينة الأبيض، وهناك ضعف في خدمات الإيواء والصحة والغذاء والدواء بشكل غير مسبوق».

لافتًا إلى أن «برنامج الغذاء العالمي لا يقدم سوى 40% من المساعدات المطلوبة، بينما تُسند بقية الجهود إلى مبادرات محلية محدودة لا تستطيع مجارة الحجم الضخم للاحتياجات داخل المعسكرات».

وتشهد ولايات شمال وغرب وجنوب كردفان إشتباكات عنيفة أسفرت عن نزوح عشرات الآلاف من المدنيين.

وسبق أن حذرت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون إفريقيا مارتا بوبي، من تكرار سيناريو دارفور في شمال كردفان وقالت إن «ما يجري في شمال كردفان ينذر بتفاقم الكارثة الإنسانية في السودان».

من جهته يقول المواطن خضر موسى لـ«أفق جديد»: إن «المواجهات العسكرية أجبرتنا على مغادرة منازلنا وترك مزارعنا خوفًا من الموت». وأشار إلى أن «قطاع الطرق المسلحين الذين يمتطون الدراجات النارية ينهبون بلا رحمة، ويقتلون لأتفه الأسباب دون مراعاة لأي ظروف إنسانية».

وأوضح موسى أن «معسكرات النزوح في مدينة الأبيض مكتظة للغاية، والبيئة تفتقر إلى أبسط الخدمات، بينما تتزايد المخاوف من دخول فصل الشتاء وسط عجز كبير في الإمدادات الإنسانية». وأضاف: «نرحلنا إلى مدينة الأبيض. الناس هنا تحتاج إلى كل المساعدات الإنسانية والطبية في ظل التدهور المريع».

وتابع، «مخيمات النزوح أصبحت أكثر سوءًا، وتعتمد على عيادات متنقلة محدودة لا تستطيع التعامل مع الحالات الحرجة، وسط تزايد كبير في أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية».

من جهتها تقول أماني عبد العزيز لـ«أفق جديد»:

إن أسرتها نزحت من منطقة «أم سيالة» إلى مدينة الأبيض في ظل ظروف إنسانية سيئة للغاية.

وأضافت بالقول: «الآلاف نزحوا من قرى وبلدات ولاية شمال كردفان بينهم كبار سن ونساء وأطفال ويواجهون إنعدامًا تامًا لمقومات الحياة من علاج وغذاء ومياه صالحة للشرب، وسط تصاعد الأزمات الإنسانية، خاصة مع دخول فصل الشتاء».

وتابعت: «يقيم بعض من الناس في مبان تقليدية مشيدة من الحطب والقش، بينما يكتفي آخرون بالإقامة في العراء تحت ظلال الأشجار».

وأوضحت أماني، أن «القرى أصبحت فارغة تمامًا من أهلها في ظل التعامل العنيف من عناصر الدعم السريع الذين يقتلون وينهبون ويغتصبون».

وفي 12 نوفمبر 2025، كشفت المديرية العامة لمنظمة الهجرة الدولية، عن أرقام كبيرة للنزوح في كردفان، مؤكدة أن حوالي 50,000 شخص نزحوا إثر الأحداث التي وقعت في ولايات كردفان مؤخرًا.

وفي 13 نوفمبر الجاري، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، في تغريدة على حسابه في موقع «إكس» إنه يشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة التي تتحدث عن تصاعد العنف في إقليم كردفان في السودان، وشدد على ضرورة وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين من الأطراف الخارجية.

وحث غوتيرش الأطراف المتحاربة إلى تمكين تدفق المساعدات الإنسانية بسرعة، للوصول إلى المدنيين المحتاجين، داعيًا الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو تسوية تفاوضية للنزاع.

ويخشى مراقبون من تفاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق المتأثرة بالاشتباكات نتيجة استمرار موجات النزوح واستهداف المناطق المدنية.

وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريباً أسوأ أزمة جوع في العالم».

ويحتاج 30.4 مليون سوداني - 64% من السكان - إلى مساعدات إنسانية هذا العام، وكانت الأمم المتحدة تخطط لمساعدة قرابة 21 مليوناً منهم قبل أن تقلص العدد إلى 17.3 مليون شخص جراء نقص التمويل.

وتتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان نتيجة الحرب المستمرة بين الجيش والدعم السريع منذ أبريل 2023، التي أودت بحياة عشرات الآلاف وأجبرت نحو 13 مليون شخص على النزوح.



من قاعات برج الإتصالات.. إلى مقر الشركات

تكشف الحلقة الثانية كيف انتقل مشروع "الطابق السري" في برج الاتصالات من تدريب تقني محدود إلى نواة منظومة رقابية متكاملة سُميت داخلياً بـ"الخلايا الرقمية". وبعد انتهاء الدورات الأولى جرى فرز المتدربين إلى مجموعات ثلاث: "المدللون" أصحاب النفوذ، والدعم الفني محدود الوصول، ثم مجموعة الظل التي تتولى جمع المعلومات، لتبدأ معها مرحلة اختراق القوى المدنية وإدارة الحراك من الداخل.

ملخص

تتوقف الحلقة عند شخصية "أبوسيقان" بوصفه نموذجاً للجيل الجديد من المخبرين الرقميين. دخل هيئة التصنيع الحربي بدعم تنظيمي، ثم خضع لمسار إعداد خاص منحه وصولاً مبكراً لتقنيات حساسة، قبل نقله إلى الطابق المعزول في البرج حيث تلقى تدريباً سرياً في الاختراق والرصد السياسي، ليصبح ضمن مجموعة "المدللين".

ومع تطور المشروع بين 2011 و2013 ظهر ما عُرف بـ"الذراع الثالثة"، التي تجاوزت مهمة رصد النشاط المعارض نحو التأثير فيه وصناعته. أنشئ بنك واسع للارتباطات لتتبع الناشطين وتحليل سلوكهم، فيما تولت مجموعة "المدللين" تنفيذ عمليات الاختراق والتشويه داخل الحركات المهنية والشبابية، تحت إشراف مراكز خاصة مثل "الثريا".

خارج القاعات المغلقة تحوّل "أبوسيقان" إلى فاعل رقمي يعمل خلف أسماء مستعارة، يبني علاقات داخل الفضاء المدني بينما يزود وحدته بخرائط بشرية وتحليلات مستمرة. شارك في إنشاء صفحات تبدو اجتماعية لكنها صُممت لجمع المعلومات واستقطاب العناصر الهشة، لتصبح لاحقاً أدوات للاختراق والتأثير النفسي، ومثالاً على تحويل التقنيين إلى مخبرين غير مرئيين داخل المشهد السياسي.

رجل من الظل..

«أبوسيقان» ونشأة جيل المخبرين الرقمييين

ملخص الحلقة الأولى

في صيف 2010، وصل خبير اتصالات هندي إلى الخرطوم ضمن مشروع سري لتعزيز قدرات جهاز الأمن في مراقبة الخصوم. صدفة لقائه بأحد معارفه عند وصوله أثارت شكوك الأمن، فتحت التحقيق مع السوداني، ما كشف مبكراً عن خطة تُطبخ داخل «برج الاتصالات». هناك، خُصص طابق كامل كوحدة تقنية استخباراتية لتدريب خريجين على مهام تشمل مراقبة الاتصالات وتحليل البيانات واستهداف النشطاء. المشروع الذي بدأ تقنياً تحول بسرعة إلى ذراع سرية لاختراق القوى السياسية المدنية وإجهاض أي تحرك معارض قبل اتساعه، لتبدأ بذلك واحدة من أكثر العمليات الأمنية غموضاً في عهد النظام البائد.

تشكيلهم فكرياً وسياسياً، عبر جلسات مغلقة يشرف عليها ضباط من شعبة الأمن السياسي ووحدة الإعلام المضاد.

من مراقبة البيانات إلى صناعة الفعل السياسي

بحسب مصدر أمني عمل لاحقاً ضمن وحدة التنسيق مع جهاز الأمن، فإن تلك الفترة شهدت انتقالاً لافتاً في فكر المؤسسة الأمنية، ولم يعد الهدف فقط مراقبة الخصوم السياسيين أو إحباط التحركات المدنية، بل إدارة الحراك من الداخل عبر أدوات رقمية.

«كانت التوجيهات واضحة: لا ننتظر نشاط المعارضين لنرصدهم، بل نخلق المسارات التي تُجبرهم على التحرك حيث نريد»، يقول المصدر في ذلك الوقت، 2011، كانت البلاد على مشارف انفصال الجنوب، والاحتقان السياسي يتصاعد، ولهذا تم دمج وحدة الطابق السري ضمن مشروع أكبر عرف في أوساط أمنية ضيقة باسم «الذراع الثالثة» -إشارة إلى قدرة النظام على استخدام التقنية، الأمن، والإعلام في صناعة الحدث بدلاً من انتظار وقوعه.

الخطوة الأولى: جمع الخرائط البشرية

وفق شهادة مهندس اتصالات كان يعمل كمشرف ضمن المشروع، ثم غادر البلاد نحو دولة أوروبية بعد 2014، بدأت العمليات بإعداد ما سُمّي داخلياً ببنك الارتباطات، وهو نظام يخزن معلومات

ولادة «الخلايا الرقمية»

بعد أسابيع من انتهاء الدورة الأولى داخل الطابق المعزول في برج الاتصالات، تحركت الخطة الأمنية الصامتة إلى المرحلة التالية، الأمر تحول إلى مشروع حقيقي تُوزع فيه المهام، وتفتح ببطء أبواب الأنظمة السيادية أمام مجموعة محدودة من العناصر، أولئك الذين اجتازوا «الفرز الناعم» بنجاح.

في الاجتماعات التي تلت نهاية التدريب الرسمي، والتي جرت في غرفة تحت الأرض بمبنى الملحق الأمني للهيئة -وفق شهادة مصدر هندسي اطلع على محاضرها- تم تصنيف المتدربين إلى ثلاث مجموعات:

1. مجموعة العمليات، ضمت عناصر من أبناء قيادات الحركة الإسلامية (المُدَلَّلون): هؤلاء منحت لهم الصلاحيات المباشرة للوصول إلى البنية التحتية للشبكة الوطنية.
2. مجموعة الدعم الفني ضمت مجموعة من الموالين للنظام ولكن غير مدعومين من أي جهة قيادية: هذه المجموعة مسؤولة عن معالجة المشاكل التقنية ولكن بدون صلاحية الدخول على الأنظمة الرئيسية.
3. مجموعة المراقبة الظلّية، ضمت مجموعة من المتفوقين أكاديمياً، وغير منتمين للحركة الإسلامية: دور هذه المجموعة إنحصر في جمع المعلومات دون علم المستهدفين، وكانت أغلب عناصرها من حديثي التخرج.

لكن المفارقة أن المجموعة الأولى (مجموعة المدللين) لم تُكَلَّف فقط بالمهام التقنية، بل بدأت عملية إعادة



تفصيلية عن الناشطين والنقابيين والصحافيين: قوائم الاتصال، خريطة العلاقات (من يؤثر على من)، وأنماط التفاعل في النقاشات والمنصات الرقمية، وتحليل السلوك في الأزمات.

ثم طلب من مجموعة المدللين (خاصة الثلاثة الأوائل منهم) إعداد نماذج تتنبأ باحتمالات خروج أي مجموعة مدنية إلى الشارع، اعتماداً على معايير رقمية وسلوكية، بل وصل الأمر لاحقاً إلى وضع «مؤشر خطورة» لكل ناشط.

يقول المصدر: «كنا ندرس الناس أكثر مما يدرسون هم السياسة، وكأننا نبني ملفات تحكم سيكولوجي.»

كيف تم استخدام ذلك ميدانياً؟

خلال عامي 2012 و 2013 -بحسب مصدر أمني شارك في واحد من الاجتماعات- نُقِذَت مجموعة المدللين بالتنسيق مع جهاز الأمن سلسلة عمليات رقمية بوليسية:

- اختراق مجموعات تنسيق للإضرابات المهنية قبل تنفيذها

- توجيه حملات تشويه على وسائل التواصل الاجتماعي لإسقاط مصداقية شخصيات بارزة ومؤثرة

- تمرير معلومات مغلوبة ومضللة داخل المجموعات نفسها لتفتيتها من الداخل
- إرسال تحذيرات أمنية مضللة بهدف دفع بعض الناشطين إلى الهروب أو التراجع
لم تكن هذه العمليات تُدار من داخل البرج فقط؛ بل وُضعت لاحقاً تحت إشراف لجنة خاصة داخل وحدة العمل الخاص التابعة لجهاز الأمن، في مقر جانبي بضاحية سوبا، عُرف لاحقاً باسم مركز «الثريا»

تأسيس شبكة مراقبة داخل المجتمع المدني

في منتصف 2013، بعد احتجاجات «سبتمبر» التي باغتن النظام، جلس عدد من قيادات الحركة الإسلامية مع ضباط الأمن في اجتماع طارئ ضم مسؤولين من وحدة الاتصالات، واتخذ قرار بتوسيع المهمة:

«لن نكتفي بمراقبة المدنيين؛ بل سنرغم البعض منهم إلى العمل معنا.»

بدأت مجموعة «المدللين» تعمل بملفات سياسية، لا تقنية فقط، بعضهم التحق بمنظمات مجتمع مدني لاحقاً، وتم تجنيد عدد من الناشطين (العناصر الهشة) تمهيداً لمرحلة اختراق اجتماعي أوسع، وقد حصلوا على تمويلات عبر قنوات مموهة، وبدأوا

بناء شبكات تأثير داخل عدد من المبادرات الشبابية. وأشار المصدر ذاته إلى أن من أخطر العمليات التي نُفذت لاحقاً بغرض جمع الخرائط البشرية، جرت عبر شخصية إفسيرية وهمية تحمل اسم «سارة رحمة»، وشارك في تلك العملية فريق كبير من الناشطين المتعاونين، وكان يتم إدارتها من داخل برج الاتصالات.

ومن بين الأسماء التي برزت أيضاً وبشكل لافت خلال التحقيق، جاء اسم «انس محمد العبيد» المعروف بالجوكر، الذي التحق بالبرنامج في مراحل لاحقة من تشغيله ولم يكن جزءاً من مجموعة المدللين، بل كان أحد العناصر المميزة بقدراته التقنية وموهبته الفطرية، ففي سن مبكر من عمره، تمكن الجوكر من اختراق موقع هيئة الاتصالات احتجاجاً على حجب موقع اليوتيوب، ما أثار انتباه جهاز الأمن حول موهبته، وسرعان ما احتواه جهاز الأمن، وبعد أن اكمل الدراسة الجامعية تم إلحاقه بالمنظومة الأمنية، ورغم ذلك، لم تنجح محاولات ادلجته أو توظيفه سياسياً، حتى انتهى به المطاف إلى التصفية في ما عرف لاحقاً بعملية خلية جبرة الإرهابية، وذلك بسبب اقترابه كثيراً من أحد أخطر الملفات الأمنية في البلاد المتعلق بالمجموعات الإرهابية وصلاتها بالتيار الإسلامي في السودان. وفي بنهاية 2013، صعد اسم أحد أعضاء «مجموعة المدللين» إلى المشهد الأمني بشكل لافت -شاب لم يكن أكفأهم تقنياً، ولكنه الأكثر قرباً من شخصيات نافذة داخل التيار الإسلامي، هذا الشخص، الذي تشير إليه عدة مصادر بالحرف (اكس)، أصبح لاحقاً حلقة وصل بين وحدة المراقبة الرقمية وبين مكتب قيادي في الحركة، ليدخل المشروع طوراً جديداً... لم يعد تقنياً فقط، بل جزءاً من صناعة القرار.

«الرجل الذي جاء من الظل: نموذج من الطابق المغلق»

بعد تخرجه من كلية الهندسة بجامعة الخرطوم في العام 2005، لم يجد «أبوسيقان» صعوبة في الالتحاق بهيئة التصنيع الحربي كمتدرب، إذ مهد له انتماءه السابق للحركة الإسلامية (برغم وجوده في الظل) الطريق للدخول إلى واحدة من أكثر المؤسسات حساسية في البلاد، وبدعم مباشر من أقرباء نافذين داخل التنظيم، جاء هذا الانتقال كجزء من عملية إعداد مبكرة لعناصر يُنظر إليها باعتبارها قابلة للتوظيف داخل المنظومة الأمنية الأوسع، حيث كان يُنظر إليه بوصفه عنصراً مالياً يمكن الاستثمار فيه على المدى الطويل، لا سيما وأن

وجوده داخل مؤسسة ترتبط بالمجهود العسكري للنظام كان يوفر له فرصة للاطلاع على تقنيات متقدمة، وتأهيله لاحقاً لأدوار تتجاوز الجانب الفني نحو مهام مراقبة وتحكم، لم يكن دخوله لهذا المسار خطوة مهنية عادية، إنما حلقة أولى في سلسلة من التدرجات المخطط لها بعناية، انتهت بإلحاقه بالبرنامج التدريبي داخل برج الاتصالات ضمن العناصر المختارة بعناية للمشروع الأمني الرقمي. خلال فترة تدريبه في هيئة التصنيع الحربي، تلقى تأهيلاً نوعياً في مجالات ترتبط بالبنية التقنية للمنظومات العسكرية، شمل التدريب على تقنيات الاتصالات المشفرة، وأنظمة إدارة الشبكات المغلقة، إضافة إلى أساسيات التعامل مع البرمجيات المستخدمة في توجيه وإدارة العمليات الميدانية، ورغم أن موقعه الرسمي كان بصفة «متدرب هندسي»، إلا أن طبيعة المهام التي أُتيح له الوصول إليها تجاوزت حدود ما يُمنح عادة لشخص في موقعه، ما يشير بوضوح إلى أنه كان يخضع لمسار إعداد خاص، يستهدف تأهيله للقيام بأدوار أمنية وتقنية تتطلب ثقة كاملة من الجهات المشرفة، وكان هذا التدريب بمثابة المرحلة التمهيدية التي صقلت قدراته ومهدت له الانتقال لاحقاً إلى برج الاتصالات، حيث تم استثماره ضمن المشروع السري المتعلق بالاختراق الرقمي ومراقبة النشاط المدني داخل الفضاء الإلكتروني.

في أروقة الطابق المعزول داخل برج الاتصالات، حيث لا يدخل الضوء إلا بعد أن يمر عبر أكثر من باب أمني، ظهر اسمه، وكان حضوره لافتاً بين المنتسبين الأوائل لتلك الدورات السرية، برغم أنه لم يكن أكثرهم تفوقاً في علوم الاتصالات أو التخصصات ذات الصلة، لكنه كان من أوائل الذين فُتحت لهم الأبواب التي أغلقت في وجه المتدربين الآخرين.

أبوسيقان كما يعرف

اسمه بالكامل نحتفظ به ودعونا نطلق عليه لقب «أبو سيقان»، معروف بين زملائه بلقب شهير، ويظهر على موقع فيسبوك بحساب اختار له اسم من أسماء أبناء جنوب السودان «وليم» لم يكن انضمامه إلى برنامج التدريب التقني نتيجة لاجتهاده الأكاديمي؛ بل جاء -بحسب شهادات من داخل الدفعة نفسها- نتيجة لانتماؤه الأسري، (صلة قرابة تربطه بأسر في ولاية نهر النيل والشمالية معروفة بانتماؤها إلى الحركة الإسلامية)، ما جعله يُدرج في القائمة النهائية للمتدربين، رغم أن اسمه لم يكن ضمن الترشيحات الأولية

كان وجوده داخل القاعة المغلقة مثار جدل، ويروي المصدر الأمني، وهو أحد المشرفين على المشروع:

«(قبل بدء التدريب بأسبوع، كنّا نراجع قائمة المقبولين على الشاشة، لم يكن اسم «ابوسيقان» موجوداً، وفي الصباح التالي، بعد اجتماع مقتضب بين اثنين من مسؤولي البرنامج وضابط أمن، تمت إضافة اسمه في خانة تحمل ملاحظة داخلية: (مهم - مسار خاص).»

ومثلما جاءت إضافته بصمت، مضت مسيرته داخل البرنامج بخطوات محسوبة، فبينما خضع بقية المتدربين للتقييمات التقنية القياسية، كان «أبو سيقان» يُستثنى من بعض الاختبارات، ويُستدعى أحياناً لحضور جلسات مغلقة يُحال إليها فقط أفراد «مجموعة المدللين». وشهد بعض زملائه أنه: «كان ضمن القلة الذين حصلوا على نسخة موسعة من البرنامج، تشمل تدريبات لم تدرج في المنهج الرسمي، خصوصاً تلك المرتبطة بتطبيقات الاختراق عن بعد، وتتبع النشاط السياسي عبر المنصات الرقمية.»

من التدريب إلى التنفيذ

بحسب مصدرين شاركوا معه في الدفعة نفسها، فقد تمت إحالته مبكراً إلى مهام خارج إطار البرج، بعد أن أظهر قابلية عالية للاندماج في المشروع الأمني، وأكد أحدهم أن أول مهمة له كانت: «اختبار أدوات مراقبة سرية على حسابات ناشطين في الخرطوم قبل الانتخابات، عبر روابط صُممت لتحديد مواقع أصحابها وجمع بيانات أجهزتهم.» كما ربط أحد المصدرين، بين نشاط وليد وبين عمليات رصد مبكرة لشبكات شبابية كانت تخطط لاحتجاجات محدودة في نهاية 2011، قائلاً: «كان الرجل جزء من شبكة التنسيق داخل وحدة المراقبة، وكان يملك قابلية عالية للعمل في الظل دون ضجيج.»

حياة رقمية باسم مستعار

على منصات التواصل، اتخذ «وليم» اسمه على السوشال ميديا أو «أبو سيقان» كما اطلقنا عليه نحن، ظهر بأسلوب تواصل غير متوافق مع خطابه داخل بيئة التدريب، لكن كثيراً من زملائه السابقين يرون أن نشاطه الرقمي لم يكن منفصلاً عن دوره داخل الوحدة التقنية، بل كان جزءاً من استراتيجية وجوده الأمني وسط الفضاء المدني.

«كان يستخدم حسابه لبناء علاقات مع ناشطين وصحفيين، وأحياناً يُقدّم نفسه كمهتم بالشأن العام، لكن خلف الشاشة كان يجمع أنماط التفاعل ويرفع تقارير تحليلية لفريقه الأمني.» -بحسب مصدر من داخل الدفعة.

في إطار نشاطه وسط الناشطين على وسائل التواصل، أنشأ بالتعاون مع آخرين العديد من الصفحات مثل Sudanese Screen Shot ونادي الرجال السري والسميع السوداني، والاكيل السوداني والتي رغم مظهرها الاجتماعي أو الساخر، استخدمت كواجهات لجمع المعلومات وتصنيف المستهدفين واستقطاب المتعاونين، كما نفذت عبرها عمليات اختراق لصفحات ناشطين، خصوصاً العناصر الأضعف، باستخدام أساليب تقوم على الابتزاز والضغط النفسي، وبذلك تحول دوره من مجرد مراقب للمحتوى إلى أداة فعالة في تفكيك الدوائر المدنية داخل الفضاء الإلكتروني وتوظيفها لصالح المشروع الأمني للإسلاميين.

شكل نشاط «وليم» أو «ابوسيقان» عبر المنصات الرقمية امتداداً مباشراً لعمليات الرصد التي كانت تُدار من داخل برج الاتصالات، حيث استُخدمت تلك الصفحات ليس للتواصل فقط، بل كأدوات لجمع وتحليل البيانات وإرسالها عبر قنوات مؤمنة إلى وحدة المتابعة، تحولت المجموعات الإلكترونية إلى مراكز مراقبة غير معلنة، تُستخدم في إعداد قوائم الاستهداف وتوجيه الحملات الرقمية لتفكيك الدوائر المدنية والتأثير على الرأي العام، وبذلك أصبح، إلى جانب عدد محدود من العناصر، جزءاً من منظومة دمجت بين الاختراق التقني والتأثير النفسي بهدف التحكم في السرديات وإعادة تشكيل المشهد بما يخدم مصالح الجهات المشغلة للمشروع.

كيف ساهم النموذج في بناء الجيل الرقمي للمخبرين؟

ما يجعل قصة «ابوسيقان» محورية في هذا التحقيق ليس لأنه الأكثر مهارة، بل لأنه يمثل النموذج الذي أراده النظام: شاب يمتلك أساساً تقنياً لا بأس به، ويُضاف إليه ولاء مطلق وقابلية للضبط التنظيمي، ثم يُدفع تدريجياً نحو دور يتجاوز حدود التكنولوجيا إلى التأثير داخل الفضاء السياسي. التقنية كانت الذريعة، أما الهدف الحقيقي فكان صناعة جيل جديد من المخبرين الرقميين، يتحركون بلا أزياء عسكرية ولا رتبة رسمية، لكنهم أقرب إلى مراكز القرار من كثير من الضباط.



الفوضى المرتدة:

كيف أشعل السودان حروب الجوار... ثم احترق بنيرانها؟

عثمان فضل الله



ملخص

يتناول المقال دور الحركة الإسلامية السودانية، وبالأخص الإخوان المسلمين، في إدارة السياسات الإقليمية للسودان منذ استيلائها على الحكم عام 1989، حيث حولت الفوضى في دول الجوار إلى أداة استراتيجية لتعزيز نفوذ الخرطوم والسيطرة على محيطها، باعتبارها «دولة مركز» يجب أن تتحكم في محيطها الإقليمي، فدعمت جماعات مسلحة، وأوجدت تحالفات، واستغلت الانقسامات في إفريقيا الوسطى وجنوب السودان والقرن الإفريقي، لتبقى الفوضى أداة لضمان استمرار سيطرتها داخلياً وإقليمياً.

أما في جنوب السودان، يشير الكاتب إلى أن الخرطوم وظفت سياسة «شق الصف» عبر دعم الانقسامات الداخلية والفصائل المنشقة من الحركة الشعبية، واستمرت في التأثير على مؤسسات الجنوب الجديد، مستغلة ضعف الدولة لضمان نفوذ مستمر، حتى بعد انفصال الجنوب واندلاع الحرب الأهلية عام 2013.

يوضح أن الخرطوم استثمرت في الانقسامات الدينية والقبلية في أفريقيا الوسطى، وقدمت الدعم لجماعات مسلحة مثل تحالف سيليك، وفتحت حدودها للتجارة غير الشرعية، مستغلة الفوضى لتعزيز نفوذها وتأمين عمق خلفي لأدواتها المسلحة في دارفور.

يؤكد الكاتب إلى أنه مع انتقال السلطة إلى بورتسودان في الحرب الحالية، عاد نفس النهج القديم في السياسة الإقليمية، حيث ظهر الانحياز لإريتريا ضد إثيوبيا، واستمرار اعتماد الخرطوم على الفوضى والأزمات الخارجية كأداة لإدارة الصراعات الداخلية، ما يعكس استمرار إرث عقيدة الفوضى الذي زاد من هشاشة السودان وأجبره على دفع ثمن مضاعف.

لم يكن حضور الحركة الإسلامية السودانية – المتمثلة في تنظيم الإخوان المسلمين – في الجوار الإقليمي مجرد سياسة خارجية قائمة على المصالح، ولا ردود فعل على تحولات محلية أو إقليمية، بل كان مشروعاً مكتمل الأركان، ينظر إلى السودان كـ«دولة مركز» ينبغي أن تتحكم في محيطها، وتعيد تشكيل التوازنات من حولها بما يخدم بقاءها في السلطة. ومنذ استيلائها على الحكم في 1989، نسجت الحركة الإسلامية خريطة معقدة من التحالفات، والتدخلات، ودعم الجماعات المسلحة، وصناعة الانقسامات داخل الدول المجاورة، لتصبح الفوضى – وليس الاستقرار – أداة استراتيجية في إدارة النفوذ.

ومع سقوط النظام في 2019، ظن كثيرون أن هذا الإرث انتهى. لكن السنوات الأخيرة، ولا سيما مع انتقال مركز القرار إلى بورتسودان خلال الحرب الحالية، كشفت أن المنهج الأيديولوجي والأمني الذي وجه سياسات الخرطوم طوال ثلاثة عقود ما يزال حاضراً، وإن تغيرت الأسماء والواجهات. واليوم، يظهر هذا الإرث مجدداً في موقف بورتسودان المنحاز لإريتريا في صراعيها مع إثيوبيا وفي عبثها بأمن واستقرار دولة جنوب السودان ومحاولاتها المستميتة لزراعة الفتنة في تشاد، الطريقة التي تتعامل بها السلطة الحالية مع موازين القوى الإقليمية، تكاد تكون مطابقة لتلك التي حكمت السودان منذ التسعينيات، رغم أن السودان اليوم ليس بسودان الأمس فقد اعتراه الضعف وأكلت دابة الحرب والفساد منسأته ولكن من عشق الخراب لا يعيش إلا بين الركام.

ولفهم ما يحدث اليوم، لا بد من العودة إلى ثلاثة مساح رئيسية لعب فيها النظام الإخواني دوراً مباشراً: إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والقرن الإفريقي. فهذه المساح ليست جزءاً معزولة، بل حلقات في سلسلة واحدة، يجمع بينها ما يمكن وصفه بـ«عقيدة الفوضى» التي شكلت حجر الزاوية في سياسة السودان الإقليمية تحت حكم الإسلاميين.

بوابة الفوضى غرباً

في السنوات التي سبقت سقوط النظام، كانت إفريقيا الوسطى واحدة من أهم الساحات التي مدّت الخرطوم فيها أذرعها، ليس فقط من بوابة الجوار الجغرافي، بل من بوابة النفوذ السياسي والديني. وجدت الحركة الإسلامية في بانغي فرصة لإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة تحت شعار «الامتداد الطبيعي للهوية الإسلامية»، وإن كان الدافع الحقيقي سياسياً وأمنياً لم تكن إفريقيا الوسطى دولة مستقرة بطبيعتها؛ الانقسامات الدينية، والتوترات القبلية، وضعف الدولة

المركزية، جعلتها قابلة للاختراق. وقد استغلت الخرطوم هذا الوضع منذ منتصف الألفية، وبدأت بتقديم دعم غير مباشر لجماعات مسلحة تنشط في شمال البلد، وهو دعم تراوح بين التدريب والتسليح واللوجستيات وفتح الحدود لعبور المقاتلين.

كان تحالف سيليكا أبرز تلك الجماعات. صحيح أن سيليكا لم يكن تحالفاً دينياً خالصاً، لكنه ضم قيادات ذات انتماء إسلامي، وبعضها مرتبط بقبائل وأسر ممتدة عبر شمال دارفور وشرق تشاد. بالنسبة للإسلامي الخرطوم، شكّل هذا التحالف فرصة لتحقيق ثلاثة أهداف:

الضغط على تشاد عبر دعم قوى مناوئة داخل إفريقيا الوسطى؛

الترويج لنفوذ ذي طابع إسلامي في بلد تسعى فرنسا منذ فترة طويلة لإبقائه تحت دائرة نفوذها؛ إيجاد عمق خلفي للمجموعات المسلحة السودانية التي كانت الخرطوم تستخدمها كأدوات مرنة في إدارة الصراع داخل دارفور.

ومع صعود سيليكا إلى السلطة في بانغي عام 2013 بقيادة ميشيل دجوتوديا، ظهر جزء من آثار الدعم السوداني: فالتشكيل القيادي للتحالف كان يحمل بصمات شبكات تمتد إلى داخل السودان، كما أن تدفق السلاح عبر دارفور لم يكن ممكناً من دون غرض الطرف من أجهزة أمنية سودانية كانت ترى في التحالف الجديد قوة يمكن التعويل عليها.

لكن الدور السوداني لم يكن محصوراً في السلاح. فقد تحولت الحدود بين دارفور وإفريقيا الوسطى إلى معبر ضخم للتجارة غير الشرعية: ذهب، مواش، محروقات، وقطع سلاح خفيفة ومتوسطة. ووقفت وراء هذه التجارة شخصيات نافذة في النظام، وبعضها مرتبط بجهاز الأمن الشعبي السابق، وبعضها جزء من إقتصاد الحرب الذي ازدهر سريعاً في دارفور. هذه الشبكات كانت – بحسب شهادات دبلوماسيين أفارقة وغربيين – أحد المحركات الرئيسية لإدامة الفوضى في إفريقيا الوسطى، لأنها كانت تستفيد من استمرار حالة الانهيار الأمني هناك.

أخطر ما في الدور السوداني في إفريقيا الوسطى أن الخرطوم لم تتعامل مع الصراع كأزمة يمكن أن تؤثر عليها، بل كأداة يمكن توظيفها. لقد كانت الفوضى عنصراً من عناصر الأمن القومي وفق رؤية النظام الإخواني، طالما أن هذه الفوضى مفيدة في إبقاء الجوار ضعيفاً ومفتوحاً أمام نفوذ الخرطوم.

إذ أدى هذا الصراع الذي غذته الخرطوم إلى نشأة نوع من الانقسام القومي والديني بين المسيحيين الذين يشكلون نصف السكان (أي 50%)، وبين المسلمين الذين يشكلون 15% وراحت جراء أيادي الإخوان العابثة



بمكونات دول الجوار الى مجازر راح ضحية لها آلاف المسلمين في ذلكم البلد الذي لم يكن يعرف قبلها الانقسام الديني.

الحرب داخل الحرب

إذا كانت إفريقيا الوسطى مسرحاً هامشياً للدور الإسلامي، فإن جنوب السودان كان الساحة الرئيسية التي اختبر فيها الإخوان المسلمون أكثر أدواتهم عنفاً وتأثيراً.

منذ بداية التسعينيات، اعتبر النظام الحاكم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان هي التهديد الأكبر لمشروعه الأيديولوجي والسياسي. وفي سياق المواجهة معها، لم يكتفِ بالحرب المباشرة، بل عمل على تفكيكها من الداخل، عبر دعم فصائل منشقة، أبرزها فصيل لام أكول ورياك مشار في العام 1991، وهو الانشقاق الذي أدى إلى واحدة من أكثر المجازر دموية في تاريخ الجنوب.

ظل هذا النهج ثابتاً طوال سنوات: دعم انشقاقات جديدة كلما ظهرت فرصة، دعم مليشيات قبلية معارضة للحركة الشعبية، واستخدام المال والسلاح لخلق ولاءات يمكن التحكم بها. كانت استراتيجية "شق الصف" أساس السياسة السودانية هناك، واعتمدت على فرضية بسيطة: حركة شعبية موحدة تعني خطراً على الخرطوم، بينما حركة شعبية ممزقة تعني هامش

مناورة أكبر.

وعندما جاء اتفاق السلام الشامل في 2005، لم يغير ذلك من نظرة النظام الإخواني للجنوب. بل تعاملت الخرطوم مع الاتفاق كأداة لترتيب المشهد على طريقته، عبر

الإبقاء على ولاءات قبلية مسلحة داخل الجنوب؛ توظيف الاقتصاد السياسي للحرب لخلق شبكات مصالح داخل جوبا؛

اختراق المؤسسات الوليدة عبر رجال أعمال وسياسيين مرتبطين بالنظام

ثم جاء الانفصال، لكن الخرطوم لم تُنه تدخلها، ابقت لها شبكات أمنية واقتصادية داخل الجنوب، كما استغلت هشاشة الدولة الجديدة – وعمق الانقسامات التي كانت هي نفسها جزءاً من أسبابها – من أجل الإبقاء على نفوذها، أو على الأقل منع صعود نفوذ مضاد.

وإذا اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 2013، كانت بصمات الخرطوم القديمة حاضرة في ملامح الصراع: انقسامات عرقية-سياسية تغذت عليها الخرطوم لعقود، وشبكات تسليح عمرها سنوات، وقيادات كان النظام السوداني يتعامل معها كأوراق جاهزة للاستخدام عند اللزوم.

كانت الدماء تسيل في أرض الجنوب والانقسام الاثني والعنقي يتفاقم وقادة الإسلام السياسي يقولون هل من

مزيد، دعموا بلا حدود نائب رئيس الحركة الشعبية د. ريك مشار، لا لكي ينتصر على سلفا كير لكن كيما يظل الجنوبيين يتقاتلون فيما بينهم فالخرطوم حينها كانت تستمع بالدماء ومشاهد الخراب، سقطت الإنقاذ ولكن رجالها الذين يديرون الملف في الأجهزة الأمنية والعسكرية بل أن بعضهم كان ضمن الوفد الذي شارك في مفاوضات الحركات الدار فورية وحكومة الفترة الانتقالية تحت لافتة الخبراء، ذات الرجال الذين حالوا الدفع بحكومة جنوب السودان الى الاصطفاف في حرب السودان الحالية، وعندما فشلوا الآن يسعون الى خراب جديد في جوبا ولعل التغييرات الكبيرة التي جرت الآن في صفوف حكومة الجنوب ايديهم ليست بعيدة عنها، الى جانب ان دعمهم للجيش الأبيض المناوئ لسلفاكير لايزال متواصل، عبر التسليح والتدريب، والدعم اللوجستي.

إرث يعود

مع انتقال مركز السلطة إلى بورتسودان بعد إندلاع الحرب السودانية الحالية، عاد نموذج التفكير القديم إلى الظهور بصورة أكثر وضوحًا. فالتعاطي مع الصراع بين إريتريا وإثيوبيا يكاد يعيد إنتاج نفس الأدوات والمقولات التي حكمت الخرطوم خلال العقود الماضية

السلطات الحالية، رغم تغيرها شكلياً، تحمل داخل مؤسساتها الأمنية والعسكرية بقايا تأثير الحركة الإسلامية، سواء من حيث الأشخاص أو من حيث البنية الذهنية. وهذا ما يظهر في الانحياز الصريح إلى جانب إريتريا، على حساب إثيوبيا التي تتعامل معها بورتسودان كخصم استراتيجي

من منظور السلطة الحالية، يشكّل التقارب مع أسمرة فرصة لإعادة تشكيل التوازنات في شرق السودان، خاصة في ظل تنافس إثيوبي-سوداني طويل حول الحدود، ومعارك النفوذ في مناطق مثل الفشقة والقضارف. ويزيد من ذلك تصاعد خطاب داخل الدوائر الإسلامية يقول إن إثيوبيا — بعد الثورة السودانية — دعمت قوى مدنية معارضة للجيش، وأن الرد المناسب هو دعم جهة قادرة على موازنة النفوذ الإثيوبي، مثل نظام أسيااس أفورقي

والأخطر أن العقلية التي تدفع هذا التوضع ليست عقلية جديدة، بل هي استمرار مباشر لعقيدة الإسلاميين التي حكمت السودان ثلاثة عقود: خلق محاور مضادة، استثمار التناقضات الإقليمية، واستبدال بناء المؤسسات بتغذية الصراعات. يبدو هذا واضحاً في الطريقة التي تُدار بها التفاعلات مع إريتريا: تحالف تكتيكي يعيد للأذهان الطريقة التي

استخدم بها الإسلاميون تحالف سيليكاف في إفريقيا الوسطى، أو دعمهم للانشقاقات في جنوب السودان. إنها الطريقة نفسها:

أزمة خارجية تُستخدم لحل أزمة داخلية وحليف خارجي يُستدعى لمعركة محلية

وصراع إقليمي يتحول إلى امتداد للصراع السوداني. ويقول محدثي الصحافي الاثيوبي المتابع للعلاقات السودانية الاثيوبية، ان حكومة أبي احمد مدت يدها لبورتسودان اكثر من مرة وحاولت قدر جهدها أن تقف موقفاً محايداً في الصراع بين الجيش والدعم السريع، ولكن يبدو ان بورتسودان لم تنسى لابي انحيازه للقوى المدنية ودعمه لحكومة حمدوك ورفضه لانقلاب البرهان حميدتي على الحكومة المدنية ويمضي ليقول أن أبي زار بورتسودان في يوليو 2024 واعقب ذلك بفترة قصيرة بارسال وفد من مدير الاستخبارات ووزير الخارجية وكل تلك الزيارات، كان تهدف لشئ واحد عدم انتهاج سياسة الأذى بين البلدين، وهو ما وضح ان بورتسودان لا ترغب فيه وانها تنسق بشكل وثيق مع الرئيس الارتري، بل انها تستضيف علناً مجموعات من محاربي التقراي وتسلحهم، وهو ما اعتبرته اديس ابابا اعلان حرب من طرف واحد، واختتم الصحافي الاثيوبي حديثه معي بعبارة حزينة قائلاً: «للأسف الآن العلاقة في أسوأ حالاتها وان البلدين وصلاً مرحلة اللا عودة»

الفوضى كأداة حكم

عند النظر إلى هذه الساحات الثلاث معاً — إفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والقرن الإفريقي — يمكن رؤية خيط واحد يجمع بينها: أن الحركة الإسلامية بنت مشروعها السياسي على إدارة الفوضى، وليس على بناء الاستقرار.

لم يكن الاستقرار في الجوار مصلحة بالنسبة للنظام، بل تهديداً. فالدول القوية من حول السودان تعني حدوداً أكثر انضباطاً، ومجتمعاً سودانياً أقل قابلية للسيطرة. أما الدول المفككة، فتعني المزيد من الأوراق التي يمكن تحريكها عند الحاجة.

هذا المنطق ذاته يعود اليوم بشكل جلي في سلوك السلطة الموجودة في بورتسودان. فرغم غياب المؤتمر الوطني كحزب، إلا أن طريقة تفكير الدولة ما تزال تحمل إرث ثلاثين عاماً من صناعة الفوضى. والانحياز إلى إريتريا ليس سوى مثال جديد على هذا الإرث.

فبدلاً من بناء سياسة إقليمية تقوم على التوازن والعمل الدبلوماسي، يجري الرهان مجدداً على طرف يميل إلى العزلة الدولية، وعلى صراع يرى فيه البعض فرصة لتقوية موقع داخلي، كما كانت الخرطوم تفعل دائماً.

ومع استمرار الحرب السودانية، وعدم وجود مؤسسات ديمقراطية أو هياكل حكم مستقلة، يصبح هذا الإرث أكثر خطورة. فالفوضى التي كانت الخرطوم تُصدرها إلى جيرانها، بدأت اليوم ترتد إلى الداخل، في شكل انقسامات، وصراعات، ومحاور داخل الدولة نفسها.

حقل تجارب

ما يظهر اليوم في مواقف بورتسودان ليس حدثًا معزولاً، بل امتداد طبيعي لمنهج قديم: منهج الإخوان المسلمين الذين جعلوا من الجوار الإقليمي حقل تجارب مفتوحاً. ومن إفريقيا الوسطى إلى جنوب السودان، ثم إلى القرن الإفريقي، ظل السودان يلعب دوراً أكبر من حجمه، وأكثر خطورة من قدرته، لأنه كان يفعل ذلك بعقلية لا ترى في الفوضى مشكلة، بل ضرورة وما لم يحدث قطع كامل مع هذا الإرث — على مستوى الرؤية والمؤسسات والأدوات — فإن السودان سيظل عالقاً في حلقة مفرغة: يُصدر الفوضى حيناً، وتعود إليه مضاعفة. والنتيجة النهائية واحدة: دولة تزداد ضعفاً، وإقليم يزداد اشتعالاً، ومكانة إقليمية تُبنى على الرمال لا على الثبات.

في نهاية هذا المسار الطويل من الفوضى الذي نسجه المشروع الإسلامي في الإقليم، ثم واصلت السلطة الحالية السير فوق خيوطه الممزقة، يتبدى المشهد بوضوح لا يحتاج إلى كثير تحليل: السودان هو الخاسر الأكبر. فعلى الرغم من أن صنّاع القرار — قديمهم وجديدهم — تصوّروا أن إشعال الحرائق في الجوار يمنحهم أوراق ضغط، وأن زعزعة إفريقيا الوسطى أو الجنوب أو الشرق يوفّر لهم عمقاً أمنياً أو مكاسب سياسية، إلا أن الوقائع تكشف العكس تماماً.

اليوم، يعيش السودان أسوأ كوابيسه: دولة ممزقة، اقتصاد منهار، مؤسسات متصدعة، شعب مشرد داخل حدوده وخارجها، وحرب داخلية تصنع مع كل يوم جذوراً جديدة لتمزق طويل الأمد. فإذا كان النظام السابق قد اعتقد أن التحكم بالجوار يضمن بقاءه، فإن ما نراه الآن — بعد سقوطه وتفجر البلاد — يؤكد أن الفوضى التي صدرها عادت إليه بأضعاف مضاعفة.

ثمن مضاعف

لقد دفع السودان ثمن هذه السياسات مرتين: مرة حين ساهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي، ومرة أخرى حين عاد هذا الاضطراب ليتحول إلى حصار خانق. فالجوار الذي كان يمكن أن يكون سنذاً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً أصبح مصدر قلق دائم. إفريقيا

الوسطى الغارقة في الصراع صارت طريقاً لتهديب السلاح؛ جنوب السودان الذي تعثر في بناء الدولة فقد القدرة على أن يشكل رئة اقتصادية لسودان محاصر؛ والقرن الإفريقي الذي كان يمكن أن يكون نافذة تجارة وبوابة للسلام، صار ساحة مفتوحة لحسابات المحاور وأطماع اللاعبين الإقليميين.

لم يعد السودان يملك ترف اللعب بالنار على حدود الآخرين. لقد التهمت النيران البيت نفسه. والمفارقة أن الخرطوم وبورتسودان، بدلاً من مراجعة هذه العقلية التي دمرت البلاد، تبدوان وكأنهما تعيدان إنتاجها: الانحيازات الحادة، الرهانات قصيرة النظر، الاستثمار في خصومات الآخرين، والبحث عن مكسب تكتيكي ولو على حساب المستقبل.

لكن الحقيقة المرة أن السودان اليوم ليس في وضع يسمح له بالمقامرة بأي شيء. ليس لديه دولة مستقرة ليحميها، ولا مؤسسات قوية يستند إليها، ولا اقتصاد قادر على امتصاص صدمات الإقليم، ولا جيش موحد يمكنه خوض معارك هناك وهنا. إنه بلد يبحث عن نفسه، مشرد، منهك، يتنفس بصعوبة، ويعيش على أمل أن تتوقف حربه الداخلية قبل أن تتحول إلى فصل نهائي من تاريخه.

إن السودان — أكثر من أي وقت مضى — يحتاج إلى جوار مستقر يسنده، لا جوار متفجر يشده إلى الهاوية. يحتاج إلى شركاء تبني، لا محاور تهدم. يحتاج إلى سلام حقيقي في محيطه، لأنه فقد القدرة على تحمل صراعات الآخرين.

نهضة بالفوضى

وإذا كان الماضي قد أثبت شيئاً، فهو أن الأمن لا يُبنى على حدود الآخرين بل على الداخل، وأن دولة ممزقة لا تستطيع هندسة استقرار غيرها. السودان اليوم أمام حقيقة لا مهرب منها: لن ينهض إلا إذا توقف عن تصدير الفوضى، وبدأ في بناء شبكة مصالح مع جوار آمن، قادر على أن يكون عوناً لا عبئاً، وسنذاً لا مصدر تهديد. إن زمن استخدام الجوار كورقة ضغط قد انتهى، وزمن الاعتماد على الفوضى قد انقضى. السودان في لحظته الراهنة يحتاج إلى ما هو أبعد من الحسابات الصغيرة: يحتاج إلى رؤية جديدة تدرك أن النجاة لن تأتي إلا من إغلاق أبواب الحريق، لا فتحها. وأن ما تبقى من الدولة لن يحتمل مزيداً من المغامرات.

فالدول لا تنهض بالفوضى، والشعوب لا تبني على رماد الجيران، والأمم لا تستعيد عافيتها عبر تفجير الإقليم. السودان، بكل جراحه، يحتاج اليوم إلى محيط هادئ يرمم ما تبقى فيه من حياة — قبل أن يبتلعها الخراب كله.



ورقة بلا صاحب وتصريح بلا ذاكرة

حيدر المكاشفي

ملخص

يناقش المقال الفوضى والعبت السياسي الذي ظهر في قصة «الورقة الأمريكية» التي هاجمتها حكومة بورتسودان بشدة ثم تراجعته ونفت وجودها، لتتحول القضية إلى مشهد هزلي تكشف فيه السلطة تناقضاتها، إذ غضبت من ورقة لا وجود لها وتصارعت مع شبح صنعته بنفسها.

يعرض مشاهد عبثية مثل قراءة وزير الخارجية لورقة خاطئة أمام الملأ، ويشير إلى أن السلطة تتعامل مع الرأي العام مثل لاعب سيرك يقذف الكرات في الهواء ليخدع المشاهدين، فيصبح الصحيح خطأ والخطأ صحيحاً، وتصبح كل «الورق» مجرد أدوات للتلاعب بالوعي وطمس الحقائق.

يوضح الكاتب أن هذا التناقض ليس ارتباكاً عفوياً، بل أسلوب متعمد لخلط الأوراق وصناعة أعداء وهميين، واستخدام «الورقة الخفية» لتخويف الجمهور حين تشاء السلطة أو لتهديد خصومها، ثم إنكارها لتظهر بمظهر المنتصر على وهم، وكل ذلك لإلهاء الناس وصرفهم عن الأسئلة الحقيقية المتعلقة بالحرب والاقتصاد والانهيال.

في النهاية يؤكد الكاتب أن استمرار هذا النهج هو ما يعيق أي فرصة للحل السياسي، فكلما اقترب الناس من تسوية تعود السلطة لإثارة أزمة مصنوعة، ما يدل على غياب الجدية في إنهاء الحرب. ويحذر من أن هذا التكتيك سيقود البلاد نحو انهيار كامل، ما لم تتجاوز عقلية المتناورات وتتجه الحكومة بصدق نحو مسار السلام واستعادة الحكم المدني.

في بلدنا الذي تدار فيه الدولة اليوم كما تدار طبلية في آخر سوق أم دفسو، ظهر علينا خبر وكالة سونا ليؤكد للعالم أن حكومة الأمر الواقع في بورتسودان أصبحت رسمياً أول حكومة في التاريخ تتحدث عن ورقة لم تقدم إليها ثم ترخّب بنفي وجودها بعد أن صرخت من خطورتها.. نعم، لا تستغرب فأنت أمام سلطة تقرأ ورقة ثم تكتشف أنها ليست الورقة، بينما الورقة التي قالت إنها الورقة ليست أصلاً ورقة، وأمريكا نفسها تنفي أنها كتبت ورقة ومع ذلك، السلطة زعلانة من الورقة..و... (ورقة ورقة يساوي ورقتين وورقة وورقة وورقة بتعمل غاغة)، فهل هناك مشهد عبثي أكثر من هذا، لا يا عزيزي هذه هي الحكمة الوطنية في نسختها الجديدة.. ويبقى السؤال الحائر قائماً من أين جاءت الورقة التي لا وجود لها.. هذه والله غلوتية لا شبيه لها إلا حكاية الرجل الأعشى الذي يبحث عن قطة سوداء في غرفة مظلمة وفي ليلة حالكة السواد مع أن القطة أصلاً لا وجود لها.. فالمبعوث النرويجي الذي استقبله البرهان جاء رده حول الورقة إياها بكل برود وقال (يا جماعة الخير ما في أي ورقة أمريكية جديدة...) فجأة البرهان، الذي قبل يومين كان يزجر بأن الورقة أسوأ ورقة في التاريخ، خرج مبتسماً وقال وهو يفرك يديه (الحمد لله.. كويس إنها ما موجودة).. إزاي يعني يا كاهن الكلام دا؟ ياخي منو البدأ الزوبعة دي؟ ومنو اتكلم عن ورقة ومنو اللي قعد يخوف الناس من ورقة بحل الجيش وتصفية الأمن.. أليس أنت شخصياً ومعك نفس الناس اللي هسع بيقولوا ما في ورقة.. والله لو هذه الورقة المفترى عليها لديها قدمين لكانت خرجت من البلد من الإحراج الذي سببتموه لها.. إنها هندسة التناقض.. فهل هو نتيجة ارتباك؟.. لا مستحيل. إنه عملية خلط أوراق متعمد، وخلط نيات، وخلط عقول لو شئت الدقة. والهدف صناعة شبح خارجي.. يخلقون ورقة وهمية لرفع الأديريالين الوطني، وبعدها ينفونها ليثبتوا أنهم انتصروا على شبح لم يكن موجوداً أصلاً.. وكذا للهروب من الأسئلة الثقيلة المخرجة.. كيف تدير حرباً بلا خطة.. كيف تتعامل مع اقتصاد يتهاوى.. الاجابة بسيطة.. إفتعل ورقة، واشغل وألهي بها الناس واجعلهم يبحثون عن إجابة سؤال (الورقة دي جات من وين؟).. وهكذا يتم تسميم الأجواء التفاوضية، وكلما اقترب الناس من فكرة تسوية، يظهرون (ورقة خطيرة) لتخويف الجمهور، ثم ينفون وجودها لتخويف الطرف الآخر.. وكان أطرف ما في حكاية هذه الورقة المنبئة هو مشهد وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي الذي عقده بنهاية اجتماعات مجلس الدفاع والأمن، حين ظل يقرأ ويقرأ ويقرأ، ثم فجأة وقف... واتلفت... وصرخ (هووووي دي ما الورقة الحقني يا صبير).. يا راجل تقرأ ورقة خطأ أمام الملاء وتستنجد بصبير، وكيف

لصبير أن يلحقك ويفزعك وكلكم (في الهوى سوا)، وكأن المشكلة ليست في الورقة، بل في من دأس الملعب.. إن هذه السلطة تتعامل مع الرأي العام كما يتعامل لاعب سيرك مع الكرات، ترمي واحدة، تسقط أخرى، وتخفي الثالثة. إنها لعبة التلات ورقات التي يجيدها القمرية.. ففي بلد تتوه فيه الحقيقة، تصبح الورقة الصحيحة هي الغلط، والغلط هو الصحيح، والورقتين لا علاقة لهما بأي شيء.. ولم تكن تلك الورقة إلا ذريعة ومجرد أداة.. لو أرادوا الهجوم على خصوم الداخل رفعوها ولوحوا بها كقميص عثمان.. ولو أرادوا التهدة نفوها.. ولو أرادوا الظهور بمظهر الغيورين على السيادة شتموها.. ولو أرادوا الظهور بمظهر الحكماء قالوا يا جماعة ما في ورقة أصلاً.. هذا ليس تناقضاً فقط، هذا تلاعب مكشوف، ورواية تكتب بيد وترمى بالأخرى. والخلاصة هي أن الورقة الوحيدة الموجودة هي ورقة التلاعب.. فهل كان الأمر خلط أوراق.. بالطبع نعم ولكن ليس خلط أوراق تفاوضية بل خلط أوراق عقول الناس.. فالسلطة صنعت شبحاً، ثم قتلت الشبح، ثم إحتفلت بقتل شبح لم يولد أصلاً.. وكل ذلك يحدث للأسف بينما البلد يحترق ويعاني دمار في كل شيء.. وفي النهاية تبقى الحقيقة المرة أن الورقة الوحيدة الحقيقية هي الورقة التي يكتبون بها هذا العبث.. فطريقة (كرع جوة وكراع برة)، وطريقة (لا بريدك ولا بحمل بلاك) باتت مملة وسمجة ومكشوفة للعالمين، والبلاد الآن باتت على شفا حفرة من الإنهيار التام في كل المجالات، ولم تعد تحتل هذا الوضع الكارثي، وصار كل يوم يمر مع هذا الحال يحمل معه سوءاً أكثر من سابقه، وضاق الحال بعامية الناس لحد الانفجار، ولكل هذا لم يعد هناك من خيار لانقاذ البلاد والعباد من هذا المصير الأسود، سوى ان يتم تجاوز هذا الوضع السوداوي، إما بالمضي حثيثاً مع الرباعية والتعاطي معها إيجاباً حتى نهايتها، أو أن يظلوا يمارسون (اللولوة) والمناورة ولعبة القمرية المسماة ملوص، بهدف تجميع الأوضاع واللعب على عامل الزمن لأطول مدة، ودأبوا على وضع العراقيل والمنازيس واستخدامها لإعاقة أي فرصة حل تلوح، تكرر ذلك كثيراً منذ شهر الحرب الأول وما زالت مستمرة حتى اليوم، فقد كان البرهان وجماعته كلما تقدم الناس خطوة باتجاه الحل لإنهاء الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي، أعادوهم خطوتين للوراء بمثل هذه العراقيل المصنوعة، الأمر الذي يكشف ان البرهان ومجموعته غير جادين في الوصول للحل، ويعملون بطرق فهلوية لاستدامة أوضاعهم ومصالحهم التي حصلوا عليها بالحرب، ولكن خطورة هذا التكتيك اللولبي الذي يشتغل عليه البرهان ومن هم خلفه وامامه أيضاً، سيرتد عليهم وبالا لو كانوا يعقلون ولات ساعة مندم..



مستشفيات تجاهد ضعف الإمكانات والأطراف تنتعش

الحرب .. الرصاصة الأخيرة في جسد النظام الصحي المتهالك

ملخص

ألحقت الحرب دماراً واسعاً بالقطاع الصحي في الخرطوم وبقية السودان؛ إذ قُدِّرَت الخسائر بـ12 مليار دولار، وتضررت 75% من المستشفيات بعد تحويلها لثكنات عسكرية أو خروجها عن الخدمة. تسببت الفوضى الأمنية في تعذر العلاج وانقطاع الأدوية، ما أدى لوفاة عشرات الآلاف، بينهم مرضى أمراض مزمنة ومسنون لم يتمكنوا من الوصول إلى الرعاية الصحية.

بعد انهيار مركز الخدمات الصحية في الخرطوم، تحولت مدني إلى محطة بديلة، ثم عانت هي الأخرى بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها. ورغم استعادة الجيش للمدينة، ما تزال الخدمات الطبية تواجه نقصاً في الكوادر والأجهزة والتمويل. وسجّلت ولايات أخرى مثل أم درمان ونهر النيل تحسناً نسبياً، مع توسع المستشفيات الصغيرة وظهور خدمات متقدمة لم تكن متاحة سابقاً.

أظهرت الجولة الميدانية انهياراً شبه كامل في المرافق الطبية المركزية بالخرطوم، بينما نجت بعض المستشفيات التي استخدمتها قوات الدعم السريع لعلاج عناصرها. وفي المقابل، انتعشت المرافق الصحية في الأطراف، حيث تحولت الأرياف والمناطق البعيدة عن المواجهات إلى وجهات رئيسية للعلاج، مع نقل جزء كبير من الخدمات والكوادر إليها.

على المستوى الوطني، يعيش أكثر من 20 مليون سوداني في احتياجات صحية كارثية، مع تفشي الكوليرا والحميات وارتفاع وفيات الأمهات والأطفال. ويغطي الإمداد الطبي ربع الاحتياجات فقط، فيما يعاني أصحاب الأمراض المزمنة والنساء الحوامل بشكل خاص. ومع استمرار النزوح الضخم وغياب الخدمات الأساسية، يبدو أن تعافي النظام الصحي مرهون بوقف الحرب وتوفير دعم كبير لإصلاح ما دُمّر.

من الخدمة منذ الساعات الأولى، وظلوا يحاولون - عبثاً - إنقاذها، حتى تسنى لهم العثور على عيادة نساء وولادة، حيث تم تأكيد الوفاة هناك. ونظراً للأوضاع المضطربة داخل الخرطوم وقتذاك، لم تتمكن الأسرة من التعرف إلى مقبرة إخلاص إلا بعد شهور، وفقاً لشقيقتها.

إخلاص واحدة ضمن كثيرين، فقدوا حياتهم، بسبب تعذر الحصول على الرعاية الصحية أو انقطاع العلاج، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، وقد أحصت كلية لندن للصحة والطب الاستوائي حوالي 61 ألف حالة وفاة بولاية الخرطوم، حدثت خلال الـ 14 شهر الأولى من الحرب، منها 21 ألف حالة نتيجة العنف المباشر (الرصاص)، وأشارت الدراسة إلى أن الجوع والأمراض التي كان من الممكن الوقاية منها كانت السبب الرئيسي للوفيات في جميع أنحاء البلاد، ما يعني أن حوالي 35 ألفاً ماتوا بسبب الجوع والمرض.

وبلغ تعداد سكان ولاية الخرطوم قبل الحرب حوالي 15 مليوناً وفقاً للإحصائيات القديمة ومعدلات النمو، وقدرت مصادر رسمية في حكومة ولاية الخرطوم أن يكون تعداد السكان بعد الحرب حوالي 6 ملايين، تتركز غالبيتهم في محلية كرري التابعة لمدينة أم درمان، حيث تشير التقديرات إلى وجود 3 ملايين نسمة في هذه المحلية.

ذكرت جمعية الأطباء السودانيين في الولايات المتحدة الأمريكية، أن ثلث المرضى في ولاية الخرطوم تضرروا بشكل مباشر مع استهداف المستشفيات. وأحصت كلية لندن للصحة والطب الاستوائي حوالي 61 ألف حالة وفاة بولاية الخرطوم، حدثت خلال الـ 14 شهراً الأولى من الحرب، منها 21 ألف حالة نتيجة العنف المباشر (الرصاص). وأشارت الدراسة إلى أن الجوع والأمراض كانت السبب الرئيسي للوفيات في جميع أنحاء البلاد.

قدّرت بيانات وزارة الصحة خسائر القطاع الصحي الحكومي والخاص، في ولاية الخرطوم بـ 12 مليار دولار. وأحصى تقرير توثيقي صادر من الوزارة بولاية الخرطوم تضرر 75 في المئة من المستشفيات العامة والخاصة، حيث توقفت عن العمل نتيجة القصف المباشر، وتحولت معظم المستشفيات إلى ثكنات عسكرية لقوات الدعم السريع، التي سيطرت على الخرطوم منذ الأيام الأولى للحرب. ووفقاً لتقارير وزارة الصحة الولائية، تضرر 90 في المئة من المستشفيات الخاصة في الولاية: 73 مستشفى من أصل 80 مستشفى خاصاً، وتعطل 25 مصنعاً للأدوية، و2300 صيدلية، و450 شركة معدات طبية. أما على المستوى الوطني العام، فقد تضرر 250 مستشفى، من أصل 750 مستشفى في البلاد، وفقاً لوزارة الصحة السودانية.

لم تتوقع السيدة إخلاص البالغة من العمر 45 عاماً، أن تنطلق الحرب قبل أيام معدودة من تحقيق أملها في الشفاء، إذ قرر لها أطباء مستشفى السلام الإيطالي لجراحة القلب بالخرطوم عملية استبدال صمامين بتاريخ 24 أبريل 2023 بحسب ما روت شقيقتها. وبينما الأسرة كانت تبدأ في تجهيزاتها للانتقال إلى المستشفى، قبل إجراء العملية بأيام معدودة، انطلقت الرصاصات الأولى في 15 أبريل 2023 على مقربة من المستشفى الواقع جنوب الخرطوم، طلبت إدارة

المستشفى من جميع المرضى المقرر لهم الإقامة، البقاء في منازلهم، حتى إنجلاء الأمر، لكن الأمر لم ينجل بل تحول إلى كابوس.

ظلت إخلاص متمسكة بالأمل، كغيرها من ملايين السودانيين، ظناً منها أنها مجرد توترات بين الجيش و ذراعه، قوات الدعم السريع وأنها سرعان ما ستنجلي، لكن قلبها المنهك أصلاً لم يحتمل كثيراً، صعدت روحها بعد أسابيع معدودة وهي تحتضن آمالها في الشفاء. وتقول شقيقتها، إن مجرد إسعافها كان أقرب إلى المستحيل، إذ اضطروا لحملها على ظهر سيارة عسكرية، وتجولوا بها بين عدد من المشافي التي أغلقت أبوابها أو خرجت

خسائر مهولة وخراب واسع في قطاع متهاك

لا توجد إحصائيات رسمية لدى وزارة الصحة، بشأن أعداد الذين توفوا بسبب إنعدام الرعاية الصحية، لكن جمعية الأطباء السودانيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ذكرت في تقرير لها حول خسائر القطاع الصحي، إن 711 ألف مريض بولاية الخرطوم تضرروا من جملة 2.134.247 مليون مريض، أي أن ثلث المرضى بولاية الخرطوم تضرروا بشكل مباشر، مع استهداف المستشفيات وخروج بعضها من الخدمة في الشهور الأولى من الحرب. وأوضح التقرير أن 70 في المئة من الأضرار في



الخرطوم، لم يترك الدمار غرفة واحدة إلا ووطأها، غطى الخراب والعبث كل المستشفى، الذي يُعدُّ أحد أهم مراكز جراحة المخ والأعصاب في السودان علاوة على أقسامه المتعددة. وعلى سبيل المثال، رصدنا خلال الجولة تدميراً عشوائياً لجهاز أشعة مقطعية، تقدر قيمته بملايين الدولارات. وهذا الجهاز تعرض للتخريب، فقط لنزع أسلاك النحاس من مكوناته، إذ يُباع كيلو النحاس بأقل من 5 دولارات، وقد نشطت تجارة النحاس خلال هذه الحرب بشكل واسع، وكان قطاع الكهرباء من أكبر ضحاياها.

وخلال جولة ميدانية وسط الخرطوم، حيث تتمركز كبرى المستشفيات والمراكز المتخصصة وعيادات الاستشاريين، بدأ الأمر وكأن شيئاً لم يبق هنا، كأن هذه المنطقة لم تشهد في تاريخها نشاطاً بشرياً. ولأنها في الأصل منطقة غير سكنية، كما أنها قرب القيادة العامة للجيش، فقد خلت تماماً من أي شكل يشير إلى وجود حياة.

مستشفى الشعب، من أكبر مستشفيات العاصمة، وأحد أكبر المستشفيات التعليمية، وعلى الرغم من عمليات النظافة التي بدت ظاهرة عليه، إلا أنه كغيره من المؤسسات الكبيرة صار غير قادر على النهوض واستعادة نشاطه، وهو الذي كان يستقبل المرضى بالآلاف من الخرطوم

المشافي الطبية، قد وقعت في الفترة بين أبريل، وديسمبر 2023 في مناطق وسط وجنوب الخرطوم ذات الكثافة، وتتمركز غالبية المستشفيات الكبيرة، العامة والخاصة، في مناطق وسط وشرق الخرطوم، وهي على مقربة من القيادة العامة للجيش ومطار الخرطوم، حيث تحولت إلى مناطق عسكرية، منذ الساعات الأولى للحرب.

وأشار التقرير إلى أن نصف المستشفيات في ولاية الخرطوم قد تعرضت لأضرار خلال الـ 500 يوم الأولى، إذ تضرر 41 مستشفى من أصل 87 مستشفى بالولاية، وأن نصف المستشفيات المتضررة كانت تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية، وأكد التقرير وجود مخاطر على صحة السكان، على المدينين القريب والآجل.

أما على المستوى الوطني العام، فقد تضرر 250 مستشفى، من أصل 750 مستشفى في البلاد، وفقاً لوزارة الصحة السودانية.

وأظهرت جولة ميدانية لأغراض هذا التحقيق داخل ولاية الخرطوم، دماراً

غير مسبوق، طال غالبية المرافق الطبية من حيث المباني والمعدات الطبية واللوجستية. وفي مستشفى إبراهيم مالك، جنوبي الخرطوم، وهو أكبر المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بولاية

أحصت تقارير منظمة الصحة العالمية 542 هجوماً على نظام الرعاية الصحية بالسودان، خلال الفترة من أبريل 2023 حتى ديسمبر 2024، ومقتل 122 كادراً صحياً، واعتقال العشرات، وارتفع عدد قتلى الكوادر الصحية إلى 317 بحلول فبراير 2025 وفقاً لآخر تحديث من المنظمة.



العامة والخاصة، حيث توقفت عن العمل نتيجة القصف المباشر، وتحولت معظم المستشفيات إلى ثكنات عسكرية لقوات الدعم السريع، التي سيطرت على الخرطوم منذ الأيام الأولى للحرب. ووفقاً لتقارير وزارة الصحة الولائية، تضرر 90 في المئة من المستشفيات الخاصة في الولاية: 73 مستشفى من أصل 80 مستشفى خاص، وتعطل 25 مصنعاً للأدوية، و 2300 صيدلية، و 450 شركة معدات طبية. وأحصت تقارير منظمة الصحة العالمية 542 هجوماً على نظام الرعاية الصحية بالسودان، في الفترة من أبريل 2023 حتى ديسمبر 2024، ومقتل 122 كادراً صحياً، واعتقال العشرات، وارتفع عدد قتلى الكوادر الصحية إلى 317 بحلول فبراير 2025 وفقاً لآخر تحديث من منظمة الصحة العالمية. وتتوقع وزارة الصحة تعرض النظام الصحي لضغوط وتحديات كبيرة حال زيادة معدلات عودة المواطنين إلى الخرطوم، في ظل استمرار توقف غالبية المرافق الصحية، وشح الإمداد الدوائي وانقطاع التيار الكهربائي.

تعويض الفاقد

هذه الخسائر الموهلة في قطاع الصحة، أدت إلى شلل واسع في تقديم الحد الأدنى من الخدمات الصحية في الخرطوم، باعتبارها مركز الخدمة الصحية والطبية في البلاد، بحكم طبيعة القبضة المركزية لأنظمة الحكم المتتالية في السودان. وتعطلت تبعاً لذلك الخدمات الصحية في إقليم دارفور، الذي سيطرت عليه قوات الدعم السريع تبعاً مع سيطرتها على الخرطوم.

وحيثما إستعمال إستمرار تقديم أي مستوى من الخدمات الطبية والصحية في العاصمة في ظل إستمرار العمليات العسكرية وقتها، تحولت مدينة مدني، عاصمة ولاية الجزيرة وسط البلاد، إلى

والولايات، إذ يتمتع بطاقة استيعابية وقدرة تشغيلية هائلتين، وتشير آخر الإحصائيات، قبل الحرب، إلى أن المستشفى كان يستقبل أكثر من 1000 حالة في اليوم الواحد من مرضى القلب والصدر. وعلى مقربة من مستشفى الشعب يقع مستشفى الذرة، وهو المستشفى الرئيسي لعلاج مرضى السرطان، حيث يقصده المرضى من شتى ولايات السودان. ونظراً للتفشي الواسع لمرض السرطان في السودان، شهد المستشفى خلال السنوات الأخيرة ازدياداً مستمراً وقوائم إنتظار طويلة، وأحياناً لا يجد بعض المرضى حظهم في الجرعات، حتى يفارقون الحياة. وتشير إحصائيات وزارة الصحة إلى تسجيل 28 ألف إصابة بالسرطان سنوياً. هذا المستشفى نجا من الخراب بدرجة كبيرة، إذ أفاد مسؤول في وزارة الصحة أن جهاز العلاج الإشعاعي لم يصبه أذى. ويُتوقع أن يباشر المستشفى نشاطه قريباً. لكن من غير المعروف هل بالإمكان استعادة نشاطه وسط بيئة تنعدم فيها الخدمات الأساسية، من مياه وكهرباء وصرف صحي؟.

مستشفيات ناجية

ومن اللافت خلال هذه الجولة أن المستشفيات التي كانت تستخدمها قوات الدعم السريع لعلاج عناصرها الجرحى نجت بشكل كامل من الدمار، وحتى تلك التي توقف فيها العمل، تمكنت من استعادة نشاطها في زمن قياسي. ونذكر هنا مستشفى بشائر جنوب الخرطوم، ومستشفى التميز الواقع في مناطق أواسط جنوب الخرطوم.

تقدر بيانات وزارة الصحة خسائر القطاع الصحي الحكومي والخاص في ولاية الخرطوم بـ 12 مليار دولار، وأحصى تقرير توثيقي صادر من وزارة الصحة بولاية الخرطوم تضرر 75 في المئة من المستشفيات

تشير إحصائيات وزارة الصحة، إلى تسجيل 28 ألف إصابة بالسرطان سنوياً. المستشفى المتخصص نجا من الخراب بدرجة كبيرة، إذ أفاد مسؤول في وزارة الصحة أن جهاز العلاج الإشعاعي لم يصبه أذى، ويُتوقع أن يباشر نشاطه قريباً. لكن من غير المعروف هل بالإمكان استعادة نشاطه وسط بيئة تنعدم فيها الخدمات الأساسية، من مياه وكهرباء وصرف صحي؟



وعلى ذلك، تسعى مؤسسات القطاع الصحي إلى تأمين حد معقول من الخدمات، في مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، التي استعاد الجيش السيطرة عليها، في كانون الثاني/يناير 2025. وقدرت السلطات هناك خسائر القطاع الصحي في الجزيرة بحوالي 63 مليون دولار، وباعتبار أن تلك الولاية منطقة وسطية، وكانت وجهة لعدد من مناطق السودان، وصارت الوجهة الوحيدة وسط البلاد بعد سيطرة قوات الدعم السريع على

هناك شبه انعدام لأجهزة الرنين المغناطيسي في كل ولاية الخرطوم، باستثناء جهاز واحد بمركز في أطراف مدينة أم درمان. ويضطر المرضى للحجز قبل وقت طويل، ويسعى مستشفى أم درمان إلى الحصول على جهاز ثانٍ للرنين المغناطيسي، بجانب مساعيه إلى إعادة افتتاح قسم العناية المكثفة، إذ تعاني الخرطوم شحاً واسعاً في تلك الأقسام، وتتعج مواقع التواصل الاجتماعي، ببحث الناس عن سرير في غرفة عناية مكثفة.

مركز بديل لتقديم الخدمة الصحية. وولاية الجزيرة كانت قبل الحرب تتمتع بحد معقول من البنى التحتية الطبية، مما أهلها إلى أن تكون محطة بديلة للخرطوم، وقد انتقلت إليها أعداد مقدرة من المرضى لمواصلة العلاج، وكذلك انتقلت إليها العيادات المتخصصة والاستشارية. لكن عقب سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية

الجزيرة في نهاية 2023، تحول الأمر إلى كابوس، وتعدّر الحصول على خدمة صحية كاملة في مناطق وسط السودان. وأعلنت وزارة الصحة وقتذاك عن مصير مجهول لإمدادات دواء تقدر قيمتها بـ 20 مليون دولار.

هذا الواقع الصحي، انعكس بشكل كارثي على خدمات الرعاية الصحية، ابتداءً من الرعاية الأولية حتى الرعاية المتقدمة. وفاقم الأمر تمدد الحرب إلى ولاية الجزيرة، ثم إلى سنار جنوب شرق البلاد، قبل أن يستعيد الجيش هذه المناطق. وتواجه المناطق التي استعاد الجيش السيطرة عليها شحاً في الخدمات الأساسية، فيما تواجه بعضها انعداماً تاماً لخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وتبرز العاصمة الخرطوم كأكبر نموذج لهذه المناطق، ولا يبدو أن الجهاز التنفيذي لديه خطة ولو إسعافية. ومع غياب التمويل في ظل استمرار الحرب والعمليات العسكرية في مناطق أخرى، يظل إحراز أي تقدم مرتبطاً مباشرة بأية عملية تفاوض، أو وقف إطلاق نار يمهد لتسوية النزاع.

وحيثما دخلت إلى دائرة الحرب، توقفت المؤسسات الصحية فيها وفرغت المدينة وما حولها من المواطنين، بما في ذلك الكوادر الطبية. ويقول د. أسامة عبد الرحمن، مدير عام الصحة بولاية الجزيرة، إن القطاع قد تعرض لأضرار كبيرة، وكانت المعضلة الرئيسية في استئناف النشاط الصحي هي نقص الكوادر الطبية، وانقطاع التيار الكهربائي. وأشار عبد الرحمن خلال المقابلة إلى أن وزارته استطاعت أن تستعيد خدمات عديدة، لكن يظل التحدي قائماً، والحاجة إلى الدعم مستمرة، مؤكداً أثر عمليات النهب والتخريب التي طالت الأجهزة الطبية والسيارات ومحولات الكهرباء، ومحاولة الوزارة سد نقص الكوادر الطبية بالكوادر المتعانة، مشيراً إلى أن النقص تمت تغطيته بنسبة 75 في المئة.

ورصدت جولتنا الميدانية في مدينة مدني، عودة مركز العلاج الكيميائي لمرضى السرطان، لكن خدمة العلاج الإشعاعي لا تزال متوقفة، مما يفاقم معاناة مرضى السرطان، الذين لم تعد لهم وجهة إلا في



منطقة مروي في أقاصي شمال البلاد. وإستعداد مستشفى الجزيرة لأمراض الكلى عمليات الغسيل، بينما لا تزال عمليات الزراعة متوقفة. ورصدت الجولة عدم استقرار في العمليات الجراحية. أما مركز القلب، فاكتمل بعمل العيادات فقط، على الرغم من أن هذا المركز يعد من أكبر مراكز القلب في أفريقيا. وقد تعرض لعمليات نهب واسعة، خلال عام الحرب الذي عاشته الولاية. وتعمل كافة مستشفيات النساء والولادة والأطفال، والمستشفى العام بكامل نشاطها. ويشير د.عبد الرحمن، إلى تضرر خدمات التحصين والتغذية وصحة الأمومة والصحة النفسية. وتسجيل الوزارة زيادة في أمراض الطفولة ووفيات الأمهات، وهو يقول

إنه في عام 2024 سجلت الولاية 30 حالة وفاة وسط الأمهات، بينما انخفضت هذا العام إلى 4 حالات، وفقاً للتقارير الرسمية. وتشير تقديرات رسمية، إلى أن تعداد سكان هذه الولاية بلغ حوالي 12 مليون نسمة، بعد أن تحولت إلى

مركز بديل لولاية الخرطوم، ونزح إليها الملايين. أما حالياً وبعد استعادة الجيش السيطرة على الولاية، فيقدر تعداد السكان بـ 6 مليون، غالبيتهم العظمى على الأرجح من مواطني الجزيرة.

ويتضح أن الوضع في ولاية الجزيرة أفضل حالاً من العاصمة الخرطوم، التي تحاول استعادة بعض الخدمات الطبية، علاوة على مدينة أم درمان، إحدى مدنها الثلاث. وعلى الرغم من أن الحرب لم تتمدد في كامل مدينة أم درمان، بعكس ما حدث في مدينتي الخرطوم وبحري، إلا أن أثر الحرب كان بيناً في عدد من المؤسسات الصحية في المدينة، التي كانت قوات الدعم السريع تسيطر على غربها وعلى أحياء أم درمان القديمة جنوبها، بينما كان يتمركز الجيش في شمالها، حيث خرجت العديد من المستشفيات الواقعة في مناطق قوات الدعم السريع من الخدمة، وعلى رأسها مستشفى أم درمان التعليمي الذي استعاد نشاطه بدعم مباشر من مركز الملك

أفاد مدير الطب الوقائي، د.أحمد البشير، أن الأولوية في تشغيل المستشفيات والمراكز لمناطق الكثافة السكانية الحالية، وليس بناء على وضع المستشفيات قبل الحرب. ولأن الحياة في الخرطوم انسحبت إلى أطرافها منذ شهور الحرب الأولى، مع خلو مركز المدينة من الحياة تماماً، وجدت المناطق الطرفية حظها من جميع الخدمات.

61 ألف حالة وفاة

في ولاية الخرطوم
خلال الـ 14 شهراً الأولى
من الحرب

ثلث المرضى

في ولاية الخرطوم
تضرروا بشكل مباشر

من استهداف

المستشفيات

21 ألف حالة وفاة

منها نتيجة
العنف المباشر

12 مليار دولار

خسائر القطاع الصحي الحكومي
والخاص في ولاية الخرطوم.

تضررت في كامل البلاد

250

من

750

مستشفى

2025 إلى أن أكثر من 20 مليون سوداني يعانون احتياجات كارثية. وسعت المنظمة الأممية إلى جمع 4 مليار دولار ضمن خطة الاستجابة للطوارئ الصحية بالسودان. وصنفت الأمم المتحدة الحالة السودانية كأكثر أزمة نزوح يشهدها العالم، حيث نزح حوالي 12 مليون سوداني، 53 في المئة منهم أطفال دون سن الـ 18، ويعاني نصف السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ونظراً لتصاعد موجات النزوح واتساع رقعتها الجغرافية، توافرت بيئة مواتية لتفشي الأمراض المعدية، التي بلغت مستويات متقدمة في السودان، خلال أكثر من عامين من الحرب، وانتشرت الحميات بأنواعها، وسجلت الوفيات بوباء الكوليرا 2500 حالة وفاة. وفي ظل نظام صحي هش، تأثرت خدمات التحصين فيما توقفت تماماً في بعض المناطق، وازدادت معدلات الإصابة بالحصبة، إذ سجلت 5000 حالة في الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023، وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية. وتوفي 1200 طفل، بسبب الاشتباه في إصابتهم بالحصبة وسوء التغذية.

أخطاء فنية

وسجل مستشفى البان جديد بمنطقة الحاج يوسف بالخرطوم 3 حالات وفاة، بسبب خطأ فني في إجراءات تحضير جرعة اللقاح، بحسب ما أعلنت عنه وزارة الصحة في أغسطس 2025. وذكرت تقارير صحافية أن المحلول المستخدم للقاح الحصبة اختلط بمحالييل أخرى في ثلاجة المدير الطبي، التي كانت تستخدمها إدارة التحصين، بسبب تعطل الثلاجة الخاصة بلقاحات التحصين مع انعدام الكهرباء. وانتشرت على نطاق واسع في ولايتي الخرطوم والجزيرة خلال الشهور المنصرمة حمى الضنك، حيث سجلت وزارة الصحة بولاية الخرطوم 13.692 إصابة، لكن وزارة الصحة أعلنت عن رقم وفيات

تشير تقارير منظمة الصحة العالمية، الصادرة في آذار/ مارس 2025 إلى أن أكثر من 20 مليون سوداني يعانون احتياجات كارثية. وسعت المنظمة إلى جمع 4 مليار دولار، ضمن خطة الاستجابة للطوارئ الصحية في السودان. كما صنفت الأمم المتحدة الحالة السودانية كأكثر أزمة نزوح يشهدها العالم، إذ نزح حوالي 12 مليون سوداني، 53 في المئة منهم أطفال دون سن الـ 18. ويعاني نصف السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتوفي 1200 طفل، بسبب الاشتباه في إصابتهم بالحصبة وسوء التغذية.

سلمان، بالإضافة إلى الدعم الأهلي. ويقول د. عبد المنعم علي، مدير مستشفى أم درمان، إن جميع الأقسام عاودت نشاطها، ويشير إلى أن المستشفى صار يضم تخصصات لم تكن موجودة قبل الحرب، مثل تخصصات أمراض البكرياس، وكأن الوزارة تحاول تعويض فاقد الخدمة التي كانت تقدمها الخرطوم. وتوقف مستشفى أم درمان عن العمل لأكثر من عام قبل أن يستأنف نشاطه في أكتوبر 2024

ويقول مدير المستشفى إن هناك دعماً من مركز

الملك سلمان السعودي، مخصصاً لقسم العناية المكثفة، ومن المتوقع تشغيل 16 غرفة منها. ويواجه المستشفى مشكلة الكهرباء والوقود، إلى جانب النقص الكبير في الأوكسجين، بسبب توقف المصنع الرئيسي بالخرطوم. وتحتاج أقسام العناية حال تشغيلها إلى 96 أسطوانة أكسجين يومياً، بتكلفة 10 دولارات للأسطوانة الواحدة. ويعمل مستشفى أم درمان بسعة 600 سرير، بينما طاقته التشغيلية 800 سرير.

وخلال جولتنا لأغراض هذا التحقيق، رصدنا انتعاشاً لافتاً للخدمات الطبية في المناطق الطرفية، وكأن المعادلة انقلبت، حيث صار سكان الأطراف يتمتعون بالخدمات التي كانوا يهاجرون إليها وسط الخرطوم. ويبدو هذا منطقياً مع سياسات وزارة الصحة بولاية الخرطوم، حيث أفاد مدير الطب الوقائي د. أحمد البشير أن الأولوية في تشغيل المستشفيات والمراكز لمناطق الكثافة، وليس بناءً على وضع المستشفيات قبل الحرب. ولأن الحياة في الخرطوم قد انسحبت إلى أطرافها منذ شهور الحرب الأولى، مع خلو مركز المدينة من الحياة تماماً، وجدت هذه المناطق حظاً من جميع الخدمات، وفعلياً فإن المراكز الصغيرة في أرياف المدن الكبيرة، التي لم يكن يتجاوز حجم التردد عليها قبل الحرب 10 حالات في اليوم، صارت اليوم وجهة لكثير من المواطنين.

مستويات كارثية... احتياجات مستمرة تشير تقارير الصحة العالمية الصادرة في مارس

ونقلت منظمة أطباء بلا حدود العاملة في السودان أن نسبة وفيات الأمهات بين يناير وأغسطس 2024 في مستشفيات تدعمهما المنظمة في جنوب دارفور، تجاوزت السبعة في المئة، من إجمالي وفيات الأمهات التي سجلتها جميع مرافق أطباء بلا حدود في العالم خلال عام 2023.

توافرت مع النزوح الواسع، بيئة مواتية لتفشي الأمراض المعدية، وانتشرت الحميات بأنواعها، وسجلت الوفيات بوباء الكوليرا 2500 حالة. وفي ظل نظام صحي هش، تأثرت خدمات التحصين (اللقاحات)، فيما توقفت تماماً في بعض المناطق، وازدادت معدلات الإصابة بالحصبة، إذ سجلت 5000 حالة في الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2023، وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية.

منخفض، كان محل تشكيك واسع، ولا يتناسب مع حجم الوفيات، الذي تحدث عنه لجان الأحياء والجمعيات الأهلية. وشهدت ولاية الجزيرة إلى جانب الحميات، تفشياً واسعاً لالتهاب الكبد الوبائي. قبل الحرب كان النظام الصحي السوداني في وضع هشاشة على مستويات مختلفة، إذ كان يعاني مشكلات عديدة

ومعقدة، أبرزها محدودية الميزانية إذ لم تبلغ ميزانية الصحة 10 في المئة في أفضل أحوالها، مما أدى إلى تجفيف مستمر للقطاع العام، مقابل توسع هائل للقطاع الخاص، والاستثمار في تقديم الخدمات الصحية، التي صارت خلال السنوات الأخيرة صعبة المنال لغالبية المواطنين، في بلد قفزت فيه معدلات الفقر من 21 في المئة، قبل الحرب إلى 71 في المئة. ووفقاً للتقارير الرسمية الأخيرة، فإن 23 مليون سوداني يعيشون تحت خط الفقر، من أصل 50 مليوناً.

قدرت منظمة الصحة العالمية أن الإمدادات الطبية في السودان تغطي حالياً حوالي 25 في المئة من الاحتياجات الفعلية. ومع تزايد النقص بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية، وشح التمويل، يواجه القطاع الصحي تحديات كبيرة، ويتأثر بشكل أكبر أصحاب الأمراض المزمنة، والنساء بشكل أكثر خصوصية. ويُقدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان وجود 105,000 امرأة حامل في السودان، يواجهن صعوبة في الحصول على رعاية الأمومة، بسبب إغلاق المستشفيات ونقص أدوية صحة الأم.

وتروي لنا «شذى»، الشابة المتزوجة حديثاً، عن تجربة مرعبة لأول ولادة لها داخل مدينة بحري إبان سيطرة قوات الدعم السريع. شذى التي لم يتجاوز عمرها 25 عاماً اضطرت للبقاء إلى جانب زوجها، الذي كان يقوم بالرعاية الصحية لوالده المسن، حينما اقترب موعد الولادة لم يكن هناك من مستشفى يباشر نشاطه، فاضطرت شذى لوضع مولودها في منزل إحدى القابلات، وفي بيئة خطيرة تنقصها مقومات الرعاية الصحية.

وأعلنت وزارة الصحة في أكتوبر 2024 عن زيادة في معدلات وفيات الأمهات والأطفال، إذ بلغت 295 حالة وفاة لكل مئة ألف حالة ولادة

مات المركز وانتعشت الهوامش

ولما كانت الخرطوم بقبضتها المركزية الشديدة تستحوذ على كافة خدمات الرعاية الصحية والطبية، ويهاجر سكان الولايات المختلفة إليها، انقلب الوضع تماماً بعد الحرب، إذ تحولت الخرطوم إلى خراب، وانعكست معدلات الهجرة لتلقي الخدمات الصحية. وصارت وجهات الهجرة مناطق جديدة أنعشتها ظروف الحرب. ونموذجاً لذلك، ولاية نهر النيل شمال البلاد، كانت مثل غيرها من مناطق السودان تعاني خللاً في التنمية والخدمات. ولأنها نجت من الحرب، صارت ملاذاً آمناً. وعلى سبيل المثال، مواطن نهر النيل، الذي كان ينتظر أكثر من شهرين للحصول على مقابلة مع استشاري في الخرطوم، صار اليوم في غنى عن ذلك، إذ انتقل ذاك الاستشاري بعيادته وخدماته إلى هناك، وتوسعت الخدمات الطبية في الولاية خلال فترة الحرب بشكل هائل

مستشفى الشرطة بمدينة عطبرة، إحدى مدن ولاية نهر النيل التي تحولت إلى مركز تجاري وخدمي خلال الحرب. كان المستشفى عبارة عن مركز صغير، يستقبل الحالات البسيطة بالإضافة لعمليات الولادة. مع ضغط الحرب، تحول المركز إلى وجهة علاجية لعدد من مناطق السودان. ويقول د.الوليد محجوب، مديره، إن المستشفى واجه تحديات كبيرة أمام توسيع الخدمات ومراعاة الظرف الذي تمر به البلاد، كتوفير أجهزة الأشعة والمعامل، وشراء مولد كهرباء، نظراً لتردي خدمات الكهرباء العامة. وتدرجياً توسع المستشفى ليتحول من مركز محدود بغرفة عمليات واحدة، إلى قاعدة طبية تقدم خدمات: جراحة العظام، جراحة المخ والأعصاب، جراحة الأوعية الدموية، جراحة التجميل، جراحة الوجه والفكين، إلى جانب غرف عناية فائقة



من الكوادر الطبية، التي نزحت من الخرطوم بشكل رئيسي، وكونها واحدة من الولايات التي نجت من الحرب، صارت مؤهلة للانتعاش الاقتصادي والخدمي.

وبلغ سكان هذه الولاية قبل الحرب حوالي مليون وخمسمئة ألف نسمة، وتحولت بعد الحرب إلى وجهة رئيسية للنازحين، إذ بلغ عدد السكان فيها حوالي 6 مليون نسمة، قبل استعادة الجيش لولايتي الجزيرة و سنار.

وتكافح وزارة الصحة في ولاية الخرطوم لاستعادة بعض المستشفيات، بميزانية محدودة، وسط بيئة تفتقر للخدمات الأساسية. ومع ذلك تمكنت الوزارة من إعادة افتتاح بعض المستشفيات. ولكن تظل الخدمات في حالة نقص مستمر، نظراً للوضع العام غير المستقر، كالنقص الكبير في الكوادر الطبية. لكن لا تزال عمليات الإحصاء مستمرة، وفقاً لمدير الطب العلاجي في وزارة الصحة الولائية، ومن المتوقع أن تواجه الخرطوم تحديات متصاعدة، إذا ما شهدت موجات عودة طوعية بشكل أكبر.

أنجز هذا التحقيق ضمن أنشطة شبكة المواقع الاعلامية المستقلة حول العالم العربي، والتي تضم علاوة على «السفير العربي»، التي نقلنا عنها «أوريان 21»، «مدى مصر»، «حبر»، «ماشالله نيوز»، «المغرب الناهض»، «نواة»، و«باب المد».

للإنعاش الرئوي والقلب. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هذه الخدمات تم توطيئها في الولاية خلال عامي الحرب.

وتبلغ الطاقة التشغيلية للمستشفى حالياً أكثر من 200 سرير و 11 غرفة عمليات، وبتردد يومي يصل إلى 750 مريضاً.

لكن الانقلاب المذهل في المعادلة هذه، كان في مستشفى صغير يقع في الريف الجنوبي الغربي لولاية نهر النيل. فمُنذ افتتاحه في 2008 لم تتجاوز خدماته مجرد مركز صحي، بتردد يومي لا يزيد على 15 مريضاً يومياً من مرضي الحالات الباردة، لتلقي خدمات محدودة مثل علاج الحميات والالتهابات البسيطة، ومتابعة حالات الأمراض المزمنة، ولدغات العقارب المنتشرة في هذه الولاية.

أما بعد الحرب، صار مستشفى «الجكيكة»، مستشفى مرجعياً، وتوسعت فيه الخدمات إذ شهد إنجازاً طبياً نادراً، حينما أجرى فريق طبي عملية ناجحة لفصل توأم سيامي.

ميزانيات محدودة

وكانت وزارة الصحة قد وجهت جهودها إلى هذا المركز، لتخفيف الضغط على مستشفيات أم درمان، إذ أعيد افتتاحه نهاية العام 2023، وتم تزويده بالأجهزة والمعدات والكوادر الاختصاصية في مختلف الأقسام. واستفادت ولاية نهر النيل

من المستشفيات الخاصة
في ولاية الخرطوم
تضررت، بنسبة 73 من 80
مستشفى بالمجمل.

90 %

25

مصنع للأدوية

2300

صيدلية

450

شركة معدات
طبية

تعطّلت عن العمل
في ولاية الخرطوم

وفقاً لتقارير وزارة الصحة الولائية



البرهان والورقتان ..

تضليل أم ارتباك وارباك

ملخص

أثار تراجع البرهان عن حديثه بشأن تسلّمه "ورقتين" من الرباعية الدولية إلى "ورقة واحدة" فقط موجة جديدة من الارتباك السياسي، وزاد من ناكل الثقة في الخطاب الرسمي. فقد بدا التغيير المفاجئ في روايته إما دليلاً على تضليل يتعرض له من محيطه، أو جزءاً من أسلوب مراوغ اعتاد استخدامه في كل ما يتعلق بمبادرات إنهاء الحرب.

تزامن ذلك مع مواقف أميركية ونرويجية متباينة حول المقترحات المطروحة، والتي تشمل وقف إطلاق النار، مساراً سياسياً يستبعد النظام السابق، وإصلاحاً عسكرياً يعيد بناء جيش مهني ويحل الميليشيات. وبينما تؤكد واشنطن رغبتها في وقف الحرب، تكشف التسريبات عن ضبابية في التواصل مع الخرطوم وتراجعاً في قدرة الخارجية السودانية على إدارة الملف الدبلوماسي بكفاءة.

تباينت التفسيرات حول هذا الارتباك بين من يرى أن البرهان ضحية تضارب المعلومات داخل دائرته الضيقة، وبين من يؤكد أنه يمارس المراوغة بوعي كامل لتبرير استمرار الحرب ومنع أي مسار سلام يعيد الجيش إلى سلطة مدنية ويقصي التيار الإسلامي. وفي مقابل هذه القراءات، قدم خبراء آخرون رواية معاكسة، معتبرين أن التضليل يأتي من أطراف دولية تحاول إظهار الجيش كطرف رافض للسلام.

في خضم الروايات المتعارضة، يظهر البرهان كلاعب يعيد صياغة أقواله ويمسك بكل الخيوط لتوجيه المشهد وفق حساباته الخاصة، حتى لو أدى ذلك إلى إرباك الداخل وإجهاض المبادرات الدولية. وتكشف التطورات أن جوهر الأزمة لا يتعلق بعدد "الأوراق" بل بغياب إرادة سياسية حقيقية لإنهاء الحرب، ما يجعل السودان مهدداً بالانزلاق إلى صراع اجتماعي واسع في ظل قيادة تفضل المراوغة على صناعة السلام.

حديثه لـ « أفق جديد » أن هذه الازدواجية في التصريحات والمواقف تكشف خللاً عميقاً في بنية القرار داخل حكومة بورتسودان، حيث تتوزع السلطة بين مجموعات وتكتلات متنافسة تجمعها المصالح وتفرقها أي محاولة لوقف الحرب. وأضاف أن فوضى التصريحات وتناقض الروايات بين جهات سيادية وتنفيذية دليل على غياب مركز قرار واضح، وعلى أن البرهان نفسه أصبح أسير هذا التشظي داخل الدائرة الحاكمة. وأوضح أن تكرار تراجعه عن قرارات وتصريحات — ليس مرة أو مرتين بل مرات عديدة — يعكس ارتباكاً مؤسسياً وليس مجرد خطأ فردي.

وأشار وليد عز الدين إلى أن انقسامات الإسلاميين وتشظي مراكز النفوذ داخل المؤتمر الوطني أدت إلى وضع البرهان في موقف حرج، وجعلته يتحرك داخل «مناهة من التضارب والتنافر». ورأى أن هذا الوضع يسرع من تفكك تحالف بورتسودان، وأن البرهان قد يكون أول ضحاياه إذا استمرت حالة الاضطراب وعدم وضوح القرار.

خيوط اللعب

لكن هذه الرواية، التي تحمّل المسؤولية للمحيطين بالبرهان، تصطدم برؤية مغايرة تماماً يقدمها السياسيون والخبراء، وفي مقدمتهم مسؤول العلاقات الخارجية في حزب التحالف الوطني السوداني، شهاب إبراهيم.

ويقول شهاب إبراهيم، لـ «أفق جديد» إن البرهان لا يتعرض للتضليل على الإطلاق، بل يمارس المراوغة عن سبق قصد، ويتعمد باستمرار تقديم «حقائق بديلة» للرأي العام الداخلي ليبرر استمرار الحرب.

بحسب شهاب، فإن البرهان يلعب بكل الخيوط المتاحة أمامه لكي يتهرب من وقف الحرب، لأنه يدرك أن أي عملية سلام جادة ستؤدي إلى انتزاع الجيش من قبضة التيار الإسلامي وإعادته إلى مسار

في مشهد جديد يُعمّق أزمة الثقة في الخطاب الرسمي السوداني، تراجع رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان عن حديثه السابق بشأن تسلمه «ورقتين» من الآلية الرباعية الدولية، ليؤكد بعد لقائه المبعوث النرويجي أن هنالك «ورقة واحدة فقط» وليست ورقتين. هذا التحول السريع، الذي بدا كتصحيح معلومة، سرعان ما تحول إلى مادة سياسية ملتهبة كشفت حجم التعقيد داخل دوائر القرار، وعمقت الشكوك حول ما إذا كان البرهان مضللاً... أم يواصل لعبة المراوغة التي باتت سمة ملازمة له في كل ما يتصل بمبادرات إنهاء الحرب.

تضليل أم مراوغة

الخبير الأمني الفاضل النور يقول لـ «أفق جديد» إن ما جرى قد يكون نتيجة «عملية تضليل» يتعرض لها البرهان من دائرته القريبة، تدفعه إلى اتخاذ مواقف رافضة للمقترحات الدولية دون فهم دقيق لمحتواها. ويضيف بأن البرهان «يتعرض للتضليل منذ فترة طويلة»، مشيراً إلى أن أول مظاهر ذلك هو إصراره على رواية إطلاق الدعم السريع للرصاص الأولى، رغم أن واقع الأحداث يناقض هذه الرواية. يرى النور أن تضارب المعلومات داخل غرف القرار يشكل خطراً بالغاً على مسار الحرب والسلام، ويخلق ارتباكاً في الموقف الرسمي ويضعف قدرة الدولة على التعامل مع المبادرات الدولية بجدية ومسؤولية.

إزدواجية في المواقف

قال اللواء (م) وليد عز الدين إن ما جرى بخصوص حديث البرهان عن «ورقتين» ثم تراجعه لاحقاً ليؤكد أنها «ورقة واحدة» ليس واقعة معزولة، بل حلقة جديدة في سلسلة التخبیط العسكري والسياسي التي تلتزم أداءه منذ فترة طويلة. واعتبر عز الدين في



الموقف الأمريكي

وفي خضم هذا الجدل، تحدّث متحدث باسم الخارجية الأميركية لـ أفق جديد مؤكداً أن الرئيس ترامب يريد السلام، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بإنهاء النزاع المروع في السودان. وشدد على أن الهدنة الإنسانية تقع مسؤولية الالتزام بها على القوات المسلحة السودانية والدعم السريع معاً، وأن على جميع الأطراف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

وأكدت الخارجية أن الشعب السوداني يستطيع العودة إلى الحكم المدني في ظل سودان موحد ومستقر، وأن الهدنة قادرة على وقف الفظائع وتخفيف المعاناة.

ثلاث مسارات

و في السياق نقلت قناة « الحدث » عن مصادر لم تسمها تفاصيل المقترح الأمريكي، الذي يتضمن ثلاثة مسارات: عسكري يبدأ بوقف إطلاق النار، وسياسي يقوم على حوار شامل يستبعد النظام السابق، وإنساني يبدأ بالموافقة على الهدنة وفتح المسارات. ويتضمن المقترح أيضاً تشكيل لجنة دولية لمراقبة وقف النار، وإصلاحاً عسكرياً يخرج الإخوان من الجيش، وحل الميليشيات، وتأسيس جيش مهني يخضع لسلطة مدنية جديدة.

المشهد المعقد

وفي ذات الاتجاه ، جاءت تصريحات المبعوث النرويجي، الذي أكد أن مستشار الرئيس الأمريكي مسعد بولس لم يقدم أي مقترحات جديدة للحكومة السودانية بشأن الهدنة الإنسانية، ليدفع البرهان إلى الترحيب الفوري. المفارقة أن البرهان نفسه كان قد تحدث قبل أيام عن «ثلاث أوراق»، ووصف ورقة بولس بأنها «أسوأ ورقة» لأنها «تلغي وجود الجيش» وتبقي على الدعم السريع. إن التناقض في مواقف بورتسودان يكشف جانباً أساسياً من طريقة البرهان في إدارة الملف السياسي والدبلوماسي: تقديم روايات متغيرة، ثم التراجع عنها، ثم استخدام هذا التراجع كرسالة سياسية. ما سبق لا يشير إلى تضليل، وإنما إلى استراتيجية سياسية تقوم على التلاعب المتكرر بالحقائق، لتوجيه الرأي العام الداخلي وإرباك الوسط الدولي. يجد السودان نفسه اليوم أمام مشهد مضطرب:

مهني يخضع للسلطة المدنية. ويضيف أن خارطة الطريق الحالية للسلام، التي تبدأ بهدنة إنسانية وتمهد لعملية سياسية، تعتمد على استبعاد الإسلاميين من المشهد وتجريدهم من سيطرتهم على الأجهزة الأمنية، إلى جانب معالجة ظاهرة تعدد الميليشيات بما يشكل أساساً لحل استراتيجي دائم للحروب في السودان.

ويرى شهاب أنه لكي يصبح هذا المسار واقعاً، يجب فك الارتباط بين البرهان والمجموعات الإسلامية التي تضغط عليه كلما اقترب خطوة نحو الحل. فإذا استمرت مراوغاته، على المجتمع الدولي أن يبحث عن بديل داخل قيادة الجيش، لأن استمرار الحرب بهذا الشكل سيحوّلها إلى صراع اجتماعي مسلح واسع، في ظل رغبة البرهان الواضحة في تحويل السودانين إلى ميليشيات تتصارع على أسس عرقية واجتماعية.

رواية معاكسة

في المقابل، يقدم الخبير الأمني اللواء د. معتصم عبد القادر رواية مغايرة تماماً. فهو يرى أن البرهان ليس مضللاً ولا يمارس المراوغة، بل يتعرض لمحاولات تضليل خارجية من الدوائر الدولية التي تعمل - بحسب قوله - على تقوية الدعم السريع ومحاولة إظهار الجيش كطرف رافض للسلام.

يقول عبد القادر لـ «افق جديد» إن المستشار الأمريكي مسعد بولس قدّم بالفعل ورقة للبرهان، لكنها - بحسب وصفه - جاءت نتيجة عمل بولس «في خط مواز» لخط الخارجية الأميركية وأجهزة المخابرات، وبمناى عن التطورات التي حدثت بعد زيارة ولي العهد السعودي للولايات المتحدة. ويرى أن الورقة الأميركية لم تراعى التغييرات الحقيقية في الموقف الأمريكي تجاه الحرب، وأن تصريحات البرهان ضد بولس جاءت بسبب فهمه بأن الرجل «معوق لعملية السلام».

وبحسب عبد القادر، فإن تصريحات المبعوث النرويجي حول عدم وجود ورقة جديدة ليست تراجعاً من البرهان، بل «رسالة من الحكومة الأميركية» مفادها أن موقف واشنطن الرسمي لم يتغير، وأن سقف التعامل مع الحكومة السودانية لا يزال منخفضاً بعد أن صرّح الرئيس ترامب بأنه لم يكن يعلم بوجود سلطة قائمة في السودان، وكان يظن أن الأمر مجرد حرب بين جنرالين. وهو ما يشير - وفق عبد القادر - إلى فجوة كبيرة في تعامل الإدارة الأميركية مع مؤسسات الدولة السودانية.



بل في غياب الإرادة السياسية لإنهاء الحرب. فالرجل الذي يبذل رواياته بين ليلة وأخرى، ويتعامل مع المقترحات الدولية بوصفها مادة للمناورة، يهرب من الحقيقة الكبرى: أن السودان لن ينجو ما دام رهينة لحسابات رجل واحد يقدم بقاءه السياسي على بقاء الدولة نفسها.

لقد كشفت التصريحات المتضاربة، والمواقف المتبدلة، ومسارح الإنكار المتكررة أن السلطة في الخرطوم لا تبحث عن سلام، بل عن وقت إضافي لإعادة ترتيب موازين القوة. وفيما تتقدم واشنطن والرباعية بمقترحات واضحة، وتتنازل المبادرات من كل اتجاه، يظل القرار السوداني محبوساً في غرفة واحدة، يديرها عقل مستعد لإطالة المأساة مهما كان الثمن.

إن السودان اليوم لا يحتاج إلى ورقة جديدة، بل إلى قيادة جديدة تضع مصير الشعب فوق مناورة الجنرالات، قبل أن تتحول الحرب إلى قدر لا فكاك منه.

مبعوث نرويجي ينفي، مستشار أميركي يقدم أوراقاً، مصادر إعلامية تكشف مقترحات مفصلة، وخارجية واشنطن تؤكد رغبة الرئيس ترامب في السلام. لكن وسط هذه الضوضاء يظهر رجل واحد يبذل رواياته من يوم لآخر، ويتعامل مع المبادرات الدولية كأوراق للمساومة والتكتيك لا كفرصة لإنقاذ بلد يتآكل، وهو ما أكدته مصدران دبلوماسيان تحدثا إلى افق جديد كل على حدة مشيرين إلى أن العديد من القرارات في كابنة القيادة مرتبكة، وأكدوا أن وزارة الخارجية أصابها الشلل جراء هذا الارتباك.

البرهان لا يبدو مضللاً؛ بل يبدو لاعباً يحرك الأوراق كلها، ولو على حساب دولة تنحدر نحو صراع اجتماعي مسلح. وبين ورقة وورقتين، يكاد السودان يفلت من بين يديه، فيما لا تزال قيادة الدولة تفضل صناعة الضباب بدل صنع السلام. في نهاية هذا المشهد المربك، يتضح أن جوهر الأزمة ليس في عدد الأوراق التي وصلت إلى البرهان،



مزارعو السودان..

العودة تحت نيران الحرب

يعرض التقرير معاناة المزارعين في السودان وهم يحاولون العودة إلى حقولهم بعد عامين من النزوح، مثل حالة الحاج الطريفي الذي عاد ليجد أرضه مغطاة بالحشائش ومخزنه خالياً من التقاوي، في مشهد يلخص حجم الدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي. ووفق وزير الزراعة، بلغت خسائر القطاع في 2023 نحو 100 مليار دولار، بينما كشفت جولات ميدانية حجم الخراب في بنية الري، خاصة بمشروع الجزيرة الذي تعرض لـ 1470 كسراً في قنوات الري.

ملخص

يوضح المزارعون أن تكاليف الزراعة ارتفعت بصورة غير مسبقة بسبب التضخم وانهيار الجنيه، بينما تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 40% وفق تقديرات «الفاو»، ما يهدد الأمن الغذائي في بلد يمتلك عشرات المشاريع الزراعية الكبرى، لكنها خرجت جزئياً أو كلياً من دائرة الإنتاج. وازدادت الأزمة تعقيداً بانهيار سوق القمح نتيجة دخول دقيق مستورد وتدمير قنوات الري ونهب الأسمدة والجرارات والمحال، وتحول إنتاج بعض المزارعين إلى عوائق تستخدمها القوات المتحاربة.

يكشف التقرير أن المساحات المزروعة تراجعت بشكل كبير نتيجة الحرب، وأن مشروعات الزراعة الكبرى تأثرت بتدمير المعدات ونهب البحوث الزراعية وفقدان بنوك السلالات، ما أدى لخسائر فادحة لصغار المزارعين تجاوزت 80% من إنتاجهم. كما طال الدمار مشروعات دنقلا والولاية الشمالية، حيث تسبب استهداف محطات الكهرباء والمسيرات في تلف آلاف الأفدنة وتحويل مناطق واسعة إلى صحراء، إضافة لغياب التمويل بعد إعلان البنك الزراعي عجزه عن توفير المدخلات.

يشير التقرير إلى مبادرات ذاتية من المزارعين لإحياء الزراعة وفق المتاح، إذ نجحت بعض الأقسام في المناقل في الحفاظ على الإنتاج خلال العروة الصيفية. كما قدمت الدولة دعماً محدوداً لإعادة تعافي مشروع الجزيرة، رغم شح الإمكانيات وكبر حجم الخسائر. ومع اقتراب الموسم الشتوي، يبقى مستقبل الزراعة رهناً توفر المدخلات واستقرار الكهرباء وتوقف العمليات العسكرية، في محاولة شاقة لإنقاذ ما تبقى من سلة غذاء السودان.

الزراعية ونهب بنوك السلالات وتدمير مراكز البحوث، ونوه غريق إلى سرقة معظم المعدات والآليات الكبيرة والصغيرة منها، وعلى وجه التحديد، تكبد ما بين 28.5% و 33% من صغار المزارعين خسارة تجاوزت 83% من محصولهم المتوقع من الحبوب الرئيسية، وخسر ما بين 20% و 28% منهم أكثر من 94% من عائداتهم من المحاصيل النقدية .

موارد مالية واردة سياسية:

واكد غريق . ردا حول امكانية عودة هذه المشاريع الى دائرة الانتاج مجدداً، إن الحل يكمن في إعادة التأهيل، وأضاف :«قطعاً هذا العمل يحتاج نفس طويل الأمر ليس يوم أو يومين»، بل يحتاج لجهد مضاعف وموارد مالية كبيرة، لأن حجم الخراب كان كبيراً، على الحكومة أن تعيد البنية التحتية، ونأمل أن تكون هناك إرادة سياسية وقدرة مالية لإعادة هذه المشاريع لدائرة الانتاج، هناك خسائر كبيرة جداً.

عشرات المشاريع:

ويملك السودان العشرات من المشاريع الزراعية الكبرى، أبرزها مشروع الجزيرة، مشروع الرهد الزراعي، مشروع الزراعة الآلية أبرزها بالقضارف وجنوب كردفان، مشروع طوكر الزراعي، مشاريع الولايات الشمالية أبرزها مشروع المتمة الزراعي، مشروع البرقيق الزراعي، مشروع القولد الزراعي، مشروع دنقلا الزراعي، مشاريع زراعة النخيل (مروي، كرمه، دنقلا). مشاريع الزراعة المطرية في ولايات دارفور، مشروع زراعة الصمغ العربي شمال كردفان، مشروع السوكي الزراعي. مشروع حلفا الجديدة الزراعي. مشروع النيل الأبيض الزراعي.

واعتبر،ئيس اتحاد مزارعي دنقلا .شمال السودان طه جعفر لـ (افق جديد)، أن المشاريع الزراعية بالولاية تآثرت بشكل مبالغ فيه نتيجة تداعيات الحرب وآثارها ، وتمثلت تلك الآثار اولا في المدخلات الزراعية ومستوى جودتها،ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة، وتسويق ما انتج من القمح، اذا ان المزارعين لم يجدوا له اسواق، ورغم ان انهم تحملوا المسؤولية وقرروا زراعته، في اول عام للحرب، لكن دخول

بعد نحو عامين من النزوح والتنقل في ولايات عديدة، عاد الحاج الطريفي لقريته بولاية الجزيرة، ويقول الطريفي لـ (افق جديد)، انه وبعد مشوار ستين عام، عاد ليبدأ من الصفر، حواشته التي إمتلأت بالحشائش ومخزن خالي من التقاوي، ومشاكل أخرى تحول بينه والموسم الشتوى.

الاكثر تضرراً وخسائر مليارات الدولار:

ويقدر وزير الزراعة السوداني بروفيسور عصمت قرشي عبد الله، خسائر القطاع الزراعي 2023 بنحو» 100«مليار دولار، وقال ان القطاع الأكثر تضرر جراء الحرب التي يشهدها السودان منذ منتصف إبريل. وأعلن عن خطة الـ 100 يوم الإسعافية لمجلس الوزراء شملت إعمار 47 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 90 مليون دولار، و 71 تريليون جنيه سوداني.

دمار بنية الري :

وأوضح الوزير انهم اكتشفوا خلال جولة في مشاريع (الجزيرة، والرهد، المناقل، الفاو) للوقوف على حجم الدمار لبنية الري، اكتشفوا « 1470» كسراً في قنوات الري في مشروع الجزيرة فقط. ويحتاج الكسر الواحد إلى 36 يوماً للإصلاح.

سلة الغذاء... يحاصرها الجوع:

وتبلغ جملة المساحة الصالحة للزراعة بالسودان نحو 73.5 مليون هكتار وهو ما يعادل حوالى 39.14% من جملة المساحة الجغرافية للسودان، منها نحو 28.703 مليون هكتار (15.3%) مستغلة بالمحاصيل المختلفة ونحو 44.796 مليون هكتار (23.9%) صالحة للزراعة ولكنها غير مستغلة. وبسبب الحرب وتداعياتها تراجعت هذه المساحة وخرجت العديد من المشاريع الزراعية من دائرة الانتاج.

تأثير متعدد ورحلة تعافى شاقة:

رئيس اتحاد مزارعي القطاع المطري غريق كمبال، قال في حديثه لـ (افق جديد)، ان الحرب أثرت على المشاريع الكبرى بصورة «كبيرة جداً»، ولفت إلى أن هذه المشاريع تواجه خلال رحلة لتعافي مشكلات متعددة، أبرزها التضخم، ارتفاع الأسعار وهجرة ونزوح المزارعين وتدمير المعدات



«8» أبراج، هذا العدد اذ كان متوسط 150 فدان يعنى ستة الف فدان، و حتى مزارعي البرسيم خسروا كل شيء، بسبب العطش وفى الموسم الشتوى، الولاية الشمالية تحولت إلى صحراء قاحلة.

البنك الزراعي.. لا تمويل

الان الكهرباء رجعت قبل الموسم مع قطوعات مبرمجة ورغم ذلك، تعايشنا مع الموقف، ولكن للأسف حتى الآن لا توجد مداخلات، سنويا كان البنك الزراعي هو من يوفر المدخلات الزراعية سواء مثل اليوريا، لكن للأسف هذا العام اعلن بان كل سقف تمويل الزراعة تم بصرفه على الطاقة الشمسية»، بالتالي اعلن انه لا يستطيع تمويل الموسم الزراعي، وهذا الحديث كان في شهر اكتوبر المنصرم، والمزارعين ومنذ منتصف اكتوبر بدوا فى الترتيب للموسم، الان هناك ارتفاع مخيف للمدخلات الزراعية، اهم، شى، هناك انباء بان الوالى ذهب الى مصر وتعاقد مع شركات مصرية، لكن الزراعة لديها وقت محدد، وطبعا المساحات المزروعة سوف تنخفض بصورة كبيرة، هذا العام، وبالنسبة للخسائر التى تعرض لها المزارعين، اصلا المساحة اقل ثانيا وعدم وجود مداخلات زراعية بتجعل المزارع يقلل مساحته، والخوف ايضا من ذات مشكلة العام المنصرم وهى ان تستهدف قوات الدعم السريع محطات الكهرباء مجددا.

40%.. تراجع الانتاج الزراعي..

وتشير تقديرات منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة إلى تراجع إنتاج قطاع الزراعة بأكثر من 40 %، مما أثر كثيراً على اقتصاد البلاد، إذ يسهم القطاع بنحو 35 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف أكثر من 40 % من القوى العاملة.

كميات كبيرة من الدقيق من مصر ادى لانهيـار سوق القمح ، رغم ذلك استمر المزارعين فى انتاجه.

قاصمة الظهر.. مسيرات تنهي

ويقول طه ان العام الماضي، ومع بداية الموسم، كانت قاصمة الظهر، حيث أنهت المسيرات التى ضربت الولاية الشمالية وكان القمح فى فترة حوجته للمياه، حيث استهدفت قوات الدعم السريع محطات الكهرباء فى وقت حرج جدا مما ادى الى إنقطاع المياه، ويضيف البعض للجبا طبعا الطاقة الشمسية رغم انها ليس حلا، مثالا ان كان المزارع لديه نحو 130 الف فدان، ويشغل سبعة أبراج، لن تكمل المحاور اللفة كاملة فى اليوم، الا اذا كان المزارع رتب حاله من بداية الموسم الزراعي، مثالا وفر اربعة أبراج وهى غير مجددة، وتكلفة الوقود طبعا مرتفعة جدا جدا، المهم فى ذلك الموسم تمكنت ادارة الكهرباء من حل المشكلة، ووفروا للمناطق الزراعية، لكن انتت المسيرات و كانت ضربة قاتلة وقاضية للمزارعين والزراعة ، انتهوا من الموسم تماما، خسائر فادحة بالنسبة للمزارعين الذين زرعوا القمح، والموسم كانت تكلفته عالية جدا جدا.

ستة الف فدان..

المسيرات تحول الشمالية الى صحراء

ويلفت رئيس مزارعي دنقلا، ان الحرب ادت الى إرتفاع اسعار المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، مبيدات، آلات، وقود، عمالة)، ارتفعت اسعار البذور والأسمدة والوقود بسبب التضخم وانخفاض قيمة الجنيه السودانى ، معظم المزارعين وصلوا مرحلة «الصفرة»، فى احدى المشاريع تمت زراعة «40» محور فى ذلك العام، بسبب مسيرات الدعم السريع اتحرقت الـ«40» محور قمح تماما، محاوره كبيرة



قنوات الري

وفى المقابل يشير كبير مزارعي مشروع الجزيرة الطيب بخيت لـ (افق جديد)، إن قنوات الري هي الأكثر تضرراً فى مشروع الجزيرة، ويوضح أن ذلك بسبب إن طريقة القرى فى الجزيرة تكون حول «الترع والكنارات»، ولجأ سكان معظم القرى لحماية انفسهم وعرقلة وصول الدعم السريع عن طريق «كسر قنوات الري» وكذلك فعل الجيش السوداني خلال إسترداد الجزيرة، كان يستخدم استراتيجية الصندوق المغلق عبر «الترع والكنارات» لمناطق محددة، ولا يزال هذا التأثير مستمر حتى الآن. الآن هناك نحو الفين كسر فى قنوات المشروع، فى بداية الموسم تم تصليح نحو 1250 كسر، التأثير كان فى أقسام المشروع الشرقية، المشروع يشمل الجزيرة والمناقل، ولكن التأثير الأكبر كان فى الجزيرة، نحو عشرة أقسام تتبع للمشروع. ويضيف وكذلك تأثيرات البحوث الزراعية التى توجد بها «بنوك التقاوى»، هناك تقاوى مرتبطة بجينات محددة، قوات الدعم السريع إعتدوا على جميع مناطق البحوث الزراعية واخذوا جميع الجينات (قطن، ذرة، دخن)، أعدموا جميع انواع التقاوى، كذلك تم نهب جميع مخازن المشروع وكانت بها كميات من الأسمدة، حتى الدفاتر تم إتلافها فضلاً تأثر الهندسة الزراعية، جميع الجرارات نحو 50 جرار زراعة تم نهبها، كما شمل التأثير والتدمير المحالج.

إنتاج المزارعين تحت عجلات سيارات الدعم:

ويقول بخيت، انه عندما دخلت قوات الدعم السريع إلى ولاية الجزيرة . فى نهاية شهر ديسمبر من العام 2023، كانت نهاية الموسم الصيفي، والتحضير للموسم الشتوي، بعض المزارعين لم يتمكنوا من حصد انتاجهم وحتى من حصد وأدخل محصوله المخازن، استخدمته عناصر الدعم السريع لاغلاق

الشوارع بوك«رصيف» تمر عليه سياراتهم القتالية ، والترع التى تم كسرها من قبل الأهالي لحمايتهم من هذه القوات، كذلك جميع تحضيرات العروة الشتوية تم تدميرها ونهبها، والبعض من المزارعين كان قد زرع فعلياً، تم حرق جزء من الحواشات والبعض نهب، يعنى الدعم السريع دمر «عروتين» بمشروع الجزيرة، الضرر كان بليغ، الجريمة كانت شنيعة. كونت لجنة لحصر خسائر المشروع الاصول الثابتة والمنقولة.

مبادرة المزارعين وشح الموارد:

ويلفت بخيت الى مبادرة اطلقها مزارعين المشروع ، وهى أن نزرع وفق المتاح والمتوفر، كنا فى حالة «نزوح وتشرد»، وطبعا لمدة عامين اتملاً القيط والحواشات بالحشائش، لكن المزارعين قاموا بالنظافة و تمت الزراعة وكانت هناك انتاجية عالية ، طبعا هناك»8«أقسام فى المناقل لكنها لم تتأثر مباشرة . عدا قسم الهدى، هذه الأقسام ساندت المشروع بصورة كبيرة ، وكان بها إنتاج، ساعد فى الحفاظ على المشروع. الرى انتظم، صحيح لا توجد نظافة للقنوات لكن إتعالجت الكسور، البداية كانت العروة الصيفية وكانت» شبه ناجحة«، ونحن الآن على اعتاب العروة الشتوية، المشروع به مشاكل قبل الدعم السريع والحرب، مشاكل تمويل، الآن ورغم الحرب رئيس مجلس السيادة منح محافظ المشروع نحو (ستة تريليون) جنيه سوداني للموسم الصيفي. كذلك تبرع نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار بـ«500» برميل جازولين، هناك اهتمام من الدولة للمساعدة فى اعادة تعافي المشروع لكن الامكانيات شحيحة وضعيفة. للأسف المشروع بلغ اليوبيل الذهبي فى هذا العام وبلغ عمره مائة عام لكن لم يحتفل به أحدا.

أسلحة كيميائية في السودان

ملخص

اتهمت الولايات المتحدة الجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية، دون تقديم أدلة مباشرة، بينما نفت الخرطوم هذه المزاعم. وفي المقابل، كشف تحقيق لمحري مراقبون - فرانس 24 عن حادثين في أيلول/سبتمبر 2024 قرب مصفاة الجيلي شمال الخرطوم، تظهر صورهما ومقاطع الفيديو المرتبطة بهما مؤشرات قوية على استخدام غاز الكلور أثناء محاولة الجيش استعادة المصفاة من قوات الدعم السريع.

شهادات العمال ومهندس كان داخل المصفاة في يوم الهجوم دعمت الرواية البصرية؛ إذ تحدثوا عن سقوط أجسام من الجو، وسحابة خائقة تسببت في إغماءات وصعوبات تنفس. ورغم تداول ادعاءات بسقوط قتلى، لم يتم التثبت من ذلك. ويرى الخبراء أن استخدام الكلور في الهواء الطلق يكون غالباً للإنهاك ودفع الخصم إلى الخروج من التحصينات، وهو أسلوب سبق استخدامه في سوريا.

باستخدام تقنيات التحقيق المفتوح، تمكن الفريق من تحديد مواقع برميلين للكلور ظهرا في صور متداولة، أحدهما داخل المصفاة والآخر في قاعدة قري العسكرية. وأكد خمسة خبراء مستقلون أن شكل البراميل، ولون السحابة الصفراء المنبعثة منها، والتشوهات الناجمة عن ارتطامها بالأرض - all تتوافق مع إلقاء جوي لحاويات كلور. كما تبين أن أحد البراميل مصدره شركة هندية صدرت شحنة من 17 أسطوانة "لتعقيم مياه الشرب" عبر جهة سودانية مرتبطة بالجيش.

يتوافق الحادثان مع خرق واضح لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي وقّعها السودان في 1999، وقد يشكّلان - إن تأكد استخدام الكلور كسلاح - جريمة حرب وفق نظام روما. وبينما تواصل الحكومة نفيها الحديث عن "أي تلوث كيميائي"، يشير التحقيق إلى ثغرة في رقابة واردات الكلور وإمكانية تحويله عن أغراضه المدنية. وحتى نشر التقرير، لم يقدم الجيش السوداني أو الحكومة أي تفسير، فيما تبقى العقوبات الأمريكية معلقة على نتائج تحقيقات لم تكشف للرأي العام.

كيميائية في العاصمة الخرطوم بالخصوص، لكن لم يتم تقديم أي دليل على استخدام الجيش لغاز الكلور، أو أي سلاح كيميائي آخر، إلى حد تلك الفترة على الأقل.

باستخدام تقنيات التحقيق مفتوحة المصدر، قام فريق تحرير مراقبون، من مقره في باريس، بالتحقيق في حادثين وقعوا خلال شهر أيلول/سبتمبر 2024 بالقرب من مصفاة الجيلي للنفت التي تقع في شمال الخرطوم، عندما كان الجيش يحاول في تلك الفترة استعادتها من أيدي قوات الدعم السريع. وبعد أن تم التواصل معهم بشأن صور هذه الهجمات التي جمعها فريق تحرير مراقبون، أكد خمسة خبراء بأن هذه الصور تتطابق مع إلقاء من الجو لبراميل تحمل مادة الكلور.

ووحده الجيش السوداني يمتلك طائرات عسكرية لازمة لتنفيذ هذا النوع من الغارات.

كما تقصى فريق تحرير مراقبون فرانس 24 أيضا عن مصدر أحد برميلي مادة الكلور اللذين تم استخدامهما في هذه الهجمات. وقد تم توريدهما من الهند من قبل شركة مرتبطة بالجيش السوداني، وكان الهدف من بيع مادة الكلور، وفق البائع الهندي هو استخدامها «فقط في معالجة المياه الصالحة للشرب». وبالفعل، فإن تطهير الماء باستخدام هذا الغاز هو أمر شائع، بالنظر إلى صفاته المعقمة. الكلور مادة مهمة للعمليات الإنسانية، إذ يستخدم لتعقيم المياه في السودان، وهو بلد دمرته الكوليرا منذ بداية الحرب الأهلية.

استخدام مادة الكلور لغايات عسكرية يضع السودان بين الأنظمة النادرة التي استخدمت هذا الغاز البدائي القاتل منذ الحرب العالمية الأولى التي تم فيها استخدام هذا الغاز على نطاق واسع.

إضافة إلى ذلك، يمثل الهجومان الموثقان خرقا للالتزامات الدولية للسودان في الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية التي وقعت عليها الخرطوم في سنة 1999. كما أن استخدام «الغازات الخانقة» في ساحة المعارك يمثل أيضا جريمة حرب وفق معاهدة روما في سنة 1998.

إلى غاية نشر هذا المقال، لم يرد الجيش السوداني أو حكومة البلاد على طلباتها بإجراء حوار.

مصفاة الجيلي للنفت

تعرضت لهجمات كيميائية من قبل الجيش وفق تأكيد قوات الدعم السريع منذ إعلان فرض العقوبات الأمريكية، نشرت

في يوم 22 أيار/مايو 2025، اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية في حربه ضد مليشيا قوات الدعم السريع. ولم تقدم واشنطن أي دليل يثبت هذه الاتهامات التي ينفها الجيش السوداني. وللمرة الأولى، وثق فريق تحرير مراقبون فرانس 24 حادثين وقعوا في شهر أيلول/سبتمبر 2024 في شمال العاصمة الخرطوم، تدل كل المؤشرات على أنها تتعلق بقصف باستخدام الكلور، وهو غاز سام محظور في القانون الدولي.

تحقق فريق تحرير

«مراقبون» من صور يشتبه أنها توثق هجمات كيميائية شنها الجيش السوداني. تم تصوير هذه الصور في أيلول/سبتمبر 2024 في مصفاة الجيلي، التي كانت تحت سيطرة مليشيا قوات الدعم السريع في ذلك الوقت.

تشير تحرياتنا لاستخدام الجيش غاز الكلور لاستعادة السيطرة على هذه البنية التحتية الحيوية للطاقة.

وفي يوم 24 نيسان/أبريل 2025، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية [...] أن حكومة السودان استخدمت أسلحة كيميائية في سنة 2024» بهذه الجملة بدأ بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في 22 أيار/مايو 2025 أعلنت فيه فرض عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السودانية التي يسيطر عليها الجيش. ولم يتم تقديم أية توضيحات تدعم هذا القرار. وفي اليوم التالي، نفت الحكومة السودانية هذه الاتهامات.

إعلان

منذ يوم 16 كانون الثاني/يناير الماضي، أكد مقال نشر في صحيفة نيو يورك تايمز الأمريكية نقلا عن مسؤولين أمريكيين، بأن مليشيا قوات الدعم السريع التي تخوض حربا أهلية ضد الجيش منذ يوم 15 نيسان/أبريل 2023 تعرضت لقصف باستخدام «أسلحة كيميائية يبدو أنها تتمثل في غاز الكلور».

وعلى إثر إعلان فرضت العقوبات الأمريكية على السودان، تحدثت عدة وسائل إعلام ناطقة بالعربية عن هذه الاتهامات. وتم تداول شائعات ومنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي، لم يتم التحقق من صحتها، في السودان على استخدام أسلحة



استخدم «صواريخ» المشتبه بأنها كانت مجهزة بغازات سامة مما أدى إلى وقوع إصابات وحالات ضيق تنفس حاد بين العشرات من العاملين». وتم تداول مقاطع فيديو على حسابات مؤيدة لقوات الدعم السريع عبر وسائل التواصل الاجتماعي تظهر برميلين باللون الأصفر والأخضر تم العثور عليهما في محيط مصفاة النفط. فيما أظهرت صور نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي في يوم 5 أيلول/سبتمبر 2024 برميلا على الرمل وكتب معها النص التالي «طيران الجيش السوداني ضرب المواطنين باستخدام أسلحة محرمة من القانون الدولي، وكانت محملة بغازات سامة وكيميائية».

وأظهرت مقاطع فيديو نشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي في يوم 13 أيلول/سبتمبر 2024 من جهتها برميلا مشابها ملقى تحت شجرة. كما أظهرت منشورات أخرى أيضا في نفس اليوم عاملين يحملون أجهزة أكسجين.

نشرت صور ملتقطة من مقاطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي في يومي 5 و13 أيلول/سبتمبر 2024 تظهر البراميل الحديدية التي، وفق تأكيد الأشخاص الذين نشروا هذه الصور، تم استخدامها في تنفيذ هجمات كيميائية.

قام فريق تحرير مراقبون فرانس 24 بإعداد تحقيق حول هذه الصور للتحقق من تأكيدات قوات الدعم السريع.

ويمكن فريق التحرير من تحديد الإحداثيات الجغرافية لموقع هذين البرميلين، الأول كان موجودا في قاعدة عسكرية يسيطر عليها مقاتلو قوات

حسابات سودانية على وسائل التواصل الاجتماعي مؤيدة لقوات الدعم السريع صورا، تؤكد وفق وجهة نظرهم استخدام «أسلحة كيميائية» من قبل الجيش السوداني.

تؤكد بعض هذه المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي بأن هذه الهجمات وقعت في «مصفاة الجيلي للنفط» «خلال شهر أيلول/سبتمبر 2024». وتقع هذه المنشأة المتخصصة في تكرير النفط على بعد نحو 60 كلم في شمال شرق العاصمة الخرطوم. وفي وقت السلم، تدير شركة «خرطوم ريفينري كومباني» (Khartoum Refinery Company) هذه المصفاة، الأكبر في السودان، والتي تعد حيوية لإمدادات الوقود في البلاد.

وتعرض العمل الطبيعي لمصفاة النفط هذه إلى اضطرابات خلال الحرب الأهلية: إذ سيطر عليها مقاتلو قوات الدعم السريع منذ الأسابيع الأولى لبدء النزاع في الوقت الذي أكدت فيه نقابة العاملين في قطاع النفط خلال شهر أيار مايو 2024 بأنها كانت خارج نطاق الخدمة منذ شهر تموز يوليو 2023. وبعد ذلك، تم استئناف العمل فيها منذ أن استعاد الجيش السوداني السيطرة عليها في يوم 25 كانون الثاني يناير 2025، وذلك على إثر عدة أشهر من المعارك الشرسة عليها ما تسبب في تعرضها لأضرار بالغة.

في يوم 13 أيلول/سبتمبر 2024، في أوج المعارك من أجل السيطرة على مصفاة الجيلي للنفط، أصدرت قوات الدعم السريع بيانا اتهمت فيه الجيش السوداني باستهداف المنطقة من خلال «قصف جوي باستخدام طائرات حربية» وأضاف البيان أن الجيش



الماء الصالح للشرب.
ولا تعد مادة الكلور
سلاحاً كيميائياً
مثل البقية: إنه غاز،
وعندما ينتشر في
الهواء، فإن يتسبب
بسرعة في اختناق

الأشخاص الموجودين بالقرب منه ومن الممكن أن
يتسبب في الوفاة، ويتم استخدامه على نطاق
واسع في الأنشطة الصناعية. «إنه ما يطلق عليه
الاستخدام المزدوج: الطريقة التي نستخدمها
هي ما تجعله سلاحاً» وفق تصريح ماتيو غيدوتي
عالم الكيمياء والمتخصص في الأسلحة الكيميائية.
أما فريدريك كوفي، الخبير في الشؤون الباليستية
والأستاذ في الكلية الملكية العسكرية في بلجيكا،
فيؤكد بأن هذه الصور التي التقطت في داخل
قاعدة قري العسكرية تظهر بالفعل برميلاً صناعياً
يحتوي على مادة الكلور.

من خلال مقاطع الفيديو، يمكن لنا أن نرصد
أيضاً لوحة معدنية دائرية الشكل نرى فيها رقماً
متسلسلاً، والذي يمكن لنا أن نعيد تشكيله من
خلال الاستعانة بعدة صور ملتقطة من الشاشة.
من خلال عملية إعادة تشكيل الرقم التسلسلي
التي قام بها فريق تحرير مراقبون، تمكنا من العثور
على الرقم التسلسلي على هذا البرميل وهو: «GC-1715-1983»
نقرأه، هو الرقم خمسة الذي مُسح جزؤه العلوي.

تمكن فريق مراقبون فرانس 24 من تقفي مصدر
هذا البرميل ذي الرقم التسلسلي «GC-1715-1983»،
وقد تم إرساله إلى السودان من قبل مصدر هندي
وهي شركة «شيمتريد إنترناشونال كوربوريشن
Chemtrade International Corporation».

تؤكد هذه الشركة أن البرميل تم اختباره آخر مرة
في 20 أيار/مايو 2024، وهو التاريخ الموجود على
اللوحة المعدنية.

وفي الوثيقة المرتبطة بهذه الطلبية التي تمكن
فريق تحرير مراقبون من الحصول عليها، كان هذا
البرميل ضمن شحنة من 17 أسطوانة مليئة بمادة
الكلور السائل، تم نقلها عبر باخرة «بومباي» في
يوم 14 تموز/يوليو 2024، لتسليمها إلى بورت
سودان.

تشير رسالة بريد إلكتروني تلقتها Chemtrade
إلى أن الشحنة تم تسليمها إلى بورتسودان في 17
أب/أغسطس 2024.

وفي الشركة الهندية، فإن الطرف المستورد في

الدعم السريع على بعد
نحو 5 كلم من مصفاة
النفط المذكورة آنفاً،
أما البرميل الثاني
فكان موجوداً في داخل
مصفاة النفط في حد
ذاتها.

وفي مقطع فيديو نشر عبر وسائل التواصل
الاجتماعي في يوم 23 أيار/مايو 2025 على إثر
إعلان فرض العقوبات الأمريكية، نرى نفس البرميل
المشار إليه سابقاً لكن من زاوية أخرى. وكان رجل،
يصور حفرة صغيرة في الأرض وقال: لقد أطلقوا
علينا شيئاً لا نعرف ما هو، يمكن أن يكون نوعاً من
الغاز المسيل للدموع، ويمكن أن يكون شيئاً آخر، لقد
أخرج هذا الشيء مادة صفراء اللون لا نعلم ما هي.
إضافة إلى ذلك، يوثق مقطع فيديو لحظة خروج
هذا «الشيء الأصفر» من البرميل، ونرى من خلاله
سحابة بنفس هذا اللون وقد تم التقاطه في نفس
منطقة تصوير المشهد السابق.

وعلى الرغم من أن النسخة الوحيدة الموجودة لهذا
التسجيل، إلا أنه ما من شك أنه تم تصويره قبل
تصوير مشاهد البراميل.

في هذا المقطع المصور الذي نشر من داخل قاعدة
قري العسكرية التي تبعد نحو 5 كلم من مصفاة
الجبلي للنفط، يمكن لنا أن نرى سحابة صفراء فاقع
لونها تنتشر في الهواء.

تم تصوير كل مقاطع الفيديو الثلاثة هذه داخل
قاعدة قري العسكرية التي تقع على بعد نحو 5 كلم
إلى الشرق من مصفاة الجبلي للنفط.

تمكن فريق تحرير مراقبون فرانس 24 من العثور
أيضاً على صور لم تنشر على وسائل التواصل
الاجتماعي للهجوم الذي تم باستخدام هذا البرميل
والتي تظهر نفس المشهد من زوايا مختلفة.

برميل معد لاحتواء غاز الكلور

في الوقت الذي يقول فيه الأشخاص الذي قاموا
بتصوير البرميل بأنه أخرج نوعاً «من الغاز المسيل
للمدوع»، فإن هذا البرميل كان يحتوي على مادة
أكثر خطورة بكثير: ويتعلق الأمر بمادة الكلور.
«ما نراه هنا، من الواضح أنه أسطوانة معدة لنقل
مادة الكلور» وفق ما قاله لفريق التحرير دان كازيتا،
وهو متخصص في شؤون الدفاع ضد الأسلحة
الكيميائية الذي يضيف قائلاً: «هذا النوع من
الحاويات يستخدم في كل مكان في العالم لمعالجة



لنا لنقيم فيها. سمعت صوت قدوم طائرة، وكان هناك ضجيج هائل. كما لو أن شيئاً كان بصدد السقوط. توجهت أنا و صديقان أخران إلى الخارج،

ورأيت دخاناً كثيفاً. من حسن الحظ أنني لم أكن قريباً من المنطقة. بعد مرور 30 دقيقة، ذهب مع أصدقائي لرؤية مكان سقوط هذه المقذوفات. تعرض الأشخاص الذين كانوا قريبين من ذلك المكان للإغماء، أو واجهوا صعوبات في التنفس وكانوا يعطسون. قمنا بمساعدتهم، مع أشخاص من الحراسة، وقمنا بنقلهم إلى مصحة مصفاة النفط الصغيرة.

تتطابق شهادة هذا المهندس مع الصور والروايات التي قدمها أصحاب مقاطع فيديو تظهر تداعيات هذا الحادث.

كما يزعم هذا الرجل أيضاً أن عدداً كبيراً من الأشخاص قتلوا على إثر هذا الحادث، لكن لا شيء يؤكد ذلك إلى حد الآن.

لم يتمكن فريق تحرير مراقبون فرانس 24 من التحقق من هذا الادعاء من مصدر مستقل ولم يتوفر أي معطى متحقق منه يدعم ذلك.

كما يبدو المتخصص في الأسلحة الكيميائية دان كازيلا أيضاً متحفظاً بخصوص هذه التأكيدات، وبخصوص العلامات الظاهرة في مقاطع الفيديو التي تظهر العمال في مصفاة الجيلي للنفط وهم يرتدون أقنعة أكسجين، ويقول موضحاً:

علامات التعرض لغاز الكلور واسعة نسبياً، إذ توجد القليل من الأمور التي تُمكن من التعرف إليها بشكل واضح. في الواقع، من الصعب جداً أن يُقتل شخصاً بسبب هذا الغاز عندما يتم الإلقاء في الهواء الطلق بهذه الطريقة. يتم استخدامه بالأساس كشيء مهيج بشدة، لدفع العدو إلى الخروج من مخابئه وهو ما يجعل أكثر انكشافاً للغارات العادية. وبهذه الطريقة بالذات تم استخدامه في سوريا: فخلال الهجمات باستخدام الكلور، في مدينة دوما، سقط عدد كبير من القتلى، ولكن ذلك كان بسبب سقوط البرميل في أعلى بناية ما تسبب في اختناق الأشخاص الذين كانوا بداخلها.

«حالة البراميل تتطابق مع إلقاء جوي» نفذه الجيش

تطابقت رواية الإلقاء الجوي للبراميل مع مقاطع فيديو حول هذا الحادث، أشار عدة أشخاص

السودان أكد بأن البراميل الـ 17 من مادة الكلور سيتم استخدامها «حصراً لغايات تتعلق بمعالجة المياه الصالحة للشرب» في السودان.

السحابة الصفراء، مؤشر «يؤكد على الأرجح أنه مرتبط بتسرب مادة الكلور»

أظهر مقطع مصور تم نشره من قبل حساب على وسائل التواصل الاجتماعي ينشر دعاية مساندة لقوات الدعم السريع، سحابة صفراء كثيفة تنتشر في قاعدة قري العسكرية.

من جانبهم، أكد ثلاثة خبراء في المجال تواصل معهم فريق تحرير مراقبون فرانس 24 بأن هذه السحابة تتطابق مع تسرب مادة الكلور. إذ يقول الخبير ماتيوي غيدوتي: «لونها شبه متطابق مع ما رأيناه في العقبة في الأردن». إذ في يوم 27 حزيران/ يونيو 2022، أدى سقوط حاوية لمادة الكلور على باخرة شحن إلى تسرب كثيف لهذا الغاز في ميناء العقبة البحري. وأدى الحادث إلى وفاة ما لا يقل عن 14 شخصاً وإصابة 256 آخرين بجروح.

«لون سحابة الدخان تتطابق مع تلك التي نشاهدها في حالة استخدام غاز الكلور، مع لون أصفر يميل للأخضر» وفق ما قاله لفريق تحرير مراقبون إن إر ينزن جونز، مدير «أرمنت ريسرش سيرفيسز إيه إر إي إس Armament Research Services ARES»، والذي يضيف «السحابة تبقى أيضاً قريبة من الأرض وهو ما يشكل نفس خصائص غاز أكثر ثقلاً من الهواء، على غرار غاز الكلور».

تمكن فريق تحرير مراقبون فرانس 24 من التواصل مع مهندس سابق كان موجوداً في داخل مصفاة الجيلي للنفط في يوم 13 أيلول/سبتمبر 2024، مثله مثل عدد كبير من العمال. وحفاظاً على سلامته الشخصية، قرر فريق التحرير عدم كشف اسمه. وأرسل لنا هذا المهندس، الذي بات اليوم لاجئاً في الخارج، صوراً تثبت أنه كان يعمل في مصفاة الجيلي للنفط، بالإضافة إلى صورة ملتقطة من الشاشة تثبت أنه عاين الحادث عن قرب في صباح يوم 13 أيلول/سبتمبر 2024، وفي اتصاله الهاتفي معنا، روى قائلاً: كان الوقت باكراً، في حدود الساعة 8 صباحاً. كنت في غرفتي الصغيرة التي منحوها

بعد أن شاهد الصور التي تم التقاطها في داخل مصفاة الجيلي للنفط وفي قاعدة قري العسكرية، يضيف تريفور بول قائلاً:

حالة هذه البراميل تتطابق مع الأضرار التي نتوقعها على إثر عملية إلقاء من الجو، أي أن شكلها تغير لكنها بقيت سليمة إلى حد ما (...) في حالة البراميل التي تحتوي على مواد كيميائية تم إلّاؤها من طائرة، يمكن أن يكون حجم الحفرة التي تحدثها محدوداً حسب ارتفاع الإلقاء وطبيعة الأرض أو ما إذا كانت البراميل قد

سقطت على شيء آخر على الأرض، كشجرة على سبيل المثال.

وفق المعلومات المتاحة إلى غاية كتابة هذا المقال، فإن الجيش السوداني هو القوة المسلحة الوحيدة في السودان التي تملك معدات جوية كافية لتنفيذ إلقاء براميل الكلور هذه التي تزن، وفق جاذبتها الفنية (ملفها الفني)، أكثر من طن عند تعبئتها. أما قوات الدعم السريع فلا تملك سوى طائرات مسيرة لا تستطيع حمل شحنة تزن أكثر من 130 كلغ.

طائرات الشحن التي استهدفت مؤخراً من قبل الجيش في مطار نيالا، في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في دارفور، كانت تستخدم فقط لنقل القوات والمعدات العسكرية. ولم يتم توثيق أي غارة جوية باستخدام طائرات أو مروحيات، ولا أي استخدام قتالي لطائرات من هذا النوع من قبل القوات المسلحة السودانية.

«انفجار أي حاوية تحمل غاز الكلور سيقتلهم ببطء وفي صمت»

في يوم 14 أيلول/سبتمبر 2024، أي غداة الحادث الذي سقط فيه برميل الكلور في داخل مصفاة الجيلي للنفط، أكدت وسيلة إعلام مساندة للجيش السوداني بأن «الطيران العسكري هاجم تجمعات المليشياويين في الحي السكني للمهندسين



تحدثوا فيها إلى «قصف من الطائرات». كما يعتبر إن إي ينزن جونز بدوره أن هذا السيناريو منطقي ويقول موضحاً: يمكن أن يتم استخدام طائرة مروحية أو طائرة لنقل مادة الكلور الموجودة في برميل صناعي. عموماً، براميل الكلور ثابتة وصلبة، وهو ما يجعل من السهل نقلها وإلقاءها من مؤخرة طائرة طويلة بما يكفي. عادة ما يكون الاصطدام مع الأرض كافياً لفتح غطاء البراميل تحت ضغط ما تحتويه من غاز الكلور. الصعوبة في هذا النوع من

الإلقاء الجوي تجعل من الصعب جداً استهداف هدف عسكري محدد.

كما تؤكد معطيات بصرية أيضاً بأن براميل الغاز التي عثر عليها في قاعدة قري العسكرية في يوم 5 أيلول/سبتمبر 2024 وفي داخل قاعدة مصفاة الجيلي للنفط في يوم 13 أيلول/سبتمبر من نفس السنة أنه تم إلّاؤها من طائرة.

وعرض فريق تحرير مراقبون فرانس 24 هذه الصور على فريدريك كوفي الخبير في الشؤون الباليستية والأستاذ في الكلية العسكرية الملكية في بلجيكا، الذي علق عليها قائلاً: كل الحاويات تعرضت لتغيير في شكلها وأضرار كبيرة بعد إلقاءها من ارتفاع كبير. تظهر كشوات جانبية كبيرة على حاوية على الأقل، ما يشير إلى سرعة أفقية كبيرة في لحظة الاصطدام بالأرض. وللحصول على هذا الشكل من التشوهات، من المفترض أنه تم إلقاء هذه الحاويات من على متن طائرة شحن أو طائرة مروحية أطلقتها بسرعة عالية. وعملية اصطناع هذه التشوهات تبدو غير ممكنة.

تم تأكيد هذا التحليل من قبل تريفور بال، وهو تقني سابق في الجيش الأمريكي مكلف بتحييد المتفجرات والذخائر، ويدير اليوم حساباً على منصة إكس متخصصاً في التحقيق عبر المصادر المفتوحة.

والتقنيين الذين يعملون في مصفاة الجيلي للنفط». من جهته، أشار حساب إخباري على تطبيق تيلغرام يدعم القوات المسلحة في السودان ويملك أكثر من 300 ألف متابع أيضا إلى الغارات بالطائرات على مصفاة الجيلي للنفط في مساء يوم 13 أيلول/سبتمبر 2024. وكان نفس هذا الحساب قد أعلن في وقت سابق وقوع ضربات جوية على مصفاة النفط نفسها مساء يوم 4 أيلول/سبتمبر 2024، أي قبل بضع ساعات فقط من الحادث الذي وقع في قاعدة قري العسكرية.

حادثان يتطابقان مع هجمات تم خلالهما استخدام الكلور، وفق تأكيد خمسة خبراء توصل تحقيقنا إلى أن حاويات الكلور الصناعي أُلقيت من الجو في مناسبتين على الأقل بالقرب من مصفاة الجيلي، في 5 و13 أيلول/سبتمبر 2024. في ذلك الوقت، كانت المصفاة مسرحا لاشتباكات عنيفة بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني. اتفق الخبراء الخمسة في الأسلحة الكيميائية والشؤون الباليستية الذين تواصل معهم فريق تحرير مراقبون فرانس24 على أن هذه الصور المتاحة عن الحوادث التي وقعت في يوم 5 أيلول/سبتمبر 2024 في قاعدة قري العسكرية وفي يوم 13 أيلول/سبتمبر من نفس السنة في مصفاة الجيلي للنفط تتطابق مع هجمات باستخدام غاز الكلور. وذكر كل هؤلاء الخبراء في المقابل أن هذه العناصر لا تمثل دلائل نهائية وبأن مثل هذه الهجمات من المستحيل تأكيدها بشكل قاطع دون الولوج الفوري إلى الأرض، وهو ما يقوله ماتيو غيدوتي:

في هذه الحالة، فإن الدلائل تبدو مقنعة على الأرجح وتشير إلى حدوث هجمات باستخدام غاز الكلور» وفق تقدير إن إر ينزن جونز، مدير «أرمنت ريسرس: سيرفيسز Armament research services» الذي يضيف قائلا: إعادة استخدام هذه المواد الكيميائية الصناعية السامة لغايات عسكرية هو تصرف تم رصده منذ عدة عقود. في سوريا بالخصوص، تم تنفيذ سلسلة هجمات باستخدام مادة الكلور المعبأة في براميل اصطناعية وتم إلقاؤها من الجو. ومع الأسف، ليس من المفاجئ أن يتم استخدام هذا الأسلوب في مكان آخر.

«لا يوجد دليل على حدوث تلوث كيميائي أو إشعاعي في ولاية الخرطوم» وفق الحكومة السودانية

وتواصل فريق تحرير مراقبون فرانس24 مع الجيش والحكومة السودانية للحصول على

روايتها بشأن الأحداث. وإلى غاية نشر هذا المقال، حاولنا التواصل مع المكلف بالسياسة الخارجية في السودان. وكان هدفنا من ذلك معرفة ما إذا كانت العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان في 22 أيار/مايو الماضي قد اعتمدت على الحوادث التي وقعت في 3 و15 أيلول/سبتمبر العام الماضي في مصفاة الجيلي للنفط. ورفض المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية الإجابة عن هذه النقاط قائلا أنه «طبقا للتصرفات المعتادة، لا نقوم بالرد على تقارير مزعومة صادرة عن أجهزة المخابرات، ولا نتواصل بشأن معلومات داخلية» (في هذه الإدارة).

بعد الإعلان عن فرض العقوبات الأمريكية في يوم 22 أيار/مايو 2025، كانت الحكومة السودانية التي يسيطر عليها الجيش قد أعلنت تشكيل لجنة مكلفة بالتحقيق في الاتهامات باستخدام أسلحة كيميائية. ولا يبدو أن ما استخلصته هذه اللجنة قد صدر للعموم إلى حد هذه اللحظة. في المقابل، أعلنت وزارة الصحة السودانية في تقرير نشر في بداية شهر أيلول/سبتمبر الماضي أنه لا يوجد «أي دليل على تلوث كيميائي أو إشعاعي في ولاية الخرطوم» حيث توجد مصفاة الجيلي للنفط.

«إذا ما تأكد استخدام هذه الأسلحة الكيميائية، فإن المسؤولية الجزائية لفاعلية وأصحاب القرار يمكن أن تبدأ ضدهم خصوصا في محكمة الجزاء الدولية إذا ما قرر مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة» وفق ما أوضحت جوليا غرينيون المتخصصة في القانون الدولي والمديرة العلمية لمعهد البحوث العلمية في المدرسة العسكرية في فرنسا. وتضيف غرينيون قائلة «انطبق هذا الأمر في السابق على الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير على سبيل الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف من قبل محكمة الجزاء الدولية خلال سنة 2009، على سبيل المثال» إلا أن السودان لا يعترف بسلطة محكمة الجزاء الدولية، ولم يتم جلب عمر البشير للمحاكمة أبدا وبقي رهن الاعتقال في بلده.

لكن كيف وصلت البراميل من مادة الكلور الصناعي إلى السودان لكي تستخدم كأسلحة كيميائية؟ للإجابة عن هذا السؤال، حاول فريق تحرير مراقبون فرانس24 تقفي مسار هذه المواد. ويظهر تحقيق أنه تم شراؤها من قبل شركة مقربة من الجيش السوداني تتولى شراء مواد مصنعة من قبل شركات متخصصة في إنتاج العتاد الحربي والأسلحة.



صوت السلام يعلو على خطاب الحرب

ونائم كمال الدين

تري الكاتبة أن السودان يشهد أزمة حادة في الخطاب السياسي والإعلامي منذ اندلاع حرب 15 أبريل، حيث تصاعد التحريض والاستقطاب والتضليل، وتراجعت المصادر الموثوقة بعد إغلاق عشرات المؤسسات الإعلامية.

ملخص

تؤكد أن خطابات البرهان وحكومته أظهرت تخبطاً واضحاً وتناقضات مستمرة في توصيف الحرب والمواقف من وقف إطلاق النار والعلاقات الخارجية، مما عمق أزمة المصداقية وأضعف الخطاب الرسمي.

تشير الكاتبة إلى استخدام الأطراف المتحاربة الإعلام كسلاح، ما أدى لاستهداف الصحفيين وتفاقم خطاب الكراهية والانقسامات القبلية، فيما عجزت القوى المدنية عن منافسة الخطاب العسكري المسيطر.

تخلص الكاتبة إلى أن صوت السلام يعلو تدريجياً، وتبرز فرصة للمدنيين لتوحيد خطابهم وجهودهم لوقف الحرب والحفاظ على وحدة البلاد أمام مقترحات خطيرة قد تهدد سلامها ونسيجها الوطني.



تعززت خطابات التخوين والعمالة، وتراجعت قدرة الإعلام السياسي المدني على معالجة القضايا الجذرية مثل توزيع السلطة والعدالة والهوية الوطنية، في ظل تأثير الحرب المباشر على حرية الإعلام.

صاحب كل ذلك تعرض المنشآت الإعلامية والصحفيون للاستهداف، مما أدى إلى تراجع التغطية المهنية والموضوعية. كما استخدمت الأطراف المتحاربة الإعلام كسلاح للتعبئة والتحشيد، بل ولتعريض حياة المواطنين للخطر عبر دعوات العودة لمناطق غير آمنة عسكرياً وصحياً وبيئياً. ما عدا ذلك يجعل القوى المدنية تعاني من ضعف في خطابها مقابل الخطاب العسكري المسيطر، فيما تؤدي الحرب إلى تعميق الانقسامات القبلية والجهوية، وزيادة العنف المجتمعي، وتفشي خطاب الكراهية. كما تعمل الحكومات العسكرية على إضعاف العملية السياسية وعرقلة التحول الديمقراطي، مستخدمة تدهور الأوضاع المعيشية والنزوح وأنعدام الأمن الغذائي والصحي، واحتياج نحو 30 مليون

تشهد الساحة السودانية أزمة حادة في الخطاب السياسي والإعلامي، تفاقمت منذ حرب 15 أبريل 2023. وتنعكس هذه الأزمة عمق الصراعات بين القوى المختلفة، كما تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد. برزت الأزمة بوضوح مع تصاعد الخطاب التحريضي والاستقطابي، إذ استخدمت الأطراف المتنازعة - الجيش وقوات الدعم السريع - خطاباً يعزز الانقسامات القبلية والجهوية، وتبادل الطرفان الاتهامات بالتمرد والإنقلاب، مما غذى التصعيد العسكري والتوترات الاجتماعية.

تزامنت مع ما شهدته وسائل الإعلام، خصوصاً عبر منصات التواصل الاجتماعي، حملات تضليلية مكثفة لنشر معلومات مضللة وتشويه صورة الخصوم. وتعدت الأزمة إلى إغلاق السلطات لأكثر من 47 مؤسسة إعلامية منذ بداية الحرب، ما قلل من مصادر المعلومات الموثوقة. ما فاقم الكارثة الخطابية في ظل الحرب وغياب رؤية وطنية موحدة، وضعت النخب السياسية أمام تحديات في توحيد المواطنين حول مشروع جامع، بينما

شخص لمساعدات إنسانية، كأداة ضغط لتجريم الدعوات لوقف الحرب.

أما المثير للحيرة فهو تضاربات الخطاب الرسمي، خصوصًا الصادرة عن رئيس مجلس السيادة، الفريق عبد الفتاح البرهان. وفي أمثلة لاستعراض أبرز مظاهر أزمة الخطاب السياسي الذي يبدأ من توصيف الحرب نفسه: وصف البرهان الحرب تارة بأنها «تمرد وحشي» من قوات الدعم السريع ضد الدولة. وفي خطابات أخرى قال إنها «صراع بين قوتين»، مما يعكس تذبذبًا في توصيف طبيعة النزاع. وفي خطاب آخر أنها حرب ضد عدوان خارجي على البلاد، وهذه أمثلة إذ ثمة توصيفات أخرى، فالرجل لا يعرف الحرب في خطاب حتى يغير تعريفها كلما غير موقفه من وقف إطلاق النار. فما لبث أعلن البرهان مرات عدة استعداد الجيش لوقف إطلاق النار بشرط خروج قوات الدعم السريع من الخرطوم وفك الحصار عن الفاشر، حتى عاد ونفى الرغبة في إيقاف الحرب قبل «نهاية آخر جنجويدي». تارة مع السلام وتارة مع الحرب، وكل ذلك في محاولات الإرضاء لخلفائه الداخليين والخارجيين وكسب الزمن ومحاولة التقدم العسكري، وخوفًا أيضًا من ردود فعل مؤيديه من دعاة الحرب. في مقاله بـ«وول ستريت جورنال» وصف الدعم السريع بأنها «ميليشيا مدعومة خارجيًا» ودعا الولايات المتحدة لدعم الجيش. بينما اتهم في خطابات داخلية دولًا مثل الإمارات بدعم الدعم السريع، ثم عاد وأبدى استعدادًا للتعاون مع المجتمع الدولي، المجتمع الدولي نفسه الذي طلبته الاتهامات في خطابات أخرى، وطال التخوين كل من يتعامل معه لأجل إحلال السلام واستعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي.

وفي الوقت الذي يؤكد البرهان فيه على أن الديمقراطية هي الخيار الوحيد، ويدعو القوى السياسية للانتظار حتى الانتخابات، لا يحدد موعدًا واضحًا لعملية سياسية أو رؤية، بل يتجاهل الأمر كلما وضع على الطاولة بندًا لنقاش آليات الانتقال، مما يثير مخاوف من استمرار الحكم العسكري. أما الموقف من الإسلاميين (فأين هم؟؟)، تجاهل البرهان دور الإسلاميين في بعض الخطابات، وفي أخرى دعا إلى «المصالحة» مع قوى عادت إلى «الصف الوطني»، مما يعكس محاولات استقطاب متناقضة، والخطابات كثيرة تعارض نفسها وتفقد صاحبها حجته.

وتضع خطابات قادة حكومته في تضارب دائم، إذ تعدّ تصريحات بعض قيادات حكومة

البرهان، مثل الفريق ياسر العطا، مثالًا آخر لحالة التخبط. فقد أدلى العطا بتصريحات متناقضة حول دعم الحرب أو الدعوة للسلام، وتراجع مرارًا عن مواقف أعلنها سابقًا. كما ظهرت تصريحات متضاربة بشأن اتفاق جدة، رغم استخدام شعار «لا جدة ولا جداد» في السابق والإصرار على جدة الآن دون مراجعة المواقف السابقة. ويتعدى هذا التضارب القادة العسكريين ليطال حكومة الأمر الواقع كلها، فهناك مقاطع مصورة لوزير خارجية حكومة البرهان وهو يتجنب ذكر «الديمقراطية» في خطاب رسمي، ويعتذر عن قراءة ورقة مكتوبة بحجة أنها «ليست الورقة الصحيحة»، في خطوة فسرها بعض المراقبين بأنها رفض لذكر بنود لا ترضي الحلفاء الإسلاميين.

الأزمة ليست أزمة تمويل ولا أدوات هي أزمة مصداقية أدت - بجانب الاتهامات المتبادلة حول استخدام أسلحة محظورة - إلى إضعاف الخطاب العسكري، وفتحت المجال لارتفاع صوت السلام بعد نحو ثلاثة أعوام من اندلاع الحرب، رغم حملات التشويه ضد دعاة السلام. ورغم استخدام حكومات الحرب موارد ضخمة لتثبيت خطابها الإعلامي، إلا أنها تواجه نتائج مواقفها غير الثابتة، التي تكشف الأسباب الحقيقية وراء السعي لاستمرار الحرب كلما انهارت حججها «الوطنية». والفرصة المتاحة للمدنيين: على الرغم من عمق الأزمة، لا تزال هناك فرصة حقيقية لتوحيد الجهود المدنية الداعية لوقف الحرب، خاصة مع ظهور مقترحات خطيرة مثل «الانفصال الإداري» كحل مطروح من بعض الأطراف، وهو حل يمهّد للانقسام ويمثل تهديدًا للوحدة الوطنية. فالآن هو وقت: الوحدة والتكاتف، توحيد الجهود لوقف الحرب، العمل من أجل السلام، حماية ما تبقى من الوطن، واستعادة روح ثورة ديسمبر المجيدة، ونحن على مشارف ذكراها. كما أنه وقت توحيد الخطاب السياسي والإعلامي للمدنيين من أجل دعم مسار السلام.

الحقيقة أن رغم جودة أدوات الحرب الإعلامية، ورغم الجهد المدفوع والمبذول لتعزيز خطاب الحرب، إلا أن هشاشته وتضاربات خطابه الناتجة عن ضعف الموقف نفسه وعدم استناده إلى الحقيقة وبناءه على الباطل، تجعل هذا الخطاب ينهار تدريجيًا مهما اجتهد مؤيدوه. فالحقيقة أن هذه الحرب وصمة عار، وأن استمرارها يمزق البلاد اجتماعيًا ويسعى إلى تمزيقها حدوديًا، وأن الإنسانية والوطنية والقومية تستوجب السلام، وأن دعاة السلام لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.



دور القضاء في زمن الحرب والأزمات قراءة مقارنة ومقاربة سودانية

سامية الهاشمي

ملخص

يبرز القضاء كحارس للدستور والحقوق في زمن الحرب، حين تتوسع سلطات الأجهزة التنفيذية وتزداد احتمالات الانتهاكات. وتظهر التجارب العالمية أن غياب الرقابة القضائية يؤدي لتجاوزات جسيمة، بينما يحمي تدخل القضاء الشجاع مسار الديمقراطية وسيادة القانون.

تطرق إلى الوضع السوداني الحالي، حيث تم تعطيل المحكمة الدستورية ما أضعف الرقابة على السلطة وفتح الباب لتجاوزات واسعة خلال الحرب، غياب مؤسسة قضائية مستقلة وفاعلة يعيق العدالة والعدالة الانتقالية ويجعل حماية الحقوق رهينة لإرادة السلطة العسكرية والتنفيذية.

تشير الكاتبة إلى أن هناك أمثلة من الولايات المتحدة، ألمانيا، وجنوب أفريقيا توضح أن القضاء قد يفشل أحياناً في مواجهة السلطة كما حدث في كوريماتسو، وقد يفرض قيوداً على السلطة ويحمي الحقوق كما في حمدي ضد رامسفيلد، راسول ضد بوش، وقضايا لوت وألفيس وماكوانيان. هذه التجارب تُبرز أن القضاء في أوقات الأزمات إما يكون سنداً للحقوق أو شريكاً في الانتهاكات.

تخلص الكاتبة إلى أن إصلاح الوضع السوداني يتطلب تفعيل المحكمة الدستورية، وترسيخ استقلال القضاء، وضمان معايير المحاكمة العادلة، ومنع الاعتقال التعسفي، وتعزيز دور المحامين والمجتمع المدني في المراقبة والتوثيق. الاستفادة من التجارب الدولية ضرورية لبناء منظومة قضائية تحمي الحقوق وتدعم السلام والديمقراطية.

توطئة:

القضاء هو الحارس الطبيعي للدستور والحقوق الأساسية، خاصة في أوقات الأزمات حيث تميل السلطة التنفيذية إلى توسيع صلاحياتها بذريعة الأمن القومي. التجارب العالمية تُظهر أن المحاكم إما أن تكون حصناً للحقوق أو أن تغيب عن المشهد، مما يؤدي إلى إنتهاكات جسيمة. وفي السودان، حيث النزاعات المسلحة والانقسامات السياسية، يصبح دور القضاء أكثر إلحاحاً في ترسيخ سيادة القانون وضمان العدالة. أولاً: المسؤولية الدستورية للقضاء في الأزمات مسؤولية القضاء هي حماية الحقوق الدستورية في مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية أثناء الأزمات. الأمثلة التاريخية في الولايات المتحدة و في عدد من الدول تُظهر أن غياب التدخل القضائي يؤدي إلى انتهاكات جسيمة، بينما التدخل الشجاع يعزز الديمقراطية.

ثانياً: السياق التاريخي المقارن

الولايات المتحدة الأمريكية

قوانين الأجانب والتخريض على الفتنة (1798)

أقرت في عهد الرئيس جون آدامز، وتتكون من أربعة قوانين هذه القوانين حدّت من حرية التعبير ووسّعت سلطة الرئيس في طرد الأجانب، وهي مثال مبكر على استخدام القانون لتقييد الحقوق في زمن الأزمات: قانون التجنيس: رفع مدة الإقامة المطلوبة للحصول على الجنسية.

قانون الأجانب: منح الرئيس سلطة طرد الأجانب الذين يُعتبرون خطرين.

قانون أعداء الأجانب: سمح باعتقال وترحيل مواطني الدول المعادية أثناء الحرب.

قانون التخريض على الفتنة: جرّم انتقاد الحكومة أو الرئيس، مما قيد حرية الصحافة والتعبير.

هذه القوانين مثّلت تجاوزاً واضحاً للحقوق، والمحاكم لم تتدخل بالقدر الكافي، مما ساهم في سقوط الحزب الفيدرالي لاحقاً.

قضية كوريماتسو ضد الولايات المتحدة (1944)

بعد هجوم بيرل هاربر، أصدر الرئيس روزفلت الأمر التنفيذي 9066 الذي أجاز اعتقال اليابانيين الأمريكيين. فريد كوريماتسو رفض الامتثال وتمت محاكمته. المحكمة العليا أيدت القرار بأغلبية 6-3، معتبرة أن الضرورة العسكرية تبرر الاعتقال.

هذه القضية تُعد مثالاً على فشل القضاء في حماية الحقوق الأساسية، رغم المعارضة القوية من بعض القضاة (dissents)، جسّدت فشل القضاء حين أيد اعتقال اليابانيين الأمريكيين

قضية حمدي ضد رامسفيلد (2004)

Hamdi v. Rumsfeld

(U.S. 507, 124 S.Ct. 2633 (2004 542

ياسر حمدي (المتهم)، وهو مواطن أمريكي، تم اعتقاله من قبل الجيش الأمريكي باعتباره «مقاتلاً عدوياً» أثناء العمليات العسكرية في أفغانستان واحتُجز بلا محاكمة.. قام والده برفع دعوى habeas corpus للطعن في احتجازه غير المحدود دون توجيه تهم أو توفير إجراءات قانونية عادلة.

المحكمة العليا قضت بأن الحكومة تملك سلطة الاعتقال، لكن المتهم له حق الطعن أمام جهة قضائية محايدة، مؤكدة أن حتى في الحرب لا يجوز حرمان المواطن من المحاكمة العادلة.

القضية تناولت مسألة ما إذا كان اعتقال حمدي مصرحاً به قانوناً، وما هي الضمانات الإجرائية (الحق في المحاكمة العادلة) التي يستحقها. خلصت المحكمة العليا إلى أن الكونغرس قد أجاز مثل هذه الاعتقالات في ظروف معينة، لكن مقتضيات العدالة تفرض أن يُمنح حمدي فرصة للطعن في وضعه أمام جهة محايدة.

قضية راسول ضد بوش (2004)

(Rasul v. Bush, 542 U.S. 466 (2004

مجموعة من معتقلي غوانتانامو (غير أمريكيين) مواطنون بريطانيون وأستراليون، منهم Shafiq Rasu رفعوا دعاوى للطعن في اعتقالهم المحكمة العليا قضت بأن للمحاكم الأمريكية ولاية قضائية على غوانتانامو، وأن المعتقلين لهم حق تقديم التماس إبراز السجين (habeas corpus)).

هذا القرار مثّل تحولاً نحو حماية حقوق غير المواطنين في مواجهة السلطة التنفيذية.

قضيتي حمدي ضد رامسفيلد ورأسول ضد بوش (2004) أظهرتا اتجاهاً حديثاً نحو حماية الحقوق الفردية حتى في مواجهة ادعاءات الأمن القومي. ألمانيا

قضية (1958)Lüth): الصحفي إريك لوت دعا إلى مقاطعة فيلم لمخرج كان نازياً سابقاً. المحكمة الدستورية الفيدرالية قضت بأن حرية التعبير لها أثر أفقي، أي أنها تنطبق ليس فقط في مواجهة الدولة، بل أيضاً بين الأفراد، هذا الحكم رسّخ مبدأ أن الحقوق الأساسية تشكّل «نظاماً قيمياً موضوعياً» يوجّه كل القانون.

هذه القضية أرست مبدأ أن الحقوق الأساسية لها أثر أفقي بين الأفراد، ورسّخت فكرة أن الحقوق تشكّل نظاماً قيمياً موجهاً لكل القانون، هذا القرار أكد أن أي تقييد للحقوق يجب أن يكون مبرراً ومتناسباً مع الدستور.

قضية (1957) Elfes

المواطن المدعي، ويليام ألفيس (Wilhelm Elfes)، كان مواطناً ألمانياً أراد السفر إلى الخارج، السلطات الألمانية رفضت منحه إذن السفر، بحجة أنه يشكل خطراً على الأمن القومي، ألفيس رفع دعوى دستورية، معتبراً أن

هذا القرار ينتهك حقوقه الأساسية المكفولة في الدستور الألماني (القانون الأساسي – Grundgesetz).

المحكمة الدستورية الفيدرالية قضت بأن المادة 11 من القانون الأساسي (التي تنص على حرية التنقل داخل ألمانيا) لا تشمل السفر إلى الخارج، لكنها أكدت أن المادة 2 (1) التي تنص على «الحرية العامة للفعل» تشمل أيضاً حرية السفر إلى الخارج، أي أن حرية التنقل خارج البلاد تدخل ضمن نطاق الحرية العامة، وبالتالي فهي محمية دستورياً، المحكمة شددت على أن أي تقييد لهذه الحرية يجب أن يكون مبرراً ومتناسباً مع الدستور، ولا يجوز أن يكون تعسفياً، وسّعت المحكمة الدستورية مفهوم الحرية العامة لتشمل حرية التنقل والسفر، مؤكدة أن أي تقييد للحقوق يجب أن يكون مبرراً ومتناسباً مع الدستور.

جنوب أفريقيا

قضية (S v Makwanyane) 1995.

بعد نهاية الفصل العنصري، كان على المحكمة الدستورية الجديدة أن تحسم مسألة عقوبة الإعدام طعن متهمون في دستورية العقوبة باعتبارها تنتهك الحق في الحياة والكرامة، المحكمة قضت بإلغاء عقوبة الإعدام نهائياً باعتبارها مخالفة للحق في الحياة والكرامة، مما رسّخ ثقافة حقوق الإنسان في النظام الجديد.

قضية (Grootboom) 2000:

مجموعة من المواطنين الفقراء رفعوا دعوى ضد الحكومة لعدم توفير مساكن ملائمة، إلا أن الحكومة اعتبرت أن توفير السكن ليس التزاماً فورياً، المحكمة قضت بأن الحق في السكن جزء من الحقوق الدستورية الملزمة للدولة، وألزمت الحكومة باتخاذ خطوات عملية لتوفير السكن للفئات المهمشة.

المحكمة عززت فكرة أن الحقوق الاجتماعية ليست مجرد مبادئ توجيهية، بل التزامات قانونية قابلة أكدت أن الحق في السكن جزء من الحقوق الدستورية الملزمة للدولة، وألزمت الحكومة باتخاذ خطوات عملية لتوفير السكن للفئات المهمشة.

ثالثاً: المقاربة السودانية

المحكمة الدستورية في السودان معطلة بسبب عدم تسمية قضاتها، مما يعني غياب أهم آلية لحماية الدستور والحقوق.

هذا الوضع يفتح الباب أمام السلطة التنفيذية والعسكرية لتجاوز الحقوق بلا رقيب، ويضعف مسار العدالة والعدالة الانتقالية.

السودان بحاجة إلى قضاء مستقل وفعال، قادر على فرض الرقابة الدستورية، ومراجعة القوانين الاستثنائية، وضمان عدم استخدام الطوارئ كذريعة لقمع الحقوق أو لتصفية الخصوم السياسيين.

رابعاً: معايير المحاكمة العادلة كمؤشر لسيادة

القانون

استقلال القضاء

حق الدفاع

علانية المحاكمة.

افتراض البراءة

منع الاعتقال التعسفي

والمساواة أمام القانون.

هذه المعايير هي الضمانة ضد تحويل القانون إلى أداة سياسية أو انتقامية.

خامساً: التوصيات العملية لإعمال سيادة حكم القانون في السودان

إعادة تفعيل المحكمة الدستورية فوراً عبر تسمية قضاتها وفق معايير الاستقلالية والكفاءة.

ترسيخ استقلال القضاء من خلال آليات شفافة للتعين وضمان عدم خضوعه للسلطة التنفيذية أو العسكرية.

إصدار تشريعات واضحة تمنع الاعتقال التعسفي وتضمن حق الدفاع والمحاكمة العادلة.

فرض الشفافية والمساءلة بإلزام الحكومة بالكشف عن الإجراءات الأمنية ومراجعتها قضائياً.

المساهمة في العدالة عبر محاكمة الجرائم الجسيمة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

التأكيد على دور نقابة المحامين في مراقبة المحاكمات وانها تعمل وفق لقانون ولعب دور ال Amicus Juriae/ Curiae

هو أداة قانونية مهمة لتوسيع النقاش القضائي وضمان أن المحكمة لا تقتصر على حجج الأطراف المتنازعة فقط، بل تستفيد من خبرات المجتمع المدني والأكاديميين في السياق السوداني.

مراقبة المحاكم أو مراقبة المحاكمات (Court Monitoring / Trial Observation)

وهي ممارسة معترف بها دولياً لضمان الشفافية والالتزام بمعايير المحاكمة العادلة.

تفعيل دور المجتمع المدني والمحامين في توثيق الانتهاكات

الاستفادة من التجارب الدولية (جنوب أفريقيا، ألمانيا، الولايات المتحدة) لتجنب تكرار أخطاء الماضي وبناء ثقافة قضائية جديدة.

الخاتمة

التجارب العالمية من قوانين الأجانب والتخريض على الفتنة من قضية كوريماتسو، وصولاً إلى قضيتي حمدي ورسول، تُظهر أن القضاء قد يتردد في مواجهة السلطة التنفيذية زمن الحرب، لكنه أيضاً قادر على فرض حدود لحماية الحقوق. وفي السودان، المطلوب اليوم هو قضاء مستقل وشجاع يعيد تفعيل المحكمة الدستورية، ويضمن الديمقراطية والعدالة، ويُسهّم في بناء دولة القانون بما يعيد الثقة الشعبية ويؤسس لسلام مستدام.



سودان بلا نقود..

المقايضة تعود لتحكم الأسواق: فأس مقابل ذرة... وكُرسي مقابل الوقود

ملخص

تعاني مناطق واسعة في السودان من غياب شبه كامل للسيولة النقدية بعد انهيار النظام المصرفي خلال الحرب، ما دفع السكان إلى الاعتماد على المقايضة والدَّين لتأمين احتياجاتهم. فالأدوات المنزلية والملابس وحتى الأثاث باتت تُستبدل بالحبوب أو الوقود، في ظل حصار مدن وانقطاع الاتصالات وتوقف حركة الأموال.

تسببت الحرب في تفاقم الجوع والنزوح وانهيار الأمن، خصوصاً في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، حيث بات امتلاك النقود مخاطرة. وفي المقابل، ظل تطبيق «بنكك» متنفساً محدوداً في المناطق المرتبطة بالاتصالات، بينما اعتمد تجار كُثر على نظام الثقة والدَّين انتظاراً لعودة الخدمات الإلكترونية.

ومع احتراق مبنى البنك المركزي وإغلاق أو نهب البنوك، انهار الجنيه السوداني وارتفعت أسعار العملات الأجنبية بشكل غير مسبوق. قبل الحرب، كان السودان يخطو نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً وانتشاراً للمعاملات الرقمية، لكن الصراع حطم هذا المسار وأعاد البلاد إلى اقتصاد طارئ يقوم على المبادلات البدائية.

ومع انتشار أجهزة ستارلينك المهرَّبة، حاول السكان إيجاد بدائل للاتصال رغم القيود والحظر. كما لجأ كثيرون إلى استلام التحويلات عبر أقاربهم لعدم امتلاكهم حسابات مصرفية. وفي ظل طباعة أوراق نقدية جديدة من جانب سلطات الجيش، اتسعت الفجوة المالية بين مناطق السيطرة المختلفة، ليصبح السودان مقسماً فعلياً إلى نظامين ماليين يعكسان تشظي الدولة.

رغم أن 15 في المئة فقط من السكان كانوا يملكون حسابات مصرفية وفق البنك الدولي. ويقول ويليام كوك، الخبير في «سجبان»، إن النظام المالي كان يستعد لانتقال كبير نحو نموذج أكثر انفتاحاً، مشابه لما حدث في كينيا وتنزانيا وغانا، لكن الحرب أوقفت هذا التطور. وخلف الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع عشرات الآلاف من القتلى وقرابة 12 مليون نازح، فيما تصف الأمم المتحدة الوضع بأنه أسوأ أزمة جوع ونزوح في العالم. وفي العديد من المناطق، خاصة الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، انهار الأمن كلياً وانتشرت عمليات النهب والابتزاز. ويقول دفع الله إبراهيم، صاحب بقالة في أم درمان التي استعادها الجيش، إن مجرد امتلاك نقود ورقية قد يعرض صاحبها للخطر. ورغم ذلك، يبقى تطبيق «بنكك» شريان حياة في المناطق التي توجد بها اتصالات، إذ يسمح للناس بتلقي الرواتب والمساعدات وتحويل الأموال من الخارج. لكن في مناطق أخرى معزولة مثل كادوقلي، إضطر السكان إلى إيجاد طرق بديلة للتعامل. ويشرح التاجر عبد الرحمن أنه اعتمد على نظام ثقة بسيط، حيث يمنح عملاءه بضاعة بالدين ويقول لهم: «سددوا حين يعود بنكك للعمل»، مسجلاً ديونهم في دفتر.

ومع انهيار الشبكات المحلية، انتشرت أجهزة ستارلينك المهربة التي تُوجَر بالساعات، وكثير منها كان مملوكاً لمقاتلي الدعم السريع. وقد أصدر الجيش في ديسمبر 2024 قراراً بحظر بيعها واستخدامها. ويؤكد موظف حكومي آخر، يوسف أحمد، أنه عندما سيطرت قوات الدعم السريع على الخرطوم، كانت تفرض عمولة تصل إلى 25 في المئة مقابل توفير السيولة مقابل التحويلات الرقمية.

كما أن المعاملات الإلكترونية تحتاج إلى حساب بنكي وجواز سفر وهاتف، وهي أمور لا تتوفر لعدد كبير من السكان، خصوصاً في المناطق الريفية. لذلك يلجأ كثيرون إلى الأقارب أو الجيران لاستلام التحويلات نيابة عنهم، وهو حل يعتمد على الثقة تماماً دون أي ضمانات. وقد سمح بنك الخرطوم حديثاً بفتح حسابات عن بُعد وقبول هويات منتهية الصلاحية للتخفيف من الأزمة.

وفي المقابل، بدأت السلطات الموالية للجيش بطباعة أوراق نقدية جديدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما أدى إلى مزيد من الانقسام المالي. وهكذا بات السودان فعلياً مقسماً إلى منطقتين: واحدة تحت حكم الجيش في الشمال والشرق والوسط، وأخرى تحت سيطرة قوات الدعم السريع في الغرب والجنوب، في انعكاس مباشر لتشطيت الدولة ومؤسساتها المالية.

في ظل غياب السيولة النقدية في السودان، باتت الحياة اليومية تعتمد على العودة إلى أبسط أشكال التداول المالي. فمع إنهيار النظام المصرفي خلال عامين من الحرب، أصبح الاعتماد على المقايضة والدين الوسيلة الأساسية لكثير من السكان لتأمين احتياجاتهم. ويقول علي، وهو موظف حكومي من مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان، إنه لم يحمل أي نقود ورقية منذ أكثر من تسعة أشهر، في وقت تحاصر قوات الدعم السريع المدينة ضمن معاركها المستمرة مع الجيش منذ أبريل/نيسان 2023.

وكما يحدث في مدن عديدة، تحولت الملابس والأدوات المنزلية إلى عملة تُستبدل مقابل كميات من الدقيق أو الأرز، أو حتى بضعة لترات من الوقود للمولدات والسيارات. ويروي علي أنه اضطر ذات مرة إلى مبادلة فأس وكرسي بثلاثة أكياس من الذرة الرفيعة، وهي سلعة غذائية رئيسية في العديد من مناطق أفريقيا. ومع انقطاع الاتصالات وانعدام النقود، وجد كثيرون أنفسهم مضطرين للعودة إلى المقايضة المباشرة.

ويشرح الصادق عيسى، وهو متطوع محلي تواصلت معه وكالة فرانس برس، أن سائقي التوك توك والدراجات النارية أصبحوا يتقاضون الزيت والصابون بدلاً من النقود مقابل الأجرة، بينما تقدم عائلات أخرى الذرة والدقيق والسكر مقابل الحصول على خدمات مثل صيانة السيارات.

إندلاع الحرب في الخرطوم أدى كذلك إلى احتراق مبنى البنك المركزي، المتصل بشبكة سويفت العالمية، قبل أن تسيطر عليه قوات الدعم السريع لما يقارب عامين. ومع إغلاق البنوك أو نهبها وتفرغ الخزائن، انهار الاقتصاد بسرعة. فالبيورو الذي كان يُعادل 450 جنيهاً سودانياً قبل الحرب، أصبح الآن يسجل 3500 جنية في السوق السوداء.

وقبل الحرب، كان السودان على مشارف تحول إقتصادي كبير بعد رفع العقوبات الدولية التي فرضت عليه منذ 1997. فقد بدأت المعاملات الرقمية، خصوصاً عبر تطبيق «بنكك» التابع لبنك الخرطوم، تنتشر في المدن،



نتنياهو بين العفو والمحاكمة: إسرائيل على حافة صراع دستوري

ملخص

أحدث طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عفواً رئاسياً عن قضايا الفساد التي يحاكم فيها، صدمة سياسية وقانونية داخل إسرائيل، نظراً لكونه أول طلب من نوعه قبل صدور حكم قضائي. الخطوة كشفت صراعاً مكشوفاً بين رئيس وزراء محاصر يسعى للهروب من المحاكمة، وبين مؤسسات تسعى لحماية ما تبقى من استقلال القانون، ما جعل الطلب أشبه بإعلان سياسي يفتح أسئلة واسعة حول من يحكم فعلياً في إسرائيل.

قبول العفو سيشكل انقلاباً سياسياً يعزز نفوذ نتنياهو داخل الائتلاف الحاكم، ويفتح له باب التحرك بثقة في الملفات الأمنية والسياسية. لكن الثمن سيكون باهظاً: احتجاجات واسعة، وتآكل ثقة الجمهور في القضاء، وتعميق الانقسام بين اليمين واليسار، إضافة إلى تحويل العفو إلى سابقة تسمح للإفلات من المحاسبة. أما رفض العفو، فسيديم القضاء ويقوي المعارضة، ويدفع الائتلاف للتفكير في مرحلة ما بعد نتنياهو، وربما يسرع تفككه أو يؤدي لانتخابات مبكرة.

يمثل طلب العفو قبل الإدانة سابقة غير معهودة، وينقل القضية من ساحة القضاء إلى ساحة السياسة. نتنياهو يبرر خطوته بأنها لحماية الاستقرار الوطني في ظل التهديدات الأمنية والانقسام الداخلي، مقدماً نفسه باعتباره الرجل الضروري لقيادة الدولة. لكن المعارضة ترى في الخطوة محاولة للهروب من العدالة، وتعميقاً لفجوة الثقة في مؤسسات الدولة، بينما يخشى القضاء أن قبول العفو سيكون بداية نهاية استقلاله.

يبقى السيناريو الثالث خيار «تعليق الطلب» دون قبول أو رفض، وهو حل يشتري الوقت لكنه يشل الدولة ويضع الحكومة والمعارضة في حالة انتظار متوتر. في المحصلة، يمثل طلب نتنياهو للعفو نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين السياسة والقانون داخل إسرائيل. وبغض النظر عن القرار النهائي، فإن إسرائيل تدخل فعلياً مرحلة «ما بعد نتنياهو»، سواء جاء ذلك قريباً أو بعد صراع طويل بين القضاء والسلطة التنفيذية.

يقودون حملة ضده بهدف - إسقاط حكم اليمين - لذلك فإن طلب العفو يشكل جزءاً من إستراتيجية سياسية وليست خطوة قانونية فقط .

ماذا لو قبل العفو؟

قبول الرئيس للعفو سيشكل لحظة زلزال سياسي، فنتياهو، الذي يعيش تحدٍ تهديد دائم من المحكمة سيصبح محرراً من أخطر ملف يهدد منذ عقد من الزمان، وستتغير قواعد اللعبة السياسية بالكامل، أول النتائج ستكون تعاضد نفوذ نتياهو داخل الائتلاف الحاكم، خاصة بين حلفائه في اليمين الديني والقومي الذين يعتبرون العفو انتصاراً لمعسكرهم، وسيتيح ذلك لنتياهو العودة بثقة أكبر إلى الملفات الأمنية وربما الإدام على خطوات عسكرية أو سياسية جريئة ليثبت كفاءة بعد العفو، لكن ثمن هذا السيناريو سيكون باهظاً، إحتجاجات واسعة في الشارع، إنهيار ثقة قطاعات من الاسرائيليين في القضاء، واحتمال توسع الشرخ بين اليمين واليسار إلى مستوي يصعب "لمة" وعلى المدى البعيد، نفتح باب الإفلات السياسي من المحاسبة،

ماذا لو رفض العفو؟

أما إذا رفض "هرتسوغ" طلب العفو فسوف يكون هناك مسار آخر تماماً فرفض العفو سيعزز هيبة القضاء، ويعيد الاعتبار لمبدأ الفصل بين السلطات ويمنح المعارضين دافعاً جديداً . سيجد نتياهو نفسه في زاوية ضيقة، حيث ستتواصل محاكمته بوتيرة أسرع، وسيبدأ قادة الائتلاف في التفكير الجاد بمرحلة مابعد نتياهو - خشية إنهيار الحكومة إذا صدرت أدانة بحقه. كما أن المعارضة ستعتبر رفض العفو انتصاراً، وستعود لتحريك الشارع كما فعلت في مواجهة - الإصلاح القضائي - قبل عامين هذا الوضع قد يسرع في تفكك الائتلاف أو يمهّد لإنتخابات مبكرة .

سيناريو ثالث: المحاكمة

قد يلجأ الرئيس إلى خيار وسط، عدم رفض الطلب، وعدم قبوله بشكل نهائي، وتركه قيد الدراسة، هذا السيناريو يشترى الوقت ويخفض الاحتقان، لكنه يضع الحكومة في حالة شلل، نتياهو سيظل يحاكم، لكنه سيستغل "تعليق الطلب" لتأخير أي

في خطوة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل السياسي، تقدم رئيس الوزراء بنيامين نتياهو بطلب رسمي إلى الرئيس إسحق هرتسوغ لمنحة العفو في قضايا الفساد التي يحاكم فيها منذ سنوات. لم يكن توقيت الطلب ولا نعتة مفاجئاً، لكن رمزيته السياسية والقانونية أحدثت "رجة" عميقة داخل المشهد الاسرائيلي، إذ تعكس لحظة صراع مكشوف (بين رئيس وزراء محاصر) و(مؤسسات دولة تحاول حماية ماتبقى من استقلالها) طلب العفو ليس حدثاً، قانونياً عادياً فهو أشبه بإعلان سياسي مكتمل الأركان يفتح الباب لأسئلة تتجاوز ملفات الفساد إلى جوهر النظام السياسي الإسرائيلي نفسه من يحكم؟ ومن يملك سلطة تحديد مصير رئيس الوزراء؟ وهل يتحول القانون إلى فضيل على مقاس السياسة .

عفو قبل الإدانة :

يجمع القانونيون في إسرائيل على أن طلب العفو قبل صدور حكم قضائي يعد سابقة غير معهودة، فالعفو وفق الأعراف الدستورية، يأتي بعد أدانة نهائية، أو على الأقل بعد مسار قضائي مكتمل. أما في منتصف الطريق، فذلك ينقل النقاش من ساحة القضاء إلى ساحة السياسة، بهذه الخطوة، يرسل نتياهو رسالة واضحة:

المحاكمة عبء على الدولة، وعلى الرئيسي التدخل لأنقاذ الاستقرار الوطني، لكن المعارضة تري الأمر بصورة معاكسة تماماً. وتعتبر طلب العفو، هروباً من العدالة " وتحدياً سافراً لمبدأ المساواة أمام القانون، وبين هذين الخطين، يقف النظام القضائي الذي يدرك أن قبوله للعفو سيعين بداية نهاية إستقلال، ورفضه قد يفتح الباب لصدام سياسي واسع . تفسير طلب نتياهو للعفو لايفصل عن اللحظة الحساسة التي تمر بها إسرائيل فالبلاد تعيش حالة إنقسام داخلي غير مسبوق، وتتواجه مع تحديات أمنية متراكمة على جبهات غزة ولبنان والضفة الغربية، مثل هذا السياق، يقدم نتياهو نفسه بإعتباره - الرجل الضروري - لقيادة الدولة في أوقات الأزمات، بينما يعتبر أن محاكمة تشنت جهده وتمنع تركيزه على الملفات .

لكن ذلك الطرح يخفي بعداً آخر، نتياهو طالما إستخدام - خطاب الإضطهاد - كأداة لحشد قواعده اليمينية، معتبراً أن القضاء والنخب الإعلامية



حكم نهائي ، أما المعارضة فستبقي في حالة ترقب وغضب بينما تتآكل ثقة الجمهور في المؤسسات .

“خلاصة”

طلب نتنياهو للعفو ليس مجرد إجراء ، أنه إعلان عن بداية مرحلة جديدة من الصراع بين السياسة والقانون في إسرائيل فالقرار قبولاً أو رفضاً- سيؤثر

عميقاً علي شكل النظام السياسي ومستقبل اليمين واليسار ، وعلي قدرة الدولة علي ادارة انقساماتها الداخلية .

قد ينجح نتنياهو في الإفلات من قبضة القضاء وقد تنجح الدولة في فرض سيادة القانون عليه ، لكن المؤكد أن إسرائيل دخلت مع هذا الطلب مرحلة “مابعد نتنياهو” سواء تحقّق ذلك قريباً أو علي المدى البعيد.



وقفة ترامب بشأن الهجرة إلى «العالم الثالث»

ماذا تعني بالنسبة لأفريقيا؟

ملخص

تهدد ترامب بتجميد الهجرة من «دول العالم الثالث» وإن بدا خطاباً أكثر منه سياسة، يعمّق بالفعل القيود المفروضة على المهاجرين الأفارقة. فالإدارة الأمريكية أعادت خلال الأشهر الماضية توسيع حظر السفر ليشمل سبع دول أفريقية، مع ارتفاع حاد في الرفض الإداري وتعليق عدد من المسارات القانونية للهجرة.

تعهدت ترامب بإلغاء اللجوء أو سحب الجنسية تصطدم بحواجز قانونية قوية. لا يمكن إلغاء حق اللجوء أو سحب الجنسية إلا وفق شروط ضيقة يفرضها الكونغرس، لكن الإدارة قادرة على إبطاء الإجراءات، وزيادة الاحتجاز، وتعليق برامج اللاجئين—وهو ما أدى فعلياً إلى شلل خطوط إعادة التوطين للاجئين الأفارقة العالقين في دول مثل كينيا ورواندا.

وثيقة مسربة من الخارجية الأميركية أدرجت 25 دولة أفريقية ضمن قائمة مهددة بتشديد القيود، من نيجيريا ومصر وإثيوبيا إلى دول أصغر. هذا الإطار غير الرسمي يسمح لواشنطن بتوسيع القيود دون إعلان حظر شامل، عبر ملفات منفصلة لكل دولة بزعم وجود ثغرات أمنية أو إدارية.

رغم الضجيج السياسي، يؤكد خبراء أن سياسات الإدارة الحالية تُحوّل الهجرة إلى ساحة صراع سياسي، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا. ويرون أن هذه البيئة العدائية قد تدفع الدول الأفريقية إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية، حتى لا يبقى تصوير الهجرة إلى الغرب على أنها «طريق النجاة الوحيد» لشعوبها.

رغم أن تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتجميد الهجرة من دول العالم الثالث ربما يكون مجرد تهديد بالهلع أكثر منه قانوناً، فإنه يهدد بتسريع إغلاق باب هادئ بدأ يقفل بالفعل أمام أفريقيا.

ويخشى البعض أن يؤدي تعهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ«إيقاف الهجرة بشكل دائم» من ما أسماه «دول العالم الثالث» إلى فرض حظر أوسع على المهاجرين الأفارقة، مما يؤدي إلى تشديد النظام الذي يعمل بالفعل ضد القارة.

بعد أن أطلق مواطن أفغاني كان يعمل مع الجيش الأميركي النار على اثنين من أفراد الحرس الوطني في واشنطن العاصمة، أعلن موقع Truth Social يوم الخميس عن تجميد شامل للقبول من مساحات شاسعة من الجنوب العالمي.

هذا بالإضافة إلى إلغاء ملايين الموافقات الصادرة في عهد بايدن. كما تعهدت بسحب المزايا والإعانات القيدالية من غير المواطنين، بل وسحب جنسية المهاجرين الذين يُعتبرون «غير متوافقين مع الحضارة الغربية».

لكن خلف اللغة التي تصدرت عناوين الصحف، يقول بعض الخبراء إن شيئاً لم يتغير من الناحية القانونية، ويجادلون بأن تعهد ترامب لا يزال مجرد خطاب، دون أمر تنفيذي، أو إعلان، أو استخدام الصلاحيات اللازمة لجعله حقيقياً.

ويقولون إن هذا لا يبقى سوى الإجراءات السابقة التي اتخذتها الإدارة باعتبارها السياسة التشغيلية، والتي أُلقت بالفعل بظلالها الطويلة على الهجرة الأفريقية.

ولكن هذا التأكيد يقابله فيديريكو مانفريدي فيرميان، خبير السياسة الخارجية وباحث في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، الذي يزعم أن غياب قانون رسمي لا يمنع «العمل الإداري السريع».

أفريقيا بالفعل في الخطوط الأمامية لقيود ترامب

في يونيو/حزيران، أعاد البيت الأبيض فرض وتوسيع حظر السفر على أساس الجنسية، والذي يحظر بشكل كامل معظم فئات الدخول لـ 12 دولة، سبعة منها في أفريقيا: تشاد، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وليبيا، والصومال، والسودان.

بالنسبة لمواطني هذه الدول، يتمتع الموظفون القنصليون بسلطة تقديرية محدودة. وتواجه مجموعة ثانية من الدول - بوروندي وسيراليون وتوغو - قيوداً جزئية تؤثر على بعض فئات التأشيرات. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت معدلات الرفض بشكل حاد، حتى الطلبات الروتينية أصبحت عالقة في الانتظار الإداري.

جاءت مذكرة وزارة الخارجية المسربة، التي وقّعها وزير الخارجية ماركو روبيو. وتضمنت الوثيقة قائمة بـ 36 دولة مُعرّضة للتصعيد المحتمل في حال عدم استيفائها معايير الأمن والتحقق من الوثائق، منها 25 دولة أفريقية.

تتراوح هذه الدول من أكبر اقتصادات القارة، بما في ذلك نيجيريا ومصر وإثيوبيا، إلى دول أصغر مثل الرأس الأخضر وأوغندا وزامبيا. ورغم أن المذكرة لم تصل إلى حد فرض حظر، إلا أنها تشير صراحة إلى إمكانية فرض قيود على التأشيرات أو تعليق كامل للسفر. وبالنسبة للعديد من الحكومات الأفريقية وجماعات الشتات، فقد كانت بمثابة قائمة سوداء بحكم الواقع.

وعلى هذه الخلفية، فإن خطاب ترامب حول توقف «العالم الثالث» لا يشكل تهديداً جديداً تماماً بقدر ما يشكل تكتيفاً وتوسيعاً محتملاً لإطار عمل قيد الإنشاء بالفعل.

ومع ذلك، يرى فيرميان أن إعلان ترامب الأخير يتجاوز مجرد مسرحية سياسية. ويضيف لموقع «ذا أفريكا ريبورت»: «هذا التوقف الجديد يُمثل إشارة واضحة أخرى إلى أن الهجرة إلى الولايات المتحدة من دول الجنوب العالمي تزداد صعوبة، حيث تجمّدت العديد من المسارات أو أغلقت فعلياً».

ماذا قد يعني توقف «العالم الثالث» فعلياً؟

لو تعاملت الإدارة مع مصطلح «العالم الثالث» على أنه اختصار لـ «الدول النامية»، لكانت القارة الأفريقية بأكملها تقريباً تدرج تحت تصنيف واحد شامل. لكن البيت الأبيض لا يحتاج إلى حظر شامل لتحقيق نفس التأثير السياسي.

سياسياً، يمنح هذا الغموض الإدارة مجاًلاً واسعاً للتصعيد دون التداعيات الدبلوماسية التي قد يُسببها الإعلان الرسمي. فهو يسمح للمسؤولين بتوسيع القيود بهدوء في جميع أنحاء الولايات الـ 36 «المعرضة للخطر»، مع إصرارهم على أنهم لم يفرضوا تجميداً على مستوى القارة.

على القواعد.

إلغاء اللجوء

إن وعود ترامب الأكثر شمولية - بإغلاق باب اللجوء أو إلغاء الحماية للأفارقة بشكل جماعي - تصطدم مباشرةً بالحواجز القانونية التي وضعها الكونغرس في النظام. فبموجب القانون، يحق لأي شخص على الأراضي الأمريكية أو على حدودها طلب اللجوء، مدعوماً بقاعدة عدم الإعادة القسرية التي تمنع واشنطن من إعادة الأشخاص إلى أماكن يواجهون فيها الاضطهاد.

وقد تم تسليط الضوء على هذه الحدود في يوليو/تموز 2025، عندما أوقف قاضي فيدرالي محاولة ترامب «إغلاق اللجوء تماماً على

وبدلاً من الحظر الصريح، الذي من المؤكد تقريباً أنه سيُرفض باعتباره تعسفياً وتمييزياً، من المتوقع أن يكرر المسؤولون خطة يونيو/حزيران 2025: ملفات خاصة بكل بلد تزعم وجود ثغرات في التدقيق، ومخاطر أمنية، وإخفاقات بيروقراطية، مصحوبة بإعفاءات ضيقة للإشارة إلى ضبط النفس.

إن هذا المسار يسمح لواشنطن بتشديد الخناق على الهجرة الأفريقية وغيرها من الهجرة من خلال ارتفاع معدلات الرفض للطلاب والزوار والمهنيين والمتقدمين على أساس الأسرة، وتقليص المسارات القانونية مع الحفاظ على مظهر العملية القائمة

الحدود الجنوبية بعد أن أعلنت الإدارة «غزوًا» وجمدت نظام الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. هذا يجعل من شبه المستحيل على البيت الأبيض إلغاء طلبات اللجوء الأفريقية جملة وتفصيلاً. يقول خبراء قانونيون إن هذا قد يزيد من صعوبة عملية الفحص، ويوسع نطاق الاحتجاز، ويبطئ القضايا، لكنه لا يستطيع قانوناً إلغاء الطلبات دفعةً واحدة.

تكمّن نقطة الضعف الحقيقية خارج الأراضي الأمريكية. فرغم أن أوامر ترامب الصادرة في يناير/كانون الثاني 2025 قد ألغيت جزئياً، إلا أنها أدت بالفعل إلى تقطع السبل بالآلاف في شمال المكسيك، وإيقاف رحلات اللاجئين، وتجميد برنامج قبول اللاجئين الأمريكي.

بالنسبة للاجئين الأفارقة في مخيمات كينيا أو رواندا أو منطقة الساحل، انهار خط الأنابيب. ومن شأن أي توقف رسمي، على غرار ما يحدث في دول العالم الثالث، أن يُرسخ هذا الإغلاق ويرفع التكلفة السياسية المترتبة على إلغائه، حتى لو حدث المحاكم لاحقاً من نفوذ الإدارة.

هل يمكن لحاملي البطاقة الخضراء الأفريقية أو المواطنين الأميركيين أن يفقدوا وضعهم؟

لقد أرسل التصعيد الأخير لترامب - بإعلانه المفاجئ عن إنهاء الحماية القانونية لسكان الصومال في ولاية مينيسوتا وحث السلطات على «إعادتهم إلى حيث أتوا» - موجات من الصدمة عبر المجتمعات الأفريقية في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

في منشوره على موقع «تروث سوشيال»، زعم أن مينيسوتا كانت «مركزاً لأنشطة غسيل الأموال الاحتيالية» في عهد الحاكم تيم والز، وأعلن عن الإلغاء الفوري لبرنامج الحماية المؤقتة (TPS) للصوماليين في الولاية. رفض والز هذه الخطوة واعتبرها كبش فداء متوقعاً، قائلاً إن الرئيس «يستهدف مجتمعاً بأكمله على نطاق واسع» لصرف الانتباه.

تستضيف ولاية مينيسوتا أكبر جالية صومالية في البلاد، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 79,000 نسمة، مع أن 705 صوماليين فقط على مستوى البلاد يحملون حالياً وضع الحماية المؤقتة، وفقاً لبيانات الكونغرس. يخشى الكثيرون في المجتمع من أن خطاب الرئيس ينذر بأمر أكثر شمولاً، بما في ذلك تهديدات لحاملي البطاقة الخضراء وحتى المواطنين المجنسين.

لكن جدار الحماية القانوني الذي يحمي المقيمين الدائمين والمواطنين لا يزال قوياً. لا يمكن إبعاد حاملي البطاقة الخضراء إلا من خلال إجراءات فردية تستند إلى أسس قانونية محددة، مثل بعض الإدانات الجنائية أو الاحتيال الواضح في مجال الهجرة.

لا يجوز سحب الجنسية من المواطنين المجنسين إلا إذا أثبتت الحكومة كذبهم بشأن حقائق جوهرية أثناء التجنيس. ولا تُعد الآراء السياسية أو النشاط السياسي أو الأصل القومي أسباباً لسحب الجنسية، بغض النظر عن لغة الحملة الانتخابية.

تتمتع الإدارة بحرية أكبر في مجال الحماية الإنسانية المؤقتة وبرامج الإفراج المشروط، والتي يمكن تضيق نطاقها أو إيقافها مؤقتاً أو إنهاؤها - كما يوضح قرار مينيسوتا. لكن حتى الاستخدام الأكثر جرأة للسلطة التنفيذية لا يفي بوعده ترامب بـ«إلغاء ملايين» حالات القبول.

ومع ذلك، تتمتع الحكومة بسلطة واسعة لإبطاء أو تعليق إجراءات التأشيرات ومعالجة طلبات اللاجئين، ومراجعة البطاقات الخضراء الحالية، وإلغاء المزايا، كما يقول فيرميان. «بمجرد صدور توجيهات التنفيذ، قد يواجه العديد من الأفارقة الذين لديهم طلبات قيد الانتظار أو وضع إقامة قائم تأخيراً أو رفضاً أو حتى ترحيلاً».

الجهود المبذولة لتسييس الهجرة بشكل غير ملائم

ويقول أوتشي إيجوي، وهو زميل زائر في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، إن خطاب ترامب يتناسب مع نمط أوسع، ووصفه بأنه «تبسيط مفرط قصير النظر» للهجرة، التي أصبحت «أكثر تعقيداً بكثير».

ويقول لصحيفة «ذا أفريكا ريبورت» في إشارة إلى المملكة المتحدة، حيث تحركت حكومة حزب العمال أيضاً لتشديد قواعد الهجرة: «إن هذا جزء من الجهود المستمرة لتسييس الهجرة بشكل غير ملائم وإلقاء اللوم بشكل غير عادل على المهاجرين في العديد من الأمور السلبية التي تحدث في هذه البلدان».

ويقول إيجوي: «أمل أن تجبر هذه الموجة الجديدة من الأعمال العدائية الدول الأفريقية على النظر إلى الداخل والسماح لقاداتها بتنمية بلدانهم بحيث يتوقف مواطنوها عن الاعتقاد بأن خلاصهم وازدهارهم يكمن في مكان ما في الغرب حيث لا يرغبون فيهم».

قصة حب وملاiria ورصاص:

كيف قاد السودان الصحفي الأيرلندي ديكلان والش إلى قمة الصحافة العالمية وحصد جائزة بوليتزر؟

ديفيد ريشكي - صحيفة مايو نيوز الايرلندية



تعود عقارب الساعة إلى عام 1998، حين كان «ديكلان والش»، ابن مدينة بالينا، يخطو خطواته الأولى في عالم الصحافة كمراسل شاب لصحيفة «صنڊاي بيزنس بوست». خلال رحلة خاصة إلى كينيا، قاداته الأقدار ليعبر الحدود نحو السودان، وهناك قام بإعداد تقرير ميداني حول الصراع الدائر. يستذكر والش تلك اللحظات في حديثه لصحيفة «مايو نيوز» قائلاً: «كنت أحاول تتبع أثر كاهن أيرلندي سابق ترك سلك الكهنوت، وتزوج سيدة سودانية، وكان ينشط ضمن منظمة إغاثية في الجنوب. قادتني تلك المطاردة للرجل الذي يدعى «داني» لقضاء أسبوعين كاملين في منطقة تمرقها الحرب الأهلية في جنوب السودان آنذاك».

تركت تلك القصة أثراً لا يمحي في نفس والش، وأدرك حينها أن شغفه الحقيقي يكمن في العمل كمراسل أجنبي في القارة السمراء. وحين عاد إلى دبلن ليخبر مديره بقراره، جاء الرد صامداً: «أنت مجنون!».

حاول المحرر ثنيه عن قراره واصفاً الفكرة بالسيئة، وحذره قائلاً: «إذا ذهبت إلى أفريقيا، ستدمن الشرب، وستفتك بك الملاريا، وستقع في غرام امرأة محلية تتزوجها ولن تعود إلى وطنك أبداً». كان ذلك في ذروة حقبة «النمر السلتي»، حيث كان الإقتصاد الأيرلندي يزدهر وتتدفق الأموال بغزارة، وكانت الصحيفة تحقق نجاحات كبيرة.

لكن عزيمة والش كانت أقوى. والمفارقة، كما يعترف والش، أن محرره كان محقاً في جانبين من نبوءته: «زوجتي سودانية بالفعل، وتزوجنا في حفل بالقرب من ويستبورت، كما أنني أصبت بالملاريا مرتين».

«إهمال مروع»

خاض والش مسيرة مهنية حافلة بالمخاطر والإنجازات، حيث نقل الأخبار من بؤر التوتر في أفغانستان، وباكستان، وإيران، والعديد من الدول الأفريقية. ومنذ عام 2019، يتبوأ منصب كبير مراسلي الشؤون الأفريقية في صحيفة «نيويورك تايمز».

شملت تغطياته الحديثة المشهد السياسي في كينيا والاضطرابات في شرق الكونغو الديمقراطية، إلا أن تركيزه الأكبر خلال العامين الماضيين انصب على الحرب الطاحنة في السودان. وتتويجاً لهذا الجهد الاستقصائي العميق، نال والش وفريقه جائزة «بوليتزر» المرموقة في فئة التقارير الدولية

في مايو الماضي. كما كرمته جامعة مدينة دبلن في أكتوبر بمنحه الدكتوراه الفخرية، وحاز على جائزة التميز في تقارير السياسة الخارجية من جامعة جورج تاون.

في كلمته بجامعة جورج تاون، سلط والش الضوء على المأساة السودانية قائلاً: «أرى أن هذا الصراع يعاني من إهمال مروع، خاصة عند النظر إلى حجم الحرب ونطاقها، وفداحة العذاب الذي يواجهه المواطن السوداني البسيط». ويبيد والش دهشته الدائمة من قدرة الناس على الانفتاح والحديث معه، هو الغريب الذي يظهر فجأة في أسوأ أيام حياتهم، ليشاركوه قصصهم المؤلمة. يقول: «إنه شعور مثير أن تكون شاهداً على التاريخ وهو يُكتب، حتى لو كان تاريخاً لبلد بعيد».

ورغم البعد الجغرافي للسودان، فإن الروابط الإنسانية التي يبنّيها والش تظل عميقة. يروي قائلاً: «قبل شهر، كنت أعطي حصار مدينة الفاشر غرب السودان. كانت المدينة محاصرة بجدار ترابي ضخّم بطول 40 ميلاً شيدته قوات الدعم السريع، مما قطع إمدادات الغذاء والدواء. لم أستطع الوصول جسدياً، لكنني نجحت في التواصل عبر الفيديو مع الدكتور عمر سيليك، الطبيب في آخر مستشفى يعمل بالمدينة».

كان اللقاء مؤثراً للغاية؛ حيث أخبره الطبيب أنهم يضطرون لأكل علف الحيوانات للبقاء على قيد الحياة. شكر الدكتور سيليك والش قائلاً: «من الرائع رؤية وجه شخص من العالم الخارجي يهتم لأمرنا وينقل قصتنا». بقيا على تواصل عبر الرسائل، لكن بعد أيام قليلة، وفي يوم جمعة، استهدفت طائرة مسيرة مسجداً كان يصلي فيه الدكتور سيليك، مما أدى لمقتله مع 75 آخرين. يعلق والش بحزن: «كان وقع الخبر ثقيلاً عليّ. لقد نقلنا خبر الغارة وخبر وفاته».

في مرمى القناصة

لا يخلو عمل ديكلان والش من مخاطر حقيقية. التحدي الأكبر غالباً هو الوصول اللوجستي إلى مناطق النزاع. يوضح والش: «عليك تجاوز العقبات العملية للوصول، والتنقل، وإيجاد المصادر الموثوقة».

في زيارة للعاصمة الخرطوم في مارس الماضي، وصل الفريق في توقيت حرج، حيث كان الجيش يشن هجوماً واسعاً لاستعادة المدينة من قوات الدعم السريع. يقول والش: «شهدنا قتالاً ضارياً.



فيها، أذهل بتنوع الوجوه المهاجرة من حولي. أرى أشخاصاً قادمين من المناطق التي أعطي صراعاتها». ويشير إلى وجود العديد من الكوادر الطبية السودانية في أيرلندا. ومؤخراً، أجرى مقابلة مع طبيب سوداني في «لونغفورد» كان قلقاً على شخص محاصر في منطقة الحرب. يختم والش قائلاً: «مع تقلص العالم، تصبح القصص القادمة من السودان البعيد مرتبطة بشكل وثيق بمجتمعاتنا هنا في أيرلندا».

رغم تجواله الدائم، يظل قلب والش معلقاً بمقاطعة مايو، حيث يزور والديه بانتظام خارج ويستبورت. وربما، في يوم ما، قد تحط رحاله نهائياً حيث بدأت قصته.

كنا نتنقل متسللين إلى مواقع القناصة المطلّة على النيل. الخطر كان دائماً، خاصة مع انتشار الطائرات المسيّرة (الدرونز) التي غيرت وجه المعارك في أفريقيا بفضل التكنولوجيا القادمة من تركيا والصين وإيران».

يشرح والش كيف جعلت هذه الطائرات التغطية الصحفية أكثر رعباً وتعقيداً، فهي تغطي مساحات واسعة وتضرب دون سابق إنذار، مما دفع فريقه للاستعانة بضباط أمن ذوي خبرة قتالية لضمان سلامتهم.

يلمس والش بنفسه كيف أصبح العالم قرية صغيرة بفضل التكنولوجيا وسهولة التنقل والهجرة. يقول خلال زيارته لدبلن: «في كل مرة أعود



متاهة البارود..

وثائقي يحكي قصة مغامرون تمتلى بهم سوح الوطن

يقدم وثائقي «متاهة البارود» صورة مكثفة لمسار الانقلابات في السودان، وكيف تحولت البندقية من أداة سلطة إلى لعنة تُشعل الصراع وتفكك الوطن. ينطلق الفيلم من مقولة أن «نفس البندقية التي قسمت السودان إلى شعبين» ما زالت حاضرة، وأن سوح البلاد امتلأت بمغامرين يدفعون ثمن طموحاتهم دمًا ودمارًا، بينما تتكرر الدروس نفسها منذ الاستقلال وحتى الحرب الراهنة.

ملخص

يؤكد الفيلم أن نظام الإنقاذ كان الأكثر إضرارًا بالمؤسسة العسكرية عبر تسليح القبائل وإنشاء قوات موازية أضعفت الجيش وغيّرت طبيعته، ما فتح الباب لتحالفات خطيرة كالتحالف بين البرهان وحميدتي الذي مهد لانفجار حرب أبريل 2023. فالبندقية خرجت عن السيطرة، وأصبحت المواجهة بين جيش منقسم وقوة وُلدت من رحمته، وسط وطن يتمزق وشعب يزداد معاناته بلا أفق.

يتتبع الوثائقي تاريخ الانقلابات منذ عهد عبود إلى نميري والبشير، كاشفًا حجم التصفيات داخل الجيش والانقسامات الدامية التي أضعفت وحدته وقوميته. ويستعرض محاولات انقلابية تحولت إلى مذابح، أبرزها أحداث 1959، و19 يوليو 1971، وغزو 1976، ثم إعدامات رمضان 1990، مسجلًا كيف أريقَت مئات الأرواح ودُمّرت بنية الجيش بفعل الصراع على الحكم.

يخلص الوثائقي إلى أن التاريخ والحاضر يثبتان أن العسكر مسؤولون عن تراجع السودان وتخلفه، وأن البلاد أمام خيارين لا ثالث لهما: إما البقاء في ظلام حكم البندقية، أو استئناف المشروع الوطني بإعادة الجيش إلى الثكنات وفتح الطريق نحو دولة مدنية تستعيد المستقبل. ينتهي الفيلم، لكن مأساة الشعب والجيش والوطن مع البارود لا تزال مستمرة.



إنقلاب يتلوه إنقلاب
ووطن كامل غارق في
«متاهة البارود» الوثائقي
الذي بثته منصات إذاعة
«هلا 96» وللمفارقة الإذاعة

فقدت موجتها ونقاط بثها من الخرطوم مثلها
وكثير من المؤسسات التي كذفت بها الحرب بعيداً
يخبركم زهير حسن أحمد مقدم الوثائقي «إنها
نفس البندقية التي سبق أن قسمت السودان إلى
شعبين ودولتين. والخشية كل الخشية أن تعيد
التجربة مرة أخرى. لأنها لم تعد بندقية في مواجهة
بندقية وإنما بنادق لا حصر لها. والبارود معبأ
والزناد قريب.. والمغامرون تمتلئ بهم سوح الوطن»
الوثائقي حاول أن يضع النقاط على الحروف
وهو يتتبع مسارات المتاهة حين يقول أعدموا
قاداتهم من الضباط العظام/ قادوهم بأقدام مصفدة..
وأعين معصوبة... أوقفوهم في (الدزوة) حيث ساحة
الإعدام.. ثم أطلقوا عليهم وابلاً من الرصاص/ هكذا
تفعل بندقية الحكم ما من لم يقتل من الضباط
الأكفاء فسيحكم عليه بالسجن.. أو الطرد من الخدمة
أو مغادرة البلاد / .. وكل ذلك من أجل تثبيت دعائم
الحكم أيضاً ليخبرنا ان معركة اليوم هي أبنه
الأمس البعيد هي المولود الشرعي للحظة فتح
الجنرال عبود شهية الضباط المغامرين في القفز
إلى مقاعد السلطة.. فقد تأكدوا أن الوصول إلى حكم
البلاد سيكون سهلاً كما فعل كبيرهم الذي علمهم
الإنقلاب..

ففي أعوام حكم عبود الستة جرت ثلاث محاولات
لإزاحة الجنرالات الذين تمتعوا بنعيم الحكم وسلطة
الأمر والنهي ففي التاسع من نوفمبر سنة تسعة
 وخمسين.. وقبل إكمال الانقلاب عامه الأول شهدت
العاصمة صراعاً داخلياً بين وحدات الجيش..
ففي شوارع أم درمان دار قتال عنيف بالذخائر
الحية.. بين قوات من سلاح المهندسين التي توالي
المجلس العسكري من جهة.. وقوات المشاة التي
يقودها المقدم علي حامد زعيم المحاولة الانقلابية
من جهة أخرى..

هذا الصدام هو الأول في تاريخ السودان حديث
العهد بالاستقلال بين وحدات تنتمي لجيش قومي
واحد.. عصفت المطامع والتنافس بين العسكريين
بوحدة وتماشك وقوميته

في حقبة الجنرال نميري حاول هاشم العطا
ورفاقه في التاسع عشر من يوليو عام واحد
وسبعين إزاحة جعفر نميري الذي طردهم قبل حين.

وتصاعد عدد ضحايا الجيش من الجيش.. حيث
انقسمت القوات المسلحة بين مؤيد ومعارض.. وفي
بيت الضيافة سالت دماء ما يزيد عن الثلاثين من
الجنود على أيدي إخوانهم الجنود..

بعد فشل المحاولة الانقلابية أقيمت محاكمات
عجلى للعسكريين والمدنيين على حد سواء.. وقتل
الرفاق الرفاق.. أحد عشر ضابطاً منهم هاشم
العطا وفاروق حمد الله.. وسجن وطرد من الخدمة
العسكرية ما يزيد عن الخمسة والخمسين
حاولت الجبهة الوطنية التي ضمت الأمة
والاتحادي والإخوان المسلمين وعدداً من العسكريين
أن تنأز من النميري.. في يوليو عام ستة وسبعين..
وهو ما سماه نظام مايو الغزو الليبي وحركة
المرتزقة.

ولأن حكم العسكر لا يستقر عرشه حتى يراق
على جوانبه الدم.. فقد أريق دم كثير.. أوله دم قائد
المحاولة المقدم محمد نور سعد الذي أعدم في
أغسطس بتهمة الخيانة العظمى...

وقدّم للمحاكمات تلتمية وستة وعشرين 326
واعقل ميتين وستاشر 216
أما مجموع القتلى من جنود المحاولة فبلغ عددهم
سبعماية 700

أما نظام مايو فخر تسعة ضباط
وثلاثة وسبعين من ضباط الصف والجنود
وفقد أثناء القتال خمسة عشر

ثمانمائة روح سودانية راحت سدى من أجل الحكم
مع انقلاب الجنرال البشير كانت البداية مذهشة
نوعاً ما.. إذ لم تسفح فيها دماء كثيرة جراء الانقلاب..
ولكن في الثالث والعشرين من أبريل عام تسعين
الموافق للثامن والعشرين من رمضان قام ثمانية
وعشرون ضابطاً من رتب مختلفة تدعمهم عدة
تنظيمات سياسية بمحاولة الانقلاب علي النظام
الجديد فشلت المحاولة. والسبب: مغلومة وصلت
إلى أصحاب الحكم الجديد قبل ساعة الصفر .

ما أن أحبطت المحاولة التي قادها اللواءات خالد
الزين وعبد القادر الكدرو ومحمد عثمان كرار
ورفاقهم حتى عقدت محاكمات عسكرية ليس لها
مثيل في التاريخ في السرعة وتجاوز مبادئ العدالة
لم تطلع شمس اليوم التالي إلا وثمانية وعشرون
ضابطاً قد ثقب الرصاص أجسادهم.. لم ينتظر
قادة نظام الإنقاذ حتى يتأكدوا من موتهم.. ركموا
الأجساد فوق بعضها ثم أهالوا عليهم التراب في
حفرة أخفوا مكانها طيلة ثلاثين عاماً...

ترملت ثمان وعشرون زوجة.. وتيتم مئات الأطفال..
الذين لن يروا آباءهم إلى الأبد أما بقية المشتركين



البرهان حليفه في انقلاب أكتوبر صلاحيات واسعة وأعفاه من رقابة الجيش.. وأطلق لطموحاته العنان تجنيداً وتسليحاً وتشويهاً وانتشاراً من أدنى البلاد إلى أقصاها

كل ما سبق كان بروفة للجحيم الكبير الذي تفجر في منتصف أبريل ألفين وثلاثة وعشرين... بسبب مواجهة بندقية الجيش لبندقية الدعم السريع الخارج من رحمته.. ولا تزال البنادق تلعلع.. والوطن يتمزق.. والمواطن تشتد معاناته ويتشرد.. في الوطن.. وخارج الوطن.. بلا أفق ولا مستقبل ولا أمل في حل قريب.. فعند الطرفين المجدد للبندقية درس التاريخ يقول.. إن السبب في تخلف السودانين الآن المسؤول الأول عنه هو الجيش وانقلاباته منذ فجر الحكم الوطني وصولاً إلى الخراب الأعظم في أيامنا هذه

ودرس الحاضر يقول.. إننا بين خيارين: البقاء في عتمة الواقع حيث حكم العسكر أو نستأنف المشروع الوطني ونلحق بمن سبقنا فنعيد العسكر إلى الثكنات.. ونشرع للمستقبل النوافذ.. ونفتح الأبواب لمقبل الأمل. ينتهي فيلم «هلا» الوثائقي ويستمر فيلم معاناة شعب وجيش ووطن مع بندقية العسكر وطموحات الضباط لتحقيق أحلامهم وصناعة مجدهم الشخصي.

في المحاولة فجرت عليهم سُنَّة الطرد والسجن.. والتجريد من الرُتب.. والحرمان من الحقوق.. شهد السودان تسعة انقلابات فاشلة.. بين سبعة وخمسين من القرن الماضي وألفين وواحد وعشرين.. بالإضافة إلى أربعة انقلابات اقتطعت 57 عاماً من تاريخ الحكم الوطني البالغة 69 عاماً كان المتضرر الأول هو الجيش.. حيث تفككت هيكلته.. وضعفت روابطه الداخلية، وصار نهباً للمطامع والكيد السياسي..

يتحمل عبود ونميري قسطاً وفيراً من ضعضعة المؤسسة العسكرية.. واهتزاز مكانتها وجعلها أداة لكل طامح في صَوْلجان السلطة لكن الضرر الأكبر على الجيش يتحمل وزره نظام الإنقاذ.. فقد قام بتسليح القبائل وإنشاء قوة الدفاع الشعبي والأمن الشعبي.. التي هي بمثابة أجسام موازية للجيش وجهاز الأمن.. كل ذلك لردع الخصوم والتنكيل بالحركات المطالبة.. وإخضاع الجنوبيين وغيرهم من مظلومي هوامش السودان المظلوم مواطنوه قاطبة.

كانت المتاهة تقودنا والبلاد نحو الجحيم كان تحالف الشر بين البرهان وحميدتي يقود إلى الهاوية الملتهبة.. الهاوية التي رآها الجميع وحذرت منها القوى السياسية فمع التعديلات التي بموجبها منح



كامل إدريس: بين رمزية المنصب وغياب الفعل قراءة نقدية موضوعية في ستة أشهر من رئاسة الحكومة

أحمد الليثي

ملخص

تولّى د. كامل إدريس رئاسة الحكومة في لحظة كان يُفترض أن تمنح السودان بارقة أمل لاستعادة شيء من مؤسسات الدولة المنهارة. لكن الأشهر الستة الماضية كشفت فجوة واسعة بين رمزية التعيين وفعالية الأداء، إذ بقيت الحكومة معلقة بين صورة رجل الدولة المنتظرة وواقع غياب الأثر على الأرض.

يشير إلى أن ما تحقق فعليًا كان أقل بكثير من المطلوب؛ فلا برنامج حكومي واضح، ولا رؤية معلنة، ولا إنجاز واحد قابل للقياس. تحركات خارجية مرتبكة، وتركيز على الزيارات الرمزية والاجتماعية، وتصريحات غير دقيقة في ملفات حساسة، وكل ذلك يعكس غياب جهاز مؤسسي مساند وعدم قدرة على تحويل المنصب إلى فعل تنفيذي مؤثر.

يرى الكاتب أن الحكومة جاءت في ظل فراغ سياسي ودستوري، بتعيين مباشر من مجلس السيادة، ومن دون عملية توافقية تمنحها قاعدة شرعية واضحة. ورغم الجدل حول مشروعيتها، فإن التقييم الحقيقي يعتمد على ما كان ينبغي عليها إنجازه: خطة طوارئ، إدارة الحرب، تحسين الخدمات، وإحياء العلاقات الخارجية—وهو الحد الأدنى لحكومة انتقالية في زمن الانهيار.

يخلص الكاتب إلى أن ضعف أداء الحكومة ينبع من محدودية خبرة رئيسها في إدارة الدولة والتعامل مع الأزمات، إضافة إلى انهيار البنية المؤسسية التي لا توفر الحد الأدنى من الأدوات اللازمة للعمل. وبعد ستة أشهر، تبدو هذه الحكومة أقرب إلى واجهة مدنية لواقع عسكري/أمني، لا إلى مشروع جاد لإعادة بناء الدولة. ويرى الكاتب أن السودان اليوم لا يحتاج إلى رمزية جديدة، بل إلى مؤسسات فاعلة وقرارات واضحة ومسارات عملية تحدث أثرًا حقيقيًا في حياة الناس.



الدستورية. وهذا يجعلها – من منظور التحليل السياسي – حكومة نشأت بقرار فوق في ظرف استثنائي أكثر منها حكومة قائمة على تفويض شعبي أو توافق وطني. ومع ذلك، فإن الدخول في جدل “الشرعية” – بين من يصفها بحكومة أمر واقع ومن يعتبرها حكومة طوارئ ضرورية – لن يغير من جوهر التقييم. فالمعيار الحقيقي للحكومة، مهما كانت طريقة تشكيلها، هو ما تقدمه للناس في ظل الحرب والانحيار.

ثانيًا: ما كان يُنتظر... وما كان ممكنًا
في لحظة كهذه، كان يفترض أن ينشغل رئيس الحكومة بـ:
* صياغة خطة طوارئ إنسانية واقتصادية،
* إطلاق مفاوضات لتخفيف آثار الحرب،
* إعادة تشغيل الخدمات الأساسية،
* تنظيم الجهاز التنفيذي المترهل،

منذ تعيين د. كامل إدريس رئيسًا لوزراء السودان، دخلت البلاد مرحلة جديدة كان يُفترض أن تحمل بارقة أمل في إعادة ترتيب المشهد السياسي، واستعادة جزء من مؤسسات الدولة المنهارة، وفتح نافذة نحو تخفيف المعاناة الإنسانية. لكن تقييم الأشهر الستة الماضية يكشف عن فجوة واسعة بين رمزية التعيين وفاعلية الأداء، وبين صورة رجل الدولة التي انتظرها الناس، وما ظهر فعليًا على الأرض.

أولًا: سياق التشكيل... حكومة نشأت في فراغ سياسي
قبل تقييم الأداء، لا بد من الإشارة – بقدر من الموضوعية – إلى طبيعة السياق الذي جاءت فيه الحكومة.

فقد تشكّلت عبر قرار مباشر من مجلس السيادة في وقت غابت فيه العملية السياسية التوافقية، وتعطلت مؤسسات الانتقال، وانهارت البنية

* واستعادة الحد الأدنى من العلاقات الإقليمية والدولية.

* إدارة ملف الحرب والتفاوض،
* خلق مركز تنسيق فعال بين الجيش، والولايات، والقطاع المدني.

هذه ليست ظموحات مرتفعة، بل الحد الأدنى من مهام أي حكومة انتقالية مسؤولة.

ثالثًا: الأداء الفعلي... خطوات رمزية بلا أثر مؤسسي

عند مقارنة التوقعات بما جرى فعليًا، تتضح الصورة التالية:

* غياب برنامج حكومي واضح
لم تُطرح رؤية، ولا خطة اقتصادية، ولا أولويات معلنة.

البلاد تعمل بلا "بوصلة تنفيذية".
* تحركات خارجية مرتبكة وغير بروتوكولية
زيارات دون دعوات رسمية، لقاءات غير مُعدة، ومواقف تفتقر إلى الاحترافية الدبلوماسية، ما يعكس غياب جهاز سياسي منظم يساند رئيس الوزراء.

* تركيز على الرموز والزيارات الاجتماعية
زيارة التكايا، زوايا الطرق الصوفية، والمناسبات الشعبية...

هذه أفعال تُحسب لرجل مجتمع، لا لرئيس حكومة في ظرف انهيار مؤسسات ودولة مأزومة.

* تصريحات غير دقيقة في ملفات حساسة
مثل نفى المجاعة أو إطلاق شعارات في دول أخرى بطريقة غير مدروسة — وهذا يضر بالمصداقية أكثر مما يعززها.

* غياب إنجاز واحد قابل للقياس
* لا تحسن في الخدمات،
* لا تقدم في ملف السلام،
* لا خطوات اقتصادية جادة،
* لا حتى تنظيم إداري أولي يعيد هيكلة مؤسسات الدولة.

رابعًا: أين تكمن المشكلة؟ في الرجل أم في البنية؟
للتقييم الموضوعي، يجب التمييز بين مستويين:
على مستوى الفرد:
كامل إدريس يمتلك خلفية دبلوماسية وأمنية، لكنه:

* لم يعمل من قبل في إدارة دولة،
* ولا في حكومة ميدانية،
* ولا في إدارة أزمات داخلية،
* ولا يمتلك قاعدة سياسية أو تنفيذية يمكن

البناء عليها.

هذه عوامل تفسر ارتبাকে.

على مستوى المنصب والمنظومة:

حتى الشخص الأكثر خبرة سيصطدم بـ:

* دولة بلا مؤسسات،

* جهاز إداري منهك،

* حرب مفتوحة،

* تدخلات إقليمية،

* وانقسامات عسكرية وسياسية.

ومع ذلك، فإن المنصب يحتاج إلى قائد دولة، لا إلى وجه رمزي.

خامسًا: بين النوايا والأدوات

ليس من الموضوعي اتهام الرجل بسوء النية.

لكن النوايا وحدها لا تكفي.

السياسة — خصوصًا في زمن الحرب — ليست مسرحًا للنوايا الطيبة، بل ساحة أدوات: رؤية، قرار، تحالفات، إدارة، وبناء مؤسسات.

وغياب الأدوات يجعل أي رئيس وزراء رهينة للأحداث بدل أن يكون صانعًا لها.

سادسًا: تقييم موضوعي للخلاصة

بعد ستة أشهر، يمكن القول بوضوح:

* لا توجد نتائج ملموسة على الأرض،

* لا توجد رؤية،

* لا توجد خطة،

* ولا توجد مؤشرات على تحول قريب.

هناك حضور إعلامي، نعم.

لكن حضور الحكومة في واقع حياة الناس... ضعيف إلى درجة الغياب.

المشهد أقرب إلى محاولة إضفاء "غطاء مدني" على واقع عسكري/أمني، أكثر من كونه مشروعًا لإعادة بناء الدولة.

سابعًا: الرسالة الأوسع

الهدف من هذا النقد ليس الشخصنة، بل التأكيد على الحقيقة المؤلمة:

* السودان لا يحتاج إلى رمزية جديدة، بل إلى دولة جديدة.

* لا يحتاج إلى حضور إعلامي، بل إلى حضور مؤسسي.

* لا يحتاج إلى صور وزيارات، بل إلى قرارات ومسارات.

في زمن تنهار فيه المدن، وتُغلق المستشفيات، وتتداعى المؤسسات، لا يحكم التاريخ على الحكومات بالشعارات... بل بما تنجزه للناس.



الذهب والنفط والسلع الزراعية: كيف خسر السودان 40 مليار دولار في عقد واحد؟

عمر سيد أحمد

ملخص

يؤكد المقال أن السودان، رغم امتلاكه وفرة في الذهب والنفط والموارد الزراعية، خسر نحو 40 مليار دولار خلال عقد واحد بسبب منظومة مالية موازية تبتلع الموارد وتحولها إلى قنوات تهريب وتمويل للحرب. فبدل أن تستخدم هذه الثروات لدعم الاقتصاد، اختفت بين فجوات التجارة، وضعف الدولة، وتعدد مراكز النفوذ.

يوضح أن القطاع الزراعي والحيواني، رغم دوره التاريخي، تحول إلى «ثقب أسود» يبتلع عائدات هائلة نتيجة التهريب والتسعير المتدني وفوضى التسويق. فاقد السمسرة والمأشبة والصمغ العربي والحبوب الزيتية يُقدَّر بين 2 و3 مليارات دولار سنوياً، ما يعكس هشاشة الرقابة وضعف مؤسسات الدولة أمام شبكات التجارة غير الرسمية.

يفيد الكاتب أن البيانات تشير إلى أن الفاقد الأكبر كان في قطاع الذهب، حيث فقد أكثر من 28.9 مليار دولار نتيجة تهريب يفوق 610 أطنان خلال العقد الماضي، مع تفاقم الاستنزاف بعد اندلاع حرب 2023 حين أصبح الذهب الممول الرئيسي للقتال. كما خسر السودان 4.1 مليارات دولار من النفط بسبب التلاعب في الكميات والأسعار ووجود قنوات بيع غير رسمية.

يختم الكاتب بأن المعطيات تؤكد أن السودان لا يعاني من نقص الموارد بقدر ما يعاني من غياب الدولة القادرة على إدارتها. ومع توسع اقتصاد الحرب، أصبحت موارد الذهب والنفط والمحاصيل تُدار خارج الموازنة العامة، ما يجعل إنهاء النزيف مرهوناً بإعادة بناء مؤسسات الحكم، وتوحيد السياسات المالية، والحد من اقتصاد الظل الذي يغذي استمرار الصراع بدل دعم التنمية.



الفجوات التجارية: الشرارة الأولى للنزيف

قبل أن يصبح الذهب والنفط في قلب اقتصاد الحرب، كانت التجارة الخارجية هي المدخل الأول لفهم النزيف. ففي تقرير GFI، جرى تحليل فجوات التجارة السودانية من خلال مقارنة بيانات الجمارك السودانية ببيانات الدول الشريكة في التجارة، ليتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً بين ما يعلن رسمياً وما يسجل في دفاتر الشركاء التجاريين.

خلال الفترة 2012-2018، قُدِّرَت الفجوة بحوالي 5.7 مليارات دولار، وهي نتيجة لعدة ممارسات؛ أبرزها تضخيم فواتير الواردات بغرض إخراج المزيد من النقد الأجنبي، وتخفيض فواتير الصادرات لتقليل العائدات المعلنة، إضافة إلى تهريب حصائل الصادر عبر قنوات مصرفية موازية.

هذا النمط لم يكن مجرد فساد هنا أو هناك، بل كان يعكس بنية اقتصادية مزدوجة: دولة رسمية ضعيفة، واقتصاد موازي قوي، يتغذى على تعدد أسعار الصرف، وضعف الرقابة الجمركية، وتغول الشركات المرتبطة بالأجهزة الأمنية في النشاط التجاري. ومع الوقت، تحوّل هذا الاقتصاد الموازي من هامش إلى مركز، ثم وجد في الذهب فرصة تاريخية لتوسّع غير مسبوق.

الذهب: من أمل الإنقاذ إلى وقود الحرب

بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 وفقدان الخرطوم لثلاثة أرباع عائداتها النفطية، اتجهت الأنظار

في بلد أنهكته الحرب والانقسام وغياب مؤسسات الدولة، يطفو سؤال جوهري على السطح: كيف لاقتصاد يمتلك ذهباً وفيراً وموارد نفطية معتبرة وقطاعاً زراعياً ضخماً أن ينحدر إلى واحدة من أسوأ الأزمت الاقتصادية في العالم؟ وكيف يمكن لشروات طبيعية تُعدّ من بين الأكبر في إفريقيا أن تختفي دون أثر يُذكر في المالية العامة، بينما يعيش المواطن تحت وطأة التضخم وانهايار العملة وشح الدولار؟

تكشف تقارير دولية حديثة أن القصة ليست مجرد فساد إداري أو سوء سياسة اقتصادية، بل هي نتاج منظومة مالية موازية تبتلع موارد الدولة وتخرجها عبر قنوات غير مشروعة، قبل أن تتحول - مع الحرب - إلى اقتصاد حرب يمول القتال ويزيد من تفكك الدولة. ووفقاً لتقرير (Global Financial Integrity (GFI الصادر عام 2020، فقد السودان نحو 5.7 مليارات دولار بين 2012 و2018 نتيجة التلاعب في الفواتير التجارية وحدها. لكن هذا الرقم، على ضخامته، لا يمثل إلا بداية القصة.

تقرير أحدث، نشره Sudan Transparency and Policy Tracker (STPT) في أغسطس 2024، يذهب أبعد من ذلك بكثير؛ فهو يكشف أن السودان خسر ما يقارب 28.9 مليار دولار من الذهب، و4.1 مليارات دولار من النفط خلال العقد الماضي، قبل أن تتفاقم الخسائر بعد حرب 2023، لتصل التقديرات الكلية إلى ما بين 38 و40 مليار دولار حتى عام 2024. هذه الأرقام لا تحكي قصة سوء إدارة مالية فحسب، بل تحكي قصة دولة تفقد السيطرة على مواردها الأساسية لصالح اقتصاد ظل يتغذى على ضعف مؤسساتها.

إلى الذهب باعتباره المنقذ الجديد للاقتصاد. إذ تشير التقديرات إلى أن السودان أنتج نحو 962 طنًا من الذهب بين 2011 و2022. غير أن المفارقة الصادمة هي أن ما دخل في السجلات الرسمية لم يتجاوز 352 طنًا فقط. الفارق، وهو أكثر من 610 أطنان، يعادل في قيمته نحو 28.9 مليار دولار وفق متوسط الأسعار العالمية خلال تلك الفترة. هذا ليس مجرد تهريب عابر، بل هو استنزاف منظم لواحد من أهم الموارد السيادية في البلاد، يتم عبر شبكات تمتد من مواقع التعدين الأهلي وشركات الامتياز، إلى تجار حدود وسماسرة إقليميين، وصولاً إلى أسواق الذهب في دبي وغيرها. الأخطر أن جزءًا كبيرًا من هذا الذهب لا يمر عبر النظام المصرفي، بل يُباع نقدًا أو عبر حسابات خارجية، بما يحرم الدولة من العملة الصعبة ومن القدرة على رسم سياسة نقدية مستندة إلى موارد حقيقية. ومع ضعف الرقابة، وتعدد الجهات النافذة، تحول الذهب إلى اقتصاد داخل الاقتصاد، له قواعده وشبكاته ومصالحه الخاصة.

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، انتقلت قصة الذهب إلى مستوى جديد تمامًا؛ إذ أصبح الممول الأول للحرب. فمناطق التعدين في دارفور وكردفان وجبل عامر وقعت بدرجة كبيرة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، بينما بقيت مناطق الإنتاج في الشمال، وبعض معامل التكرير، أقرب إلى سيطرة الجيش. هكذا انقسم الذهب بين طرفين متحاربين، في ظل غياب شبه كامل لدور الدولة المركزية.

النتيجة ظهرت سريعًا في الأرقام: بين أبريل وأغسطس 2023، لم يسجل السودان سوى تصدير رسمي قدره 2 طن فقط من الذهب، مقابل 18 طنًا للفترة نفسها من عام 2022. هذا يعني اختفاء 16 طنًا في غضون أربعة أشهر، تعادل قيمتها نحو 960 مليون دولار. وتشير تقديرات STPT إلى أن السودان يفقد، منذ اندلاع الحرب، ما بين 3 إلى 5 مليارات دولار سنويًا من الذهب، معظمها يصب في تمويل الحرب أو يغذي شبكات التهريب الإقليمية.

النفط: موارد تتسرب بين الأنابيب والدفاتر الموازية

النفط، رغم تراجعاه بعد الانفصال، ظل جزءًا مهمًا من معادلة الموارد السودانية، خاصة عبر رسوم عبور نفط جنوب السودان. لكن هذا القطاع بدوره لم يكن بمنأى عن التلاعب والفجوات.

تقرير GFI يشير إلى أن السودان أعلن تصدير 62.3 مليون برميل نفط خلال 2012-2018، بينما سجلت الدول المستوردة استلام 112.2 مليون برميل. الفارق، البالغ نحو 49.9 مليون برميل، يعادل خسائر مقدرة

بنحو 4.1 مليارات دولار. هذه الفجوة تكشف، مثل الذهب، عن وجود قنوات بيع خارج الدفاتر الرسمية، وأسعار غير معلنة، وعقود غير خاضعة للشفافية. بعد اندلاع الحرب، أصبح النفط عنوانًا آخر لتقسيم الاقتصاد بين أطراف الصراع. الجيش يحتفظ بالسيطرة على خط أنابيب النفط الخام القادم من جنوب السودان، وعلى ميناء التصدير في بورتسودان، وعلى الشركة الوطنية المشرفة شكلاً على القطاع. في المقابل، سيطرت قوات الدعم السريع، لفترات حاسمة، على أجزاء من مصفاة الجيلي وعلى شبكات توزيع الوقود في العاصمة ومناطق أخرى.

في ظل هذا الوضع، لا تعود الأرقام الرسمية كافية لمعرفة أين تذهب عائدات رسوم العبور، ولا كيف يتم تسعير الوقود المستورد، ولا كم من الإيرادات يضيع عبر الرسوم الموازية والتهريب عبر الحدود. تقديرات STPT تشير إلى أن الفاقد الحالي من النفط والوقود ورسوم العبور الموازية يتراوح بين 1 و1.5 مليار دولار سنويًا، وهو رقم يُضاف إلى الخسائر التاريخية السابقة.

الصادرات الزراعية والحيوانية: الثقب الأسود المنسي

إذا كانت قصة الذهب والنفط قد حظيت ببعض الاهتمام الإعلامي والدولي، فإن قطاع الصادرات الزراعية والحيوانية يمثل الثقب الأسود الأقل تناولاً، رغم أنه مصدر فاقد كبير للاقتصاد السوداني.

فالسودان يُعد من أكبر منتجي السمسم في العالم، لكن جزءًا كبيرًا من هذه السلعة الاستراتيجية يُهرب عبر الحدود أو يُباع عبر وسطاء بسعر أقل من الأسعار العالمية، ما يفقد البلاد مئات الملايين من الدولارات سنويًا. تقديرات خبراء القطاع تشير إلى أن الفاقد من تجارة السمسم وحدها قد يراوح بين 700 و900 مليون دولار سنويًا، نتيجة التهريب والتسعير المتدني وفوضى القنوات التسويقية.

الأمر ذاته ينسحب على الثروة الحيوانية؛ إذ يُصدّر عدد كبير من المواشي عبر موانئ خارج السيطرة الكاملة للدولة، أو عبر حدود مفتوحة مع دول الجوار، ما يحرم الخزينة العامة من رسوم الصادر والعبور. تقديرات غير رسمية تضع هذا الفاقد بين 500 و700 مليون دولار سنويًا.

ويأتي الصمغ العربي في مقدمة السلع التي تتعرض لظلم تسعيري وخسائر غير منظورة؛ فالسودان يسيطر على النسبة الأكبر من الإنتاج العالمي، لكنه لا يحصل إلا على جزء محدود من القيمة المضافة، بسبب بيع جزء من الصادرات عبر وسطاء، وبأسعار أقل من إمكاناتها الحقيقية، ما يفقد البلاد ما لا يقل عن 250-300 مليون دولار سنويًا.

وعندما نضيف إلى ذلك صادرات الفول السوداني والقطن طويل التيلة والحبوب الزيتية والكردي، والتي كثيرًا ما تُباع باليات مزدوجة تجمع بين السعر الرسمي والسعر الموازي، يصبح من الراجح أن يبلغ مجموع الخسائر في قطاع الصادرات الزراعية والحيوانية ما بين 2 و3 مليارات دولار سنويًا، في بلد يفترض أن يشكّل فيه هذا القطاع ركيزة الاستقرار الاقتصادي لا مصدرًا إضافيًا للنزيف.

اقتصاد الحرب:

عندما يصبح النزيف شرطًا لاستمرار الصراع

ما تكشفه هذه الصورة الكلية هو أن السودان لم يعد يعيش حالة «فساد في ظل دولة»، بل حالة دولة في ظل اقتصاد مواز. فمصادر البلاد الأساسية - الذهب، النفط، المحاصيل النقدية، والثروة الحيوانية - تتحرك اليوم في فضاء تتحكم فيه أطراف متعدّدة، بعضها مسلح وبعضها اقتصادي، بعيدًا عن الموازنة العامة وعن سلطة البنك المركزي ووزارتي المالية والتجارة. بهذه الطريقة، يتحول الاقتصاد إلى أداة في خدمة الحرب، لا مشروعًا للتنمية أو إعادة الإعمار. فكل طرف من أطراف الصراع مصادر تمويل ذاتية: الدعم السريع يعتمد بدرجة كبيرة على ذهب الغرب ومناطق التعدين، والجيش يعتمد على رسوم عبور النفط وعلى ذهب الشمال، وشبكات تجارية محلية وإقليمية تستفيد من تهريب السلع الزراعية والحيوانية. وفي الخلفية، تقف صناعة كاملة من الوسطاء والمضاربين وتجار الحدود وشركات الظل.

في مثل هذا السياق، تصبح الحرب أقل اعتمادًا على الموازنة العامة، وأكثر ارتباطًا باقتصاد ظل قادر على تمويل استمرارها. هذا ما يجعل إنهاء الحرب، من منظور اقتصادي، أكثر تعقيدًا؛ فأيقاف القتال لا يعني بالضرورة إيقاف تدفق الأموال التي تغذيه، ما لم يُمسّ جوهر اقتصاد الظل ذاته.

40 مليار دولار... وأكثر: حجم النزيف الكامل

إذا جمعنا الخسائر التاريخية والمستمرة التي تشير إليها التقارير المختلفة، تتضح لنا لوحة مقلقة: 28.9 مليار دولار فاقد تاريخي في الذهب؛ 4.1 مليارات دولار فاقد تاريخي في النفط؛ ما بين 3 و5 مليارات دولار سنويًا فاقد ذهب مستمر بعد الحرب؛ ما بين 1 و1.5 مليار دولار سنويًا فاقد نفط ووقود ورسوم موازية؛ ما بين 2 و3 مليارات دولار سنويًا فاقد في الصادرات

الزراعية والحيوانية.

ومن زاوية محافظة، يمكن القول إن السودان خسر ما بين 38 و40 مليار دولار حتى 2024، مع احتمال تجاوز الرقم 50 مليارًا إذا أخذت في الاعتبار كل قنوات التهريب غير الموثقة. هذا الرقم لا يمثل مجرد فاقد مالي، بل يمثل فقدانًا لفرصة تاريخية كان يمكن أن تغيّر وجه الاقتصاد لو استثمرت هذه الموارد في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والتصنيع.

خاتمة: السودان لا يفتقر إلى الموارد... بل إلى الدولة

في ضوء هذه الصورة، يبدو واضحًا أن مشكلة السودان ليست في غياب الموارد، بل في غياب الدولة القادرة على حمايتها وإدارتها. فبلد يملك هذا الحجم من الذهب والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والموقع الجغرافي، لا يمكن أن يُختزل إلى أزمة «نقص في الإمكانيات»، بل إلى أزمة في نظام الحكم والحوكمة.

إن وقف هذا النزيف لا يتطلب فقط وقف الحرب، رغم أن ذلك شرط لا غنى عنه، بل يتطلب أيضًا تفكيك اقتصاد الحرب وإعادة بناء مؤسسات الدولة المالية والرقابية من الصفر تقريبًا: توحيد سعر الصرف، رقمنة الجمارك، إنشاء بورصة وطنية للذهب، ضبط تصدير المحاصيل، إخضاع رسوم عبور نفط الجنوب للشفافية الكاملة، وتمكين البنك المركزي ووزارة المالية من استعادة السيطرة على التدفقات النقدية.

السودان لا يحتاج إلى معجزة، بل إلى دولة. ودون استعادة هذه الدولة لدورها السيادي على موارده، سيظل الذهب والنفط والسلع الزراعية تعمل لصالح اقتصاد ظل يعمّق الحرب، بدلًا من أن تكون ركيزة لسلام مستدام وتنمية حقيقية.

- المصادر المعتمدة (مختارة ومحدودة)

Global Financial Integrity (GFI). Sudan and Trade Integrity: Assessing Illicit Financial Flows 2012–2018. Washington, DC: GFI, 2020.
Sudan Transparency and Policy Tracker (STPT). On the Road to War: The Role of Illicit Financial Flows in Sudan. August 2024.
OECD. Due Diligence Guidance for Responsible Mineral Supply Chains in Conflict-Affected Areas. Paris: OECD Publishing, 2020.
UNCTAD. Illicit Financial Flows in the Extractive Sector in Africa. Geneva: United Nations, 2021.
International Monetary Fund. Sudan: Selected Issues Report. 61/Report. IMF Country Report No. 20. 2020.



قصرين لحزن واحد

ملخص

في السودان ما قبل الحرب، كان قصر الشعب بالخرطوم رمز السلطة ومكان استقبال الزوار الرسميين، حيث اجتمع البرهان وحمدان على كراسي الحكم. القصر الموروث من الحقبة الاستعمارية ورافع علم الاستقلال أصبح مسرحاً للصراعات الداخلية، وانتهى به المطاف مهجوراً بعد انقسام المتصارعين بين نيالا وبورتسودان.

إعادة بناء القصر جاءت في سياق مواجهة السلطة لضغوط داخلية وخارجية، من بينها مطالبات أمريكية بالاعتراف باستخدام الجيش للسلاح الكيماوي، ما يعكس واقع حكومة الأمر الواقع التي تسعى للحفاظ على سلطتها رغم التحديات والصراعات المستمرة.

نشأ «قصر الشرق» في بورتسودان ليصبح مقراً جديداً للسلطة، مستنسخاً أدوار القصر الجمهوري السابق، من مراسم استقبال وحرس وموسيقى، لكن في ظل ظروف حرب طاحنة يعيش الشعب مأساة النزوح والموت. القصر الجديد يثير تساؤلات حول أولوية بناء الرمزية مقابل استعادة السيادة الحقيقية في زمن الحرب.

التاريخ والسياق يوضحان أن القصور الجديدة ليست أكثر من استمرار لحزن قديم؛ فالقصر القديم ألهم الألم والدمار، والقصر الجديد يكرر نفس المأساة مع سياسات السلطة التي تهدف للسيطرة على السلطة والحفاظ على الكرسي، بينما يعيش الشعب كوابيس النزوح والمعاناة بلا حل.



أفق جديد

الاريتري في قصر الشرق بمدينة بورتسودان وقد جرت للرئيس استقبالات رسمية لدى وصوله القصر

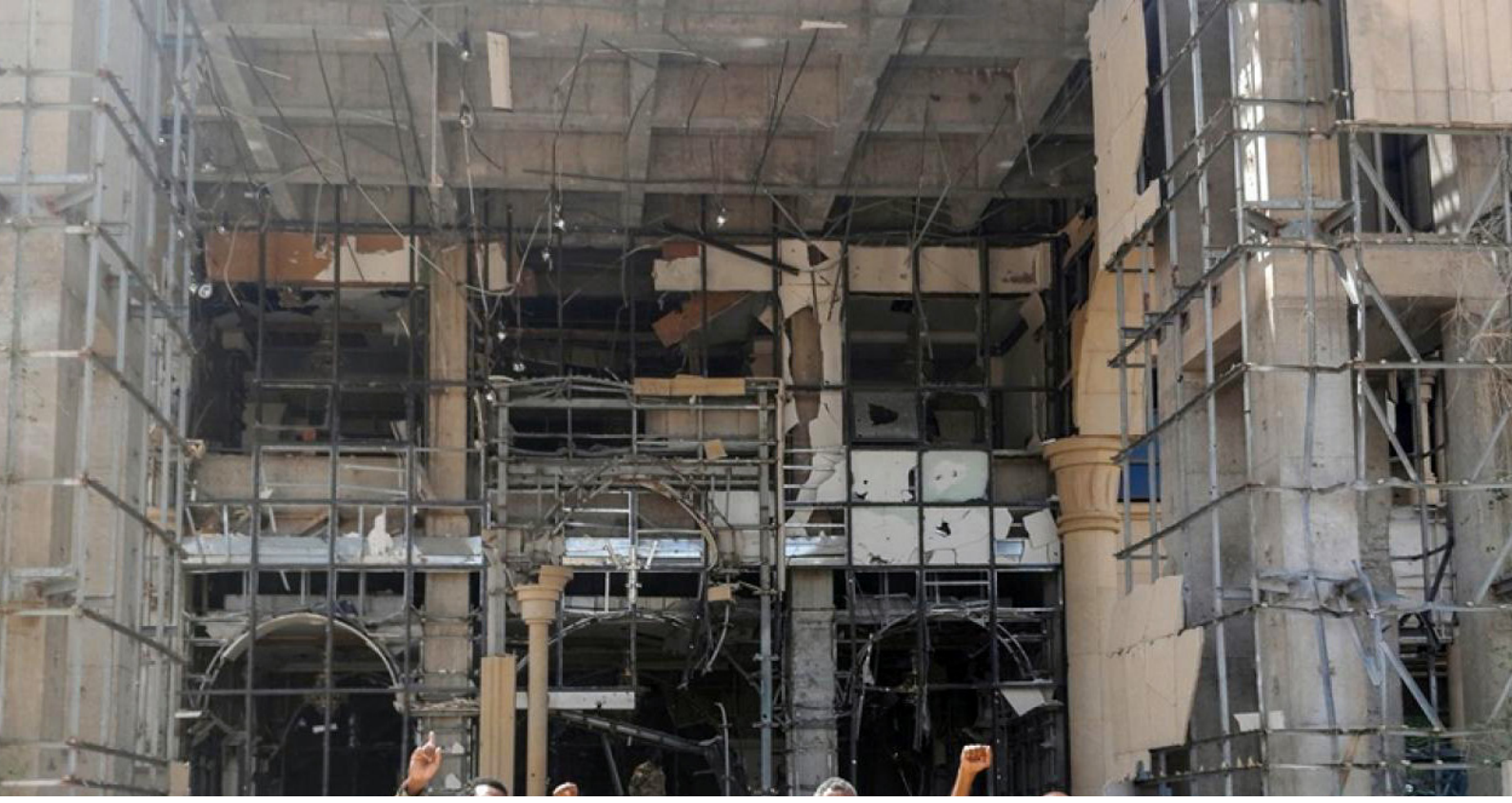
المشاهد المصورة التي تم تداولها على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي تؤكد على أن قصراً جديداً نهض من العدم في السودان ليكون مقراً للسلطة وواجهة لاستقبال الضيوف واستعادة الأدوار التي كان يقوم بها القصر الجمهوري في شارع النيل بالخرطوم وهو ضرورة افترضتها ظروف تسيير دولاب الدولة كما يقول من انتقلوا بها من مقرن النيلين لشواطئ البحر الأحمر بعد اشتعال الحرب

المبنى الجديد نهض داخل مقر الامانة العامة لحكومة ولاية البحر الأحمر في وقت سابق وسرعان ما استعاد العاملين فيه ما كان يحدث داخل القصر الجمهوري من مراسم استقبال ومن حرس ومن موسيقى لكنه سرعان ما اعاد سؤال الاولويات في بلد تشهد حرب طاحنة ويسكن شعبها في عمق المأساة حقيقة بل يجعل السلطة وفي لحظة نادرة جعلت سكان «القصر» نازحين مثلهم والملايين

في السودان ما قبل حربهم كانت وجهة مواكب الديسمبرين في خرطوم انقلابهم «قصر الشعب» حيث تنتهي مسارات الرفض عند المكان الذي يتشارك فيه «البرهان وحمدان» كراسي السلطة داخل أروقة القصر الموروث من الانجليز والذي رفع على ساريتة علم استقلال السودان في العام 1956 والذي تم تجديده بمنحة من دولة الصين في عهد الرئيس المخلوع .

ترك المتصارعان قصر الخرطوم خلفهما بعد ان تداولوا السيطرة عليه وبعد ان خاضا المعارك في داخله وعند بوابته وانقسموا بين نيالا في القرب الاقصى وبين بورتسودان اخر الشرق .

من مقر اقامته حيث عاصمته المؤقتة يلتقي رئيس مجلس السيادة قائد الجيش بالرئيس الاريتري افورقي الذي وصل العاصمة بورتسودان قبل ان يحمل موقع مجلس السيادة خبراً يحدثنا عن مكان اللقاء ويضيف توصيف «قصر الشرق» فيما قالت وكالة الانباء السودانية الرسمية «سونا» استقبل السيد رئيس مجلس السيادة الرئيس



لواقع السلطة التي اعادت بناء قصر سلطتها في بورتسودان

حسناً تعيد صور ومشاهد القصر الجديد مشاهد تتعلق بالطريق إليه واعداد الضحايا المشردين النازحين وبالطبع اللاجئين بسبب الحرب التي انطلقت في القصر القديم وبالطبع اثرها واضحاً في القصر الجديد الذي اقترح البعض ان تتم تسميته بقصر «كجراي» باعتباره احد رموز الشرق ممن اثروا الوجدان السوداني لكن استدعاء التاريخ المشترك في اعادة التسمية سرعان ما تدفع للتساؤل حول واقع قصور اخرى في جغرافية السودان من قصر السلطان بحر الدين في الجنيينة حيث المذابح ومؤكد قصر السلطان علي دينار في الفاشر وما آل اليه حالها مقروناً كل ذلك بمعاناة السودانيين مع الحرب التي كان هدفها الأول هو السيطرة على القصر وكراسي السلطة

يقول ديسمبري في منطلق شهر الثورة الحلم مستدعياً تفاصيل كل ما حدث عامان كان فيها الطريق بين قصر الشعب وقصر الشرثق مفروش بالكثير من الخراب وان ظل الساكن هو ذاته نفس الزول وبذات السياسات يردف ديسمبري قصر واحد صنع كل هذا الألم فما بالك ومن كان يظن انه صاحب القصر القديم أعاد بناء واحد جديد يتابع قصر جديد مع ذات الحزن القديم وبرهان واضح على كيف تفكر السلطة التي تخوض حرب تهدم من خلالها القصور القديمة لتبني قصر جديد في سعيها الدؤوب للحفاظ على كرسي السلطة ولتحقيق احلامها وان جعلت شعب كامل يعيش كوابيسه.

ممن شردتهم حرب الرغبة في السيطرة على القصر القديم في ابريل قبل أكثر من عامين وبالطبع يطرح السؤال حول مصير القصر القديم وميقات العودة إليه خصوصاً في ظل الدعاية الرسمية التي سبق وان حددت ميقات عودة الحكومة للخرطوم

في البلاد التي يعاد فيها بناء قصر حكم جديد يعود شعبها للتفكير في رؤية العالم لها وفي اخر ما قاله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وهو يشير الا انه لم يكن يعرف السودان ولا يعرف ان هناك سلطة وحكومة يمكن العودة إليها من اجل اعادة البلاد للطريق السليم وتحقيق السلام وهو ما يجعل النقاش متمحوراً حول جدلية المعاني ام المباني ؟ وهل يحتاج السودانيون في لحظتهم الراهنة لبناء قصر حكم في بورتسودان كرمزية لسيادة ام استعادة السيادة نفسها كحالة لا يمكن تحصيلها في زمن الحرب والموت وسيادة قانون القوة كبديل لقوة القانون .

البلاد التي تعيد بناء قصر جديد كرمزية للسلطة وكمكان تمارس منه التواصل مع الآخرين لتعزيز سيادتها على مستوى الخارج تواجه حكومة الامر الواقع فيها ضغوطاً تتعلق بالحرب والممارسات التي تمت فيها حيث لم تكتفي الولايات المتحدة بالعقوبات التي سبق وان فرضتها على رجل قصر الشرق الاول رئيس مجلس السيادة بمزاعم استخدام الجيش لسلاح كيميائي في نزاعه مع الدعم السريع في مايو السابق حيث عادت ذات القضية لسطح التداول مرة اخرى عبر الخارجية الامريكية التي طالبت الجيش بالاعتراف باستخدام السلاح الكيميائي وهو الضغط الذي يرسم صورة حقيقية



السودان بين الحرب والسلام: تساؤلات مشروعة ومشاعر متضاربة

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يعيش السودان اليوم حالة مركبة من القلق والأمل؛ فمشاهد الدماء والدمار والانقسام الاجتماعي تثير تساؤلات ملحة حول مصير البلاد، فيما توضح هاشية الأوضاع واحتمالات التفكك خطورة استمرار الحرب. ومع ذلك يبقى الأمل قائماً بوقف القتال إذا ما استجابت الأطراف لضغوط الرباعية وتوحدت الإرادة الوطنية في مسار يفتح الطريق نحو سلام واستقرار دائمين.

يشير إلى أن الساحة السياسية تتجاذبها سرديتان متعارضتان؛ الأولى تُبزر استمرار الحرب تحت دعاوى المؤامرة، في حين تدعو الثانية—وهي القوى المدنية الديمقراطية—إلى وقف الحرب وتفكيك خطاب الكراهية وفتح مسار سياسي شامل. غير أن المشهد يظل معقداً بسبب تردد قيادة الجيش، وتباين الرؤى المدنية، وإصرار الأطراف المتحاربة على مكاسب السلطة، إضافة إلى بطء التعاطي الدولي وانشغاله بإدارة الأزمة لا حلها.

يرى الكاتب أن قراءة مشهد الحرب والسلام أن الأزمة متجذرة في إرث الاستقطاب السياسي واحتكار السلطة وغياب التوافق المدني، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تغذي الصراع. كما أثبتت التسويات الأحادية أو الثنائية فشلها، ما يجعل الحل مرهوناً بصيغة تراعي موازين القوى الداخلية والخارجية وتعيد بناء الدولة على أسس متينة.

يخلص الكاتب إلى أن المخرج يبدأ بهدنة إنسانية عاجلة لوقف النزيف وتخفيف الكارثة، تعقبها مفاوضات لوقف دائم لإطلاق النار وترتيبات أمنية تؤسس لجيش قومي واحد، ثم عملية سياسية شاملة عبر مائدة مستديرة تتفق على هوية الدولة ونظام الحكم والعقد الاجتماعي الجديد. ويتطلب ذلك وقف خطاب الكراهية، وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية مع الرباعية، وصياغة رؤية مدنية موحدة تضع مصلحة الوطن فوق الحسابات الضيقة.

يثير المشهد السوداني الراهن تساؤلات متتالية حول مصير السودان، ومشاعر متناقضة من الحزن على دماء أريقت ولا تزال تُراق، وأموال وممتلكات نُهبَت، وبنية تحتية دُمّرت، ونسيج اجتماعي مُزّق بخطاب عنصري، ووطن على شفا جرف هار من التفكك والتشظي، دون مبرر مقنع أو هدف وُطني في حرب عبثية على حد وصف القائد العام للجيش السوداني، تقترب بها مشاعر قلق يثيرها الخوف مما قد تؤول إليه الأوضاع التي لا تزال هشة وغير مستقرة ومفتوحة على كل السيناريوهات. ورغم ما تنطوي عليه هذه التساؤلات المشروعة والمشاعر المتشائمة، فإنها لا تستطيع أن تحجب مشاعر الأمل بقرب وقف الحرب والتفاؤل الذي يغذي السلام والاستقرار، وبواعت التفاؤل هي ذاتها دواعي القلق، إذا ما نجحت خطة الرباعية واستجاب المتحاربون لصوت العقل وتوحدت الإرادة الوطنية السودانية كمدخل تفتح الطريق نحو مشروع وطني.

إن قراءة مشهد الحرب والسلام في السودان تتطلب استحضار أسباب الحروب وطبيعتها وتحولاتها، ومبررات حالة الانقسام والاستقطاب في الحياة السياسية التي يقف وراءها التفكير الشمولي «فرّق تسد»، وأبسط مبرر لاستمرار احتكار السلطة والعسكرة هو القول بأن المدنيين غير متفقين، وبالتالي فإن أي حل للأزمة يستوجب تقارب القوى المدنية، وقد أثبتت مقاربات التسوية أحادية الجانب أو الثنائية فشلها، كما أن تأثير التدخل الإقليمي والدولي على تأجيج هذا الصراع وتغذيته قائم، وعليه فإن البحث عن إيجاد مقاربة للحل لا بد أن تراعي الواقع وتصنع معادلة توازن بين القوى الوطنية والخارجية التي يمكن أن تخرج البلاد من أزمتها، وتسهم في تحقيق الاستقرار وبناء الدولة.

لقد أفرزت تداعيات الحرب عواقب كارثية في الوقت الذي تتنازع فيه الساحة السياسية على سرديتين: الأولى يتبناها دعاة استمرار الحرب، والتي تدور حول أن هناك مؤامرة تتعرض لها البلاد تشارك فيها قوى محلية وإقليمية ودولية، وهذه كلمة حق يُراد بها باطل تخفي وراءها

العودة الكاملة للنظام المباد. والثانية تتبناها القوى المدنية الديمقراطية التي تدعو لوقف الحرب وتحقيق السلام، والتي تدور حول تفكيك بنية خطاب الحرب وخطله وما وراءه، وتقديم خطاباً موازياً يدعو للحل السياسي للأزمة السودانية.

في ظل احتدام الصراع بين السرديتين فالمشهد السياسي الراهن ما زال ملتبساً لعدة أسباب: السبب الأول: أن قيادة الجيش ما زالت مترددة بين اتخاذ القرار الصحيح لصالح الشعب السوداني بوقف الحرب اليوم قبل الغد أو استمرارها لصالح مشروع الإسلاميين، ولعل مكن التردد يعود لرغبة قيادة الجيش نفسها في الحكم من ناحية وسيطرة الإسلاميين على قيادة الجيش من ناحية أخرى.

السبب الثاني: أن القوى المدنية رغم اتفاقها على وقف الحرب وضرورة معالجة الأوضاع الإنسانية الكارثية إلا أنها لا تملك تصوراً موحداً للعملية السياسية والنهائية المرجوة، وحتى الآن هناك تباين حول ملفات الإصلاح الأمني والعسكري والأزمة الاقتصادية وإدارة الانتقال وأسس العقد الاجتماعي والهوية الجامعة وطبيعة الدولة ونظام الحكم.

السبب الثالث: إصرار المتحاربين وحلفائهم على تسوية سياسية تمكنهم من السلطة وتقاسم الثروة، وهذا يعكس وهماً لا يستند إلى أي أساس موضوعي، فقد جرب السودان هذا النوع من التسوية التي أفرزت حكماً ثنائياً، وآخرها نيفاشا التي مهدت لانفصال الجنوب وأعادت الحرب في كل مناطق السودان، وأعتقد أن إصرار أي من الطرفين على تنفيذ شروطه كاملة أو التمسك باستراتيجية المواجهة والاستئصال المتبادل هو بالضبط الوصفة السحرية لتقسيم السودان.

السبب الرابع: رغم الانتباه الإقليمي والدولي بما يجري في السودان إلا أن الواقع يؤكد أن التعامل مع الأزمة ما زال في إطار إدارتها وليس حلها، وذلك بسبب تعارض المصالح وصراع النفوذ، وبالتالي فإن تنسيق



المواقف وإدارة المصالح في إطار التوازن الإقليمي والدولي دون الإخلال بسيادة الدولة ومصالحها أصبح مهمة لا تقبل التأجيل، بما لديها من تأثير في تأخير وقف الحرب بل وتأجيلها بدعم طرفي الحرب بصورة مستمرة.

السبب الخامس: تصدير خطابين للرأي العام السوداني والإقليمي والدولي باستمرار الحرب والموافقة على الهدنة، ما بين التمسك بالحسم العسكري والتعبئة في مواجهة مؤامرة خارجية، وبخارطة الطريق التي سُلمت للأمم المتحدة، والترحيب بالدور الأمريكي والسعودي. ففي مقاله بصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، وصف البرهان تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقب لقائه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في واشنطن بأنها إيجابية ومشجعة. الخطاب السياسي لقيادة الجيش يحمل تناقضات واضحة، إذ رحب بالجهود الأميركية لكنه وضع شروطاً اعتبرها تعجيزية مثل تفكيك الدعم السريع ابتداءً، وهو مطلب مرتبط بعملية التفاوض نفسها يصعب تحقيقه دون خارطة طريق للسلام، كما أن الرفض المستمر لمساعي الهدنة إلا بعد تحقيق كافة الشروط يتجاهل التكلفة البشرية والاقتصادية الباهظة للحرب وزيادة مأساة ومعاناة السودانيين.

لذا لا حل للمعضلة الراهنة إلا بتوافر استراتيجية تمرحل واضحة تقوم على:

أولاً: إقرار الهدنة الإنسانية فوراً وفق «إعلان» وليس «اتفاق» لتعثر التفاوض المباشر ولتضارب المصالح، تنص على توقف العمليات العسكرية والتدابير العدائية في كل المناطق، التراجع وسحب القوات والأسلحة من المناطق المختلف عليها، إنشاء مناطق آمنة للمدنيين وإتاحة الوصول الآمن للإغاثة، التعاون بين الأطراف المتحاربة لتسهيل إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية، ضمان الالتزام بحقوق الإنسان والحفاظ على الأمن الشامل للمدنيين والمدن المتضررة، تشكيل لجنة مراقبة لضمان احترام جميع شروط الهدنة المتفق عليها، فالهدنة مدخل أساسي لبناء الثقة والانخراط في التفاوض وتقديم المساعدات الإنسانية وترسيخ المسار السياسي.

ثانياً: رعاية مفاوضات وقف دائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية، وبناء جيش مهني قومي واحد ينهي تعدد الجيوش ويضبط العلاقة المدنية العسكرية وينأى بالجيش عن السياسة والاقتصاد، وتوفير الضمانات اللازمة والتمويل لإعادة بناء وتطوير المؤسسة العسكرية.

ثالثاً: ابتداء عملية سياسية عبر حوار مائدة مستديرة للاتفاق على قضايا المشروع الوطني التي تتمثل في

الهوية وطبيعة الدولة ونظام الحكم والاقتصاد وإزالة المظالم التاريخية والمعاصرة وبناء عقد اجتماعي جديد وترتيبات إعادة تأسيس الدولة وفق المواطنة المتساوية، والاتفاق على إعلان سياسي لإدارة الفترة التأسيسية الانتقالية يمكن من إجراء انتخابات حرة لاختيار من يحكم السودان بتفويض شعبي.

بالتأكيد إن هذا المسار السياسي له متطلبات لازمة تتمثل في:

أولاً: أن الأولوية في المرحلة الراهنة يجب أن تتركز على وقف إطلاق النار ومجابهة الكارثة الإنسانية، وإن الضرورة تقتضي إعلان هدنة لأغراض إنسانية وليست لها صفة سياسية، وذلك بممارسة الضغوط اللازمة والتشجيع للطرفين بالاستجابة الفورية. وفي هذا الإطار فإن نجاح التوصل إلى هدنة وقف إطلاق النار يتطلب أن يقوم كل طرف بمسؤولياته، وتحديد الجيش بالتوقف عن سياسة المراوغة والتعنت ووضع شروط تعجيزية بهدف إفشال مساعي الرباعية، وأيضاً على الدعم السريع تنفيذ التزامه بالهدنة بالأفعال وليس الأقوال ووقف التصعيد بخطوات حقيقية على الأرض.

ثانياً: الكف عن خطاب الكراهية والعنصرية التي تغذي استمرار الحرب، ونشر قيم السلام والتضامن الوطني، وضبط القوات المتحالفة مع الطرفين وحمل السلاح، ومحاصرة التحريض بالقول أو الفعل على إشعال فتيل الفتنة التي تهدد تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي.

ثالثاً: تمثل خطة الرباعية فرصة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية، وعلى المنظمات الإقليمية والدولية (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيقاد والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي) الانخراط في صيغة تنسيقية مع الرباعية والدول ذات المصلحة في وقف الحرب لبناء شراكة إقليمية ودولية لاحتلال السلام في السودان تراعي السيادة والمصلحة الوطنية.

رابعاً: تطوير الحوارات والنقاشات غير الرسمية بين القوى المدنية إلى رؤية سودانية استراتيجية على ضوء خطة الرباعية لرسم خارطة طريق سياسية تعزز العمل المشترك وفق صيغة توافقية تعالج القضايا العالقة انطلاقاً من فقه الأولويات، باعتبار أن النجاح في ممارسة التوافق السياسي يمثل بداية الوعي بأن الوطن يتسع للاختلاف والتنوع، وأن المواطنة لا يسقطها الاختلاف في الرأي والمواقف. ولا بد أن ينطلق نقاش هادئ في مائدة مستديرة يعالج جذور الأزمة ويقدم رؤية لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب، وهذا يتطلب عقلاً مفتوحاً لحوار شفاف يقدم المصلحة العليا للوطن على المصالح الضيقة.



من أين أتى هؤلاء؟

منبر جدة شاهد على زيف الإخوان المسيطرين على قرار ما تبقى من الدولة المختبئين وراء الواجهة العسكرية!

ابراهيم هباني

ملخص

يصف المقال العبث السياسي في السودان منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، وكيف ظهر منبر جدة وطرح حماية المدنيين في الأسبوع الرابع من الحرب، لكنه سرعان ما تعرّض للتشويه والتخوين من آلة الدعوة للحرب، لتصبح المبادرة الإنسانية وكأنها خطأ أو مؤامرة، بينما المدن تنهار والناس يموتون.

يكشف دور شبكات مرتبطة بالإخوان المسلمين في السيطرة على مفاصل الدولة، وتعطيل أي التزام إنساني أو تفاوضي، مع إبقاء الخطاب مزدوجاً: خطاب خارجي للنخب ووسائط التفاوض، وآخر داخلي للترويج للحسم العسكري، ما جعل الحقيقة تُدار بنسختين ويصبح الالتزام الإنساني لعبة سياسية.

يشير الكاتب إلى أن فشل حماية المدنيين لم يكن بسبب النصوص نفسها، بل بسبب من قرروا أن الحرب أولاً وأن الناس لاحقاً، ما حول النصوص إلى شعارات بلا تأثير حقيقي على الأرض، بينما تتزايد القتل والنزوح وانهيار المدن.

يخلص الكاتب إلى أن كل المبادرات الإنسانية والسياسية لم تُفشل بسبب غياب النصوص، بل بسبب من تحكموا في القرار وأعاقوا التنفيذ عمداً، ويترك السؤال مفتوحاً: من أين أتى هؤلاء الذين جعلوا حماية المدنيين خيانة ثم موقفاً سيادياً بعد عامين وسبعة أشهر من الدم؟



قبول هناك (...) ومزايدة هنا. ورقة للخارج، وأخرى للاستهلاك المحلي. حتى الحقيقة صارت تدار بنسختين.

أما جوهر التعطيل، فلم يكن خلافاً في التقدير العسكري، بل تمظهرها مباشرة لسيطرة شبكات مرتبطة بالإخوان المسلمون على مفاصل القرار داخل ما تبقى من الدولة. فمُنذ الأشهر الأولى للحرب، جرى التغلغل في وزارات خدمية، وفي الإعلام الرسمي، وبعض دوائر التأثير الاقتصادي والأمني، تحت عناوين (إدارة الضرورة)، بينما الواقع كان إعادة تمكين صامتة عبر بوابة الحرب.

وبالتوازي، شغلت آلة حرب إعلامية منظمة لتخوين أي مسار تفاوضي، وشيطننة أي مبادرة إنسانية، وتقديس (الحسم العسكري) بوصفه الخيار الوحيد. ومع كل اقتراب من تنفيذ التزامات إنسانية، كفتح الممرات أو حماية المستشفيات أو تسهيل الإغاثة، كانت تطلق فوراً حملات تخوين منظمة، تدار بلغة سيادية عالية، لكنها تخدم عملياً تعطيل أي التزام يهدد إقتصاد الحرب ويحد من نفوذ شبكات المصالح. على إمتداد الحرب، لم تكن المشكلة في نقص المبادرات. فقد طرحت عشر مبادرات إقليمية ودولية انتهى معظمها إلى مسار واحد:

وقف النار، الترتيبات الإنسانية، ثم عملية سياسية. الذي تعطل لم يكن النصوص، بل قرار الإلتزام بها. للشعب السوداني المنكوب، لا تحتاج الحقيقة إلى خطابة:

لم تخذلوا لأن النصوص غائبة، بل لأن من تحكموا في قرار الدولة عطلوها عمداً. وللمجتمع الدولي، الرسالة أوضح من كل بيانات الوساطة:

ما يقدم اليوم باعتباره (تحولا)، ليس إلا إعادة تدوير متأخرة لنص قتل يوم ولد.

ويعود سؤال الطيب صالح، لا كدهشة أدبية، بل كمحاكمة سياسية وأخلاقية مفتوحة:

من أين أتى هؤلاء؟

من أين أتوا بمنطق يرى حماية المدنيين خيانة في مايو 2023، ثم يراها (موقفاً سيادياً) بعد عامين وسبعة أشهر من الدم؟

ومن الذي بدل الأوصاف... ومن الذي دفع الثمن؟

(من أين أتى هؤلاء؟)، سؤال الأديب السوداني الراحل الطيب صالح الذي أصبح اليوم توصيفاً دقيقاً لواقع تدار فيه الدولة بالكذب باسم الحرب. اندلعت الحرب في السودان يوم 15 أبريل 2023. وبعد أقل من ثلاثة أسابيع فقط، وفي 6 مايو، ولد منبر جدة.

وبعدها بخمسة أيام، في 11 مايو، وقع إعلان الإلتزام بحماية المدنيين. أي أن حماية المدنيين لم تكن فكرة متأخرة، ولا ترفاً سياسياً بعد الخراب، بل طرحت في الأسبوع الرابع من الحرب، عندما كان إنقاذ الناس ممكناً فعلياً، لا مجرد شعار يستدعى بعد أن تصير المدن أطلالاً.

لكن الذي ولد مع الإعلان ثم أخفي سريعاً لم يكن النص، بل الكذب عليه. خرجت آلة الدعوة للحرب بكامل عدتها: هذا (تفريط)، ذاك (استسلام)، وتلك (مؤامرة دولية).

كان حماية المدنيين بدعة مستوردة، وكأن المستشفيات أهداف طبيعية، وكأن الإغاثة خصم عسكري ينبغي حصاره.

ثم مضت الأيام لا لتختبر النص، بل لتختبر الضمير. فكان القصف، وكان الحصار، وكان منع الغذاء والدواء.

وكل بند كتب في جدة جرى تمزيقه عملياً فوق الخرطوم والجزيرة ودارفور. لم يفشل النص (...). الذي فشل هو من قرروا أن الحرب أولاً، ثم يأتي الناس لاحقاً في الهامش أو في قوائم الضحايا.

اليوم، بعد أكثر من عامين وسبعة أشهر من القتل والنزوح وانهيار المدن، يعود الخطاب نفسه إلينا بوجه جديد، ويعاد تسويق (حماية المدنيين) باعتبارها موقفاً مستجداً. الأعجب أن من يلوح اليوم بالنص هو نفسه من حاربه بالأمس

تغير العنوان، وبقي الأسلوب:

بالأمس كان الشعار (الحسم العسكري)، واليوم صار (حماية المدنيين).

وبين الشعارين، لا شيء تغير سوى عدد القبور. في قلب هذا المشهد يقف قائد قوات الشعب المسلحة الفريق البرهان محاطاً بخطابين لا يلتقيان: خطاب يقال للوسطاء في الغرف المغلقة، وخطاب آخر يلقي على المنصات الدأخلية.



اليسار السوداني بين ظل الحرب ووهج اليمين: إنزياح الهوية وتصدّع المعنى في زمن الخراب السياسي

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن اليسار السوداني يعاني اليوم من ارتباك وغموض في هويته ومواقفه، إذ تتقاطع شعاراته القديمة مع حسابات البقاء، ويجد نفسه بين رفض الحرب علناً والتحركات الميدانية الخفية التي تقوده أحياناً نحو قوى لا تتوافق تاريخياً أو نظرياً مع رؤيته.

يشير إلى أن التاريخ والثقافة السياسية للتيار اليساري، خصوصاً الجذور القومية العربية، أضافت تعقيداً، إذ تُنتج حساسية تجاه قضايا الهوية والانتماء، وتخلق جسور تفاهم مؤقتة مع تيارات كانت تعد خصماً، ما يعكس تأثير الموقف السياسي بالحاجة للبقاء أكثر من الالتزام بالقيم.

يوضح أن ازدواج الخطاب يعكس تذبذب مواقف بعض قطاعات اليسار، التي تدعم ضمناً دوائر عسكرية أو إسلامية، ليس بدافع أيديولوجي، بل لحماية نفوذها أو البقاء في أي ترتيبات مستقبلية غير واضحة، ما أضعف وضوح مواقفها أمام المجتمع المدني.

يختم الكاتب بأن هذا الانزياح أضعف اليسار أمام تحالفات الأمر الواقع، وترك الساحة لليمين الإسلامي الذي رغم ضعف الحرب، يجد فرصة لاستعادة حضوره، بينما اليسار يواجه خطر فقدان هويته ومعناه، ما يجعل إعادة بناء الذات والعودة لخطاب واضح وشجاع ضرورة للبقاء السياسي والاجتماعي.

يعيش اليسار السوداني واحدة من أكثر لحظات تاريخه ارتباكاً وغموضاً، لحظة تتداخل فيها الشعارات القديمة مع حسابات البقاء، وتتقاطع فيها المواقف العلنية الراضية للحرب مع تحركات ميدانية واجتماعات غير معلنة تجعل موقفه الفعلي أقرب إلى معسكرات لا ينسجم معها تاريخياً ولا نظرياً. في ظل الحرب التي شطرت البلاد وأعادت صياغة موازين القوة على نحو فجائي وعنيف، بدا اليسار وكأنه يفقد القدرة على تعريف نفسه، ويتحرك داخل فضاء مشدود بين ضغط النخب، وميراث الهوية، واحتياجات السلامة السياسية، وصراع طويل مع الإسلاميين يختلط اليوم بملامح تعاون أو تقاطع غير معلن.

تبدأ الإشكالية من ازدواجية الخطاب. فبينما يرفع اليسار بيانات واضحة ضد الحرب، تظهر في الطرف الآخر صلات، أو تفاهات ضمنية، أو دعم غير مباشر لدوائر عسكرية أو سياسية ارتبطت بمشروع الإسلام السياسي، وتكشف بعضها من خلال الكتابات الثورية المقاتلة أو عبر اللقاءات المغلقة التي فضحت جزءاً من هذا المسار. هذه الازدواجية لا تعبر عن انقلاب فكري مفاجئ، بل عن تراكم ضغوط جعلت قطاعات من اليسار تسعى إلى حماية نفوذها أو إلى موطئ قدم داخل ترتيبات قادمة لا تزال غامضة ومفتوحة على كل الاحتمالات.

ثمة عامل ثقافي لا يمكن تجاهله، جزء من اليسار السوداني يحمل تاريخاً تشكل في أزمنة كان فيها الخطاب القومي العربي حاضراً بقوة، وما تزال تلك الجذور تُنتج حساسية عالية تجاه قضايا الهوية والانتماء. يتوارى هذا الإرث أحياناً خلف اللغة المدنية والحقوقية، لكنه يظهر حين تتقاطع المصالح مع تيارات إسلامية ذات خطاب عروبي. في لحظات الانهيار، تعود الهويات البديلة لتصبح جسوراً مؤقتة تسمح بتفاهات كان يُفترض ألا تقع، لكنها حدثت بفعل عطب العهد السياسي كله.

الأعمق من هذا العامل هو حضور نخبة يسارية متمرسة تدرك أن الحيز المدني يتراجع، وأن قواعد اللعبة تُعاد كتابتها بقوة السلاح لا صناديق السياسة. هذه النخبة لا تتحرك بوعي أيديولوجي بقدر ما تتحرك بدافع البقاء؛ بقاء في المشهد، بقاء في الذاكرة الجماهيرية، بقاء في أي نموذج للسلطة المقبلة. وهنا يتحول الموقف من الحرب إلى مساحة رمادية؛ فإذا كان الرفض العلني ضرورة أخلاقية أمام الشارع، فإن التموذج العملي يصبح في بعض الأحيان رهينة الاتصالات والتحالفات قصيرة العمر. هذا المسار يترك أثره على القوى المدنية التي تشكلت بعد الثورة. فكلما بدا اليسار متردداً أو

غامضاً أو متقاطعاً مع قوى مسلحة وإسلامية، فقد جزءاً من مكانته داخل الكتلة الثورية، وترك مساحة هائلة لتكاثر الأصوات التي ترفع شعار المدنية دون القدرة على حماية نفسها أو على صياغة مشروع متماسك. غياب موقف يساري صريح أضعف الجبهة المدنية وأعطى شرعية ضمنية لتحالفات الأمر الواقع، وسمح للغلبة العسكرية بأن تتحول إلى ظاهرة سياسية قد تمتد لسنوات.

في المقابل، لا يمكن القول إن اليمين الإسلامي خرج منتصراً. الحرب أضعفته كما أضعفت الآخرين، لكنه اليوم يجد فرصة للعودة من خلال تشطي خصومه وفقدان اليسار بوصلته. هذه ليست عودة أيديولوجية بقدر ما هي عودة بفعل الفراغ، وهو فراغ صنعه الجميع، بمن فيهم اليسار الذي ضيع لحظة كان يجب أن تكون لحظة الحسم الأخلاقي والسياسي.

المشهد الأكثر تعقيداً هو مستقبل هذا الانزياح. فإذا استمر اليسار في التماهي مع حسابات النخب، سيدخل مرحلة انحسار طويل يجعل وجوده شكلياً، وسيترك الساحة بين يمين يعيد إنتاج نفسه وبين قوى مدنية لا تملك القوة التنظيمية ولا الدعم الاجتماعي الكافي. وإذا اختار طريقاً آخر، مستقلاً عن ضغط النخب وعن إرث التحالفات الرمادية، فسيحتاج إلى إعادة بناء ذاته من القاعدة، وإلى خطاب شجاع يواجه به الواقع بلا مواربة، ويقر بأن الحرب ليست مساحة لتوازنات براغماتية، بل اختبار أخلاقي يفرز من يصلح للبقاء ومن يسقط في دائرة الشبهات.

السودان اليوم ليس مجرد ساحة قتال بل ساحة امتحان سياسي وفكري. والحرب ليست أزمة عسكرية فقط، بل أزمة في تعريف القوى نفسها. اليسار السوداني يقف الآن على الحافة بين أن يستعيد دوره كقوة مدنية تُصغي للناس وتقف معهم، أو أن يتحول إلى ظل باهت بين معسكرات السلطة، يفقد صوته وذاكرته وهويته.

إن أخطر ما يواجهه اليسار اليوم ليس خسارة مواقعه، بل خسارة معناه. وإذا لم يستطع أن يعيد قراءة اللحظة بجرأة، وينزع عنه غبار التحالفات المبهمة، ويعود إلى جذره كقوة اجتماعية منحازة للإنسان أولاً، فإن هذه الحرب ستغدو فعلاً حرب الفناء السياسي، ليس لليمين وحده، بل لليسار أيضاً. في مشهد يحمل كل مساحيق النخبة المركزية التي تفرض حضورها على خرائب وطن يبحث عن أفق، ولا يجد من يلتقط صرخته بصدق.

كاتب سوداني ..



الاتجاه الخامس

البحث عن مفاوضين؟؟!

د كمال. الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن المجتمع الدولي ما يزال عاجزاً عن فهم جوهر الخلاف بين أطراف الحرب في السودان، إذ تبدو الأطراف وكأنها كيان واحد تم تهجينه، يخوض حرباً بلا قضية واضحة سوى التدمير والتشريد.

يشير إلى أن الحرب الحالية ليست حرباً من أجل بناء بعد الخراب، بل حرب تدمير مطلقة، تقودها منظومة صغيرة وغامضة، ما يجعل إنهاءها أكثر صعوبة ويهدد مصالح دولية واسعة في المنطقة.

يوضح أن خبراء أسلحة شيرون إلى استخدام نوع جديد وغامض من الأسلحة في السودان، مكلف ونادر، ويبدو أنه في مرحلة تجارب أولية، فيما يؤكد مصابون شاركوا في القتال أنهم شاهدوا آثار دمار غير مألوفة حتى في الحروب الكيماوية.

يختم الكاتب بأن الوسط الدولي تفاجأ بعدم وجود ملف تفاوضي حقيقي بين الأطراف، وبتشتت المشهد لدرجة تجعل أي حل يحتاج وقتاً طويلاً، فيما يكتفي قادة الحرب بتصريحات مرتبكة، ويهمس بعض الوسطاء بأن الخطوة الأولى هي إيجاد «قائمة للتفاوض» قبل الحديث عن أي اتفاق.



فترة طويلة قد ذكرت بأن النظام في السودان بدأ اهتماماً كبيراً بأسلحة غريبة الأطوار يستخدمها أفراد قلة وليست مجموعات..

إذن حرب السودان هي حرب للتدمير وليست من أجل قضية بناء بعد الخراب كما يحدث في حروب العالم ولهذا الأمر تصعب مسألة إنهاء الحرب ولكن لابد من تفتيت هذه المنظومة الجديدة في أفريقيا التي انعطفت بالحرب التقليدية لحرب معقدة قد تقضي علي مصالح كثيرة وكبيرة للعالم في الفائض الذي يخزن في المنطقة.

وكان التدخل من عدة منابر في العالم من أجل إيقاف الحرب السودانية وكانت المفاجأة بالنسبة لخبراء المفاوضات في الحلف الأمريكي في المنطقة أن هناك عدم وجود ملف للتفاوض من أجل الحل وأن الوضع تمت شردمته بشكل مخيف وإتساع مخيف من أجل أن يأخذ الحل وقتاً أطول ليكلف المفاوضات وقتاً أطول و تأخذ الحرب إتجاهات مختلفة..

وهنا تم خلط الأوراق بالتصريحات وخرج جنرالات الحرب بتصريحات غير مكتوبة وانها كانت إقتراحات فقط واجتهد المحللين أصحاب الجنرالات في وضع نقاط لإتفاقات أساساً لم تحدد ولكنها هي من أجل البحث عن مخرج للمتحاربين فقط. وهمس أحد أعضاء وفد النرويج نبحت عن وقت وعن قائمة للتفاوض أولاً

المشاكل الكبيره والمعقده التي مازال حتي اليوم يسببها أهل الحرب في السودان أو المتحاربين في السودان بالنسبه للعالم هي أن العالم حتي اللحظة لا يعرف سبب الخلاف الوطني أو الانساني أو حتي السياسي بينهم ... بحكم أنهم شركاء وبحكم أنهم تم تهجينهم من بعض والقضية هي قضيه فك طلاسـم حمل سيامي بين مدمرين لدوله ولتشريد شعب ولقتل ملايين ولطمس هويه ملايين باستخدام أسلحة مجهولة الهوية بالنسبة للمتخصصين في المجال... نعم هذا ما قاله متخصصين في الاسلحة الذرية والكيميائية إن هناك نوع من الأسلحة أستخدم في السودان لا نعرف هويته ولا نعرف تركيبته التي بدأت لنا بأنها اسلحة مكلفة جداً جداً وإستخدامها محدود في مرحله تجارب أوليه إن انتجتها بلاد معروفه بإنتاج مثل هذا النوع من السلاح... ويذكر المتخصصين أن حرب السودان هي حرب مليشيات بشكلها الحالي لأن الجيش النظامي يرفض أن تكون في موسعته مثل هذه الأسلحة.. ولكنه لا يستطيع أن ينكر إستخدامها واستطلعت قناة فرنسية إنجليزية مشتركة بعض المحاربين الجرحي خارج السودان لم تذكرهم بالأسماء أو الصور أنهم شاهدوا خراباً وقتلاً في مناطق تم القتال فيها .. مشاهدات لم يعرفونها حتي في دراسة الحرب الكيماوية. وكانت مجموعة خبراء إنشقت عن الجيش منذ



واحد مات

بابكر الوسيلة

واحد هم مات وفي باله أمه..
كان يفتحُ بها اليوم والحلم
نحو الخلود.

واحد هم مات بالشاعرية..
كان حتماً يُبَلِّل البيت بالحب
عند المساء..
لكنه في الصباح
صار تحت المخيم.

واحد هم مات في الصحراء..
لم يجد الماء في الشعر،
ولا الشعر في لغة الرمل.

واحد هم مات وفي يده فراشة..
كانت تتجول بين العيادات
لا في الحقول.

واحد هم مات..
لأن الحياة أحبَّت مجالسَه في الغناء،
ذاب لآخر ماء.

واحد هم مات بغيره:
الموكب المحتفي بالحياة
بفستان تلك الحبيبة.

واحد هم مات..
لأن جنازته اندفنت بأرض بعيدة.

واحد هم مات في جسدين..
واحد في الشهادة يرسم صورته في الوطن..
واحد بين بين.

واحد مات أمام مرآته..
كان يُعاينُ روحاً غريباً
نما على القلب،
صار جسماً جثوماً أمام الحياة.

واحد هم مات..
لأن دماً حَفَّ في رئتيه،
كان يُسِيلُ فحوى العبارة
في جسمه
ويغسلُ شِعْرَ العبير
لحفل الكتابة.

واحد هم مات فجأة..
مثلما يسقط الثمرُ النَّاضِجُ في الحقل
على تربة اللحظة الحاسمة.

واحد هم مات بعيداً..
لأن بلاداً ذات ليل
طردته من بيتها
قالت له: لا تخني!

واحد هم مات في الموج..
كان يعشق نافذة تطل على البحر
منذ طفولته السائلة.

واحد مات بالحرب..
كان يُقْبَلُ عند الصباح حبيبته،
صار من غير صدر.

واحد هم مات بالعود..
ظل يعزف حتى آخر قطرة من دم
الأغنية.



سودانا يهز القلب قبل الأرض

طارق فرح

ملخص

يجسد المقال واقع السودانيين الذين فرقتهم الحرب، حيث يجلس الكاتب مع والده في بلاد النزوح لمتابعة مباراة كرة قدم بين السودان ولبنان، لتكون لحظة الفرح نافذة على وطن مشقوق بالحرب، تعكس حنين الشعب للوطن وسط فقد الأحباء والأماكن والطمأنينة.

يشير إلى أن الحرب قلبت الحياة رأساً على عقب، اقتلعت الأماكن والطرق والملامح المألوفة، فأصبحت أبسط حقوق الإنسان مثل مأوى آمن أو نوم الأطفال في سريرهم بدلاً من الخيمة، مطلباً جوهرياً، يتجاوز السياسة ليصبح حقاً أساسياً لكل السودانيين.

يشيد الكاتب بلاعبي المنتخب السوداني الذين حملوا اسم البلاد عالياً رغم ظروفهم القاسية، معتبراً أداؤهم البطولي رمزاً لصبر وصلابة الشعب، كما يثمن الدول التي احتضنت اللاجئين السودانيين ومنحتهم مساحة حياة وسط النزوح والمعاناة.

يدعو الكاتب جميع الأطراف إلى التوقف عن القتال، وجعل السلام فعلاً لا شعاراً، مؤكداً أن الخاسر الوحيد من استمرار الحرب هو السودان وأهله، وأن الفوز الحقيقي هو عودة الوطن وأهله إلى حياتهم وأرضهم بسلام، بعيداً عن القتل والفقد.

(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)
 آية تختصر ما يحتاجه السودان اليوم: حكمة
 تتقدم على السلاح، وشجاعة توقف نزيف طال،
 حتى أوهن البلاد وأوجع العباد.
 جلستُ إلى جوار والدي الثماني في بلاد
 النزوح القسري، نحمل الوطن في صدور أثقلها
 الشوق والفقد، لمتابعة مباراة السودان ضد لبنان،
 والتي انتهت بفوز السودان بهدفين مقابل هدف. كنا
 نجلس، وحالنا حال الكثيرين من فرقته الحرب
 ومزقت بهم السبل، يحملون وطنهم في قلوب أنفكها
 الغياب وطالت عليها المنافي. لم تكن المباراة مجرد
 لحظة فرح، بل نافذة صغيرة على وطن نتشبت
 بصورته كلما ضاق بنا المكان. وحين أطلق الحكم
 صافرة النهاية تعالت الهتافات، في الاستاد وفي
 كل بيت سوداني كان يشاهد المباراة: "بالطول
 بالعرض... سودانا يهز الأرض". التفتُ
 إلى والدي، فوجدته يغالب دموعه،
 لا لأن السودان انتصر في مباراة،
 بل لأن الوطن انهزم في واقع
 الحرب. دموعه لم تكن ضعفاً،
 بل لغة رجل عرف معنى
 الفقد: فقد الزوجة، وفقد
 الوطن، وفقد الأماكن التي
 كانت تمنح الحياة معناها
 البسيط وطمأنينتها
 العميقة.

رغم قسوة الأيام، جاءت
 لحظة الفوز تلك لنقول شيئاً
 مهماً: السودان لا يزال قادراً أن
 ينهض. ولأجل ذلك، يستحق صقور
 الجديان أولاً تحية الفخر والامتنان؛
 أولئك اللاعبين الذين لعبوا في ظروف
 قاسية، بعيدين عن وطن جريح، رغم المنفى والضيق
 حملوا اسم السودان عالياً وقدموا أداءً بطولياً
 يُشبه صبر هذا الشعب وصلابته. شكرٌ مستحق لا
 مجاملة، لأنهم أعادوا إلينا لحظة فرح كنا نبحت
 عنها في ظلام الحرب.

وإن نحتفي بهم، لا ننسى أن نبادل الشكر كل الدول
 والشعوب التي فتحت أبوابها للسودانيين الذين
 نزحوا ولجأوا إليها؛ دول احتضنت أرواحاً مُتعبة
 ومنحتهم مساحة حياة حين ضاقت بهم الأرض في
 وطنهم.

الحرب لم تكن مجرد نار أحرقت الناس والبيوت؛
 كانت ريجاً عاتية اقتلعت تفاصيل الحياة من
 جذورها، وغيّرت الطرقات والأماكن التي حفظناها،
 وشوّهت الملامح التي ألفناها. صار أقصى ما

نرجوه هو الحد الأدنى من الحياة: بيت يعود
 إليه أهله، طفل ينام في سريره لا في خيمة، شيخ
 يمضي إلى عباداته لا إلى طابور معونات، وأم تجد
 أمانها وطمأنينتها لا رحلة قلق يومية بحثاً عن
 مأوى وسلام. هذه ليست مطالب سياسية، وليست
 ترفاً... هذه أبسط حقوق الإنسان، وهي الحياة التي
 يستحقها السودانيون.

لقد أثبت تاريخ السودان، في كل مراحلها، أن
 الحروب مهما اشتدت لا تنتهي إلا بالتفاوض.
 فلماذا نعيد المشهد ذاته؟ لماذا ننتظر مزيداً من الدم
 قبل أن نحكم العقول؟ لماذا لا نجلس كسودانيين...
 لا كجوش ولا كحركات ولا كأحزاب... كسودانيين
 فقط، يجمعنا وطن يسع الجميع إن أردنا له أن يسع
 الجميع.

قال حميد:

أرضاً سلاح.. أرضاً سلاح

ترحل هموم

تنصان دموم

والبال يرتاح

أرضاً سلاح

وينفتح باب الصلاح

ينفرج هم القلوب

تتندى بالأمل المباح

النداء اليوم موجّه لكل

الأطراف... للمقاتلين أن

يضعوا السلاح، وللسياسيين

أن يبتعدوا عن الإقصاء، ولأن

يرفعون شعارات السلام أن

يجعلوها فعلاً لا قولاً. اجعلوا

للعقل مكاناً، وللوطن فرصة. وللإنسان

حقاً في الحياة. فهذه حرب لا يخرج منها

منتصر... الخاسر فيها واحد: السودان وأهله.

نجلس اليوم وقلوبنا تفتقد أحبّتنا الذين رحلوا

بعيداً عن وطنهم. نترحم على والدتي، وعلى كل من

ماتوا خارج السودان، وعلى كل روح بريئة أزهرتها

الحرب بلا ذنب. ولأجلهم، ولأجل من تبقى، اجلسوا

إلى طاولة واحدة، لا ليُهزم طرف وينتصر آخر، بل

لينتصر السودان نفسه.

حين تردّد الهتاف: "سودانا يهز الأرض"، نظرتُ

إلى أبي، وفهمت أن الأرض الوحيدة التي تهتز حقاً

هي قلوبنا المنهكة. هذا الوطن يستحق أن يعود

لأهله، وهذه الدموع تستحق أن تجف في بيوت

أمنة. أوقفوا الحرب... دعوا السودانيين يعودون إلى

ديارهم، إلى حياتهم، وإلى الأماكن التي لن يموتوا

فيها من أجل البقاء.



الهلال يرفض السقوط... الازرق يقتنص نقطة ثمينة من معقل لوبوبو الكونغولي

أفق جديد

عاد الهلال من رحلته الشائكة إلى لوبومباشي في الكونغو الديمقراطية بنقطة ثمينة بعد تعادل صعب بنتيجة 1-1 أمام سانت إيلوي لوبوبو في الجولة الثانية من دور المجموعات بدوري أبطال أفريقيا، في مباراة كشفت الكثير عن شخصية الفريق الازرق وقدرته على الصمود رغم الظروف المعقدة التي أحاطت به قبل اللقاء وأثناءه.

ملخص





دخل الهلال المباراة وهو يفتقد اثنين من أهم لاعبيه بسبب الإيقاف ، صلاح عادل الذي تلقى بطاقة حمراء في المباراة السابقة أمام المولودية بالإضافة الي الجناح المتألق جان كلود جيروموجيشا، بعد أن فرض عليه الاتحاد الأفريقي لكرة القدم عقوبة الإيقاف لثلاث مباريات بسبب أحداث العنف التي حدثت في المواجهة السابقة أمام مولودية الجزائر. وقد استأنف الهلال ضد العقوبة، لكن لجنة الاستئناف لم تجتمع للنظر في القرار قبل موعد المباراة، ما جعل غياب اللاعب أمراً واقعاً أثر على المنظومة الهجومية وفرض حلولاً تكتيكية بديلة على الجهاز الفني بقيادة لورينتسيو ريجيكامب. ورغم هذا الغياب، بدأ الهلال المباراة بقوة كبيرة، وتمكن من تسجيل هدف مبكر في الدقيقة الثانية عشرة بعدما استغل عبد الرؤوف

(روفا) تمريرة متقنة من أداما كوليبالي ليحول الكرة إلى الشباك من مسافة قريبة. هذا الهدف منح الفريق ثقة كبيرة وأربك حسابات أصحاب الأرض الذين وجدوا صعوبة في مجارة إيقاع الهلال السريع وانتشاره الجيد في منتصف الملعب خلال الشوط الأول. ومع بداية الشوط الثاني تغير إيقاع اللقاء بشكل كبير، حيث دفع سانت إيلوي لوبوبو بعدد أكبر من اللاعبين في الهجوم، بينما بدأ الإرهاق يظهر تدريجياً على لاعبي الهلال الذين خاضوا في الفترة الأخيرة مباريات مكثفة، إلى جانب السفر المتواصل والظروف الضاغطة التي يعيشها الفريق بسبب لعب مبارياته خارج السودان. ونجح الفريق الكونغولي في استثمار تراجع الهلال البدني، وتمكن مهاجمه راموس كاشالا من تسجيل هدف التعادل في الدقيقة التاسعة والسبعين بعد كرة ثابتة تسببت في ارتباك داخل منطقة الجزاء، ليجد نفسه في وضع يسمح له بإرسال الكرة داخل الشباك. ورغم الهدف وتوالي البطاقات على لاعبي الهلال نتيجة الضغط الكبير الذي تعرضوا له في الدقائق الأخيرة، إلا أن الفريق ظل متماسكاً ونجح في الحفاظ على نتيجة التعادل حتى نهاية المباراة، ليخرج بنقطة ثمينة تعكس روحه القتالية وقدرته على التعامل مع الظروف الصعبة خارج ملعبه.

وبعد المباراة أكد مدرب الهلال الروماني لورينتسيو ريجيكامب أن النتيجة عادلة وأن كلا الفريقين سيخرجان راضيين بها، موضحاً أن الهلال كان الأفضل في الشوط الأول بينما قدم سانت إيلوي لوبوبو أداءً أقوى في الثاني. وأشاد المدرب بالأجواء داخل الملعب، وامتدح الجماهير التي ساندت فريقها دون سلوك عدواني، معتبراً أن ذلك منح أصحاب الأرض دفعة معنوية مهمة.

وتحدث ريجيكامب أيضاً عن الإرهاق الذي يعاني منه اللاعبون نتيجة ضغط المباريات والسفر المتواصل واللعب أحياناً بعشرة لاعبين في مباريات سابقة، مؤكداً في الوقت نفسه أن الفريق لا يتخذ ذلك كإعذار وأن الهلال قادر على تقديم أداء أفضل مستقبلاً مع استعادة اللاعبين لللياقتهم وعودة عناصره الأساسية.

وداخل المجموعة الثالثة، اكتفى ماميلودي صن داونز بنقطة خارج ملعبه بعد تعادل سلبي مع مولودية الجزائر، وهو ما يجعل المشهد مفتوحاً على جميع الاحتمالات مع استمرار تقارب النقاط بين الفرق الأربعة. وسيكون الهلال على موعد مع اختبار حاسم عندما يواجه صن داونز في جوهانسبورغ عند استئناف دور المجموعات في يناير، وهي مباراة قد تلعب دوراً محورياً في تحديد ملامح المنافسة.

«يارحمن»

إستغاثة شعب أنهكته الحرب

أطلقت اليوم
الاثنين الأول من
ديسمبر المطربة
نانسي عجاج
عملاً فنياً غاية في
الابداع أغنية «يا
رحمن» تأتي في
لحظة يختنق فيها
الوطن بالدخان
والدم، فتبدو كنافذة
روحية تفتح وسط
جدار الحرب السميك.
الأغنية ليست مجرد
مجاراة لمحنة حاج
المحي الشهيرة،
بل هي استدعاء
واع لجوهر المديح
الصوفي بوصفه
صوت الضمير
الشعبي حين تضل
الطرق وتختلط
الأصوات وتتعثّر
البصيرة. لقد كان
حاج المحي في
زمانه يداوي الروح
بالإنشاد، وها هي
الأغنية تعيد هذا
الدور في زمن لم
يعد فيه من دواء غير
الرجاء.

النص الذي
صاغه قاسم أبوزيد
يحمل مسحة تراثية
واضحة، لكنه
يضم خطاباً نقدياً
لأذعاً تجاه الحرب

وصانعيها. فالدعاء هنا ليس مجرد تضرع، بل
استغاثة شعب أنهكته آلة الاقتتال؛ دعوة للخلاص
من البلاء، وتلميح شفيف—لكنه قوي—إلى أن الخراب
الذي عمّ البلاد لم ينزل من السماء، بل أشعله بشرٌ ما
زالوا يتنصلون من مسؤوليته. كل كلمة تحمل ثنائية

الروح والواقع: رجاء
من الله، وعقاب لمن
أشعل ناراً لا يطفئها
إلا الغفران أو العدالة.
أما أداء نانسي
عجاج فكان جسراً
بين عالمين: عالم
المديح الصوفي
بطمأنينته القديمة،
وعالم المضطرب اليوم.
صوتها يخرج كأنه
نداء لوقف السيف،
لا لاستدرار الدمع.
هي لا تغني حرباً
ولا سلاماً، لكنها
تغني الإرادة العميقة
لبلدٍ يريد أن ينهض
من ركاه، وكأنها
تقول: لا خلاص
من هذا الجحيم إلا
بالعودة إلى القيم
التي صاغها وجدان
السودانيين منذ
أزمان—قيم الرحمة
والمروءة والعدل.
وهكذا تصبح «يا
رحمن» عملاً فنياً
ينتصب في وجه
الحرب كنوع من
المحاكمة الأخلاقية.
فهي لا تكتفي
بأحياء مدحة قديمة،
بل تعيد توظيفها
كسلاح معنوي
ضد جنون النار،
وكوثيقة إدانة رمزية
لأولئك الذين أشعلوا

الفتنة ثم تركوا الشعب يحترق في لهيبها.
إنها أغنية تذكّر بأن السودان، مهما اشتدت محنته،
ما يزال قادراً على أن يرفع صوته بالدعاء... لا هرباً
من الحرب، بل احتجاجاً عليها، ومطالبة بخلاص
طال انتظاره.

سارح

كلمات | ألحان وغناء
قاسم أبوزيد | نانسي عجاج

NANCY
أجل

Copyright © 2025 Nancy Ajaj All Rights Reserved.